معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني
(ماس)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

سلطة النقد الفلسطينية

المراقب
الاقتصادي والاجتماعي

2017

عـــــدد 26
تشـرين الأول

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (المنسق العام: حنين غزاونة)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إليكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع
© 2011 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص. ب. 19111، القدس وص.ب 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

© 2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2011 سلطة النقد الفلسطينية
ص.ب: 452، رام الله
هاتف: 2409920-2-972+
فاكس: 2409922-2-972+
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ
الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم توفير تمويل لهذا العدد من المراقب الاقتصادي والاجتماعي من قبل صندوق الاستثمار الفلسطيني

تشرين الأول، 2011

تقديـــــــم

يسجل هذا العدد من ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي رقم 26*** أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية في الربع الثاني من العام 2011. ويتناول هذا العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الثاني من العام. كذلك هناك تحليل لأرقام التجارة الخارجية (الميزان التجاري وميزان المدفوعات). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في ***المراقب***، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين. ويعرض الملخص التنفيذي في بداية العدد وبشكل مركّز إلى أهم التطورات التي شهدها الاقتصاد خلال الفترة موضع البحث.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي هو نشرة فصلية/ربعية. ومن المعلوم أن النشاط الاقتصادي له طبيعة موسمية، إذ أن بعض النشاطات تزدهر في فصول معينة وتتكمش في فصول أخرى. وعلى ذلك فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول ليست مقارنة صائبة، إذ أنها لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك يحبذ الاقتصاديون المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي***، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من ***المراقب*** على 12 صندوقاً تحليلياً تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية. يعالج أحد هذه الصناديق الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية. صندوق آخر يتناول تقرير وزارة الاقتصاد الفلسطينية حول كلفة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، وآخر يحلل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، وآخر يعرض للثقل النسبي للقدس والمستوطنات والجولان في الاقتصاد الاسرائيلي. أيضاً هناك صندوق يتطرق إلى دراسات في الاقتصاد الرياضي (الاقتصاد المتري) حاولت التمييز بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة في النزاع الاسرائيلي الفلسطيني. كذلك هناك صندوق يلقي الضوء على مصادر جديدة للتسرب الضريبي من مواطني الضفة الغربية إلى الخزينة الاسرائيلية عبر مخالفات السير.

نأمل أن يعزز هذا العدد مكانة ***المراقب الاقتصادي والاجتماعي*** كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، ولتوسيع قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثّق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

المحتويـــــــات

1- الناتج المحلي الإجمالي **1**

صندوق 1: كلفة الاحتلال: 7 مليار دولار بالسنة! 2

2. سوق العمل **3**

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة 3

2-2 البطالة 6

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد 8

2-4 الأجر وساعات العمل 9

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة 10

صندوق 2: تقرير بيزا عن كفاءة التعليم في العالم العربي 12

3. المالية العامـــة **14**

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح: 15

3-2 تحليل بنود النفقات العامة 17

3-3 الفائض/العجز المالي 18

3-4 صافي تراكم المتأخرات – الفائض/العجز المالي ما بين الأساس النقدي وأساس الالتزام 18

3-5 ايرادات المقاصة 18

3-6 الدين العام 19

صندوق 3: الأزمة المالية للسلطة الوطنية 20

صندوق 4: معاهد وموازنات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية 23

4- القطاع المصرفي **25**

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف 26

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي 33

4-3 نشاط غرف المقاصة 34

4-4 بورصة فلسطين 34

صندوق 5: مؤشر الهامبرغر: الدولار يجب أن يساوي 4.86 شيكل! 38

5. مؤشرات النشاط الاقتصادي **39**

5-1 تسجيل الشركات 39

5-2 رخص الأبنية في الضفة الغربية 41

5-3 استيراد الاسمنت 42

5-4 تسجيل السيارات 43

5-5 النشاط الفندقي 43

صندوق 6: قانون جديد لضريبة الدخل في الأراضي الفلسطينية 44

6- الأسعار والقوة الشرائية **46**
6-1 أسعار المستهلك 46
6-2 أسعار المنتج والجملة 47
6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق 48
6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية 49
صندوق 7: ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية: تفسيرات متضاربة 50
صندوق 8: آثار انخفاض قيمة الدولار والدينار على الاقتصاد المحلي 52

7- التجارة الخارجية **52**
7-1 الميزان التجاري 52
7-2 ميزان المدفوعات 53
صندوق 9: البنك الدولي: الاستثمارات العامة ليست بديلاً عن الحكم الرشيد في دول المينا 54

8- قطاع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، 2010 **55**
8-1 قوة العمل والأجور 55
8-2 قطاع النقل البري 56
8-3 البريد والاتصالات 56
صندوق 10: المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للخزينة 57

9- الوضع الصحي في الاراضي الفلسطينية **58**
9-1 المواليد الاحياء 58
9-2 الوفيات بين السكان 58
9-3 حوادث السير 59
9-4 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة: 60
صندوق 11: هل الفلسطينيين يعتدون أم ينتقمون؟ 61

10- اتجاهات آراء أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية **62**
صندوق 12: الثقل النسبي للقدس والمستوطنات والجولان في الاقتصاد الاسرائيلي 63

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام 2000- 2010 **66**

الملخص التنفيذي

الناتج المحلي الإجمالي: تابع الناتج المحلي الإجمالي الارتفاع الذي شهده خلال أرباع السنوات الماضية وازداد بنسبة 7.1% بين الربعين الأول 2011 والثاني 2011. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2011 ارتفاعاً بمقدار 6.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار10.6% مقارنة بالربع المناظر من العام المنصرم.

سوق العمل: ارتفع عدد العاملين في الضفة والقطاع من 780.2 ألف في الربع الأول إلى 852.4 ألف في الربع الثاني من العام 2011. توزع العاملون حسب مكان العمل على 60.7% في الضفة الغربية و29.4% في قطاع غزة، و9.9% في إسرائيل والمستوطنات. وانخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 18.7% خلال الربع الثاني مقارنة مع 21.7% في الربع الأول 2011. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة بحوالي 6% خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، ليصل الأجر اليومي في القطاع إلى 61.8 شيكل في الربع الثاني 2011 مقارنة مع أجر قدره 58.1 شيكل خلال الربع الثاني 2010.

المالية العامة: انخفضت الايرادات المحلية خلال الربع الثاني من العام 2011 عن مستواها في الربع الأول، إلى نحو 537 مليون دولار بانخفاض مقداره 8.8%، كما ارتفعت النفقات العامة الجارية في الربع الثاني بنسبة 9.9%، ووصلت إلى نحو 745 مليون دولار. وقد أدى ارتفاع النفقات العامة الجارية وانخفاض الإيرادات المحلية إلى زيادة العجز الجاري خلال الربع الثاني إلى 208.2 مليون دولار، مقابل عجز بقيمة 89 مليون دولار في الربع الأول.

القطاع المصرفي: ارتفع صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، والبالغة 18 مصرفاً، خلال الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الأول. وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الثاني من العام 2011 نحو 3.4 مليار دولار، بزيادة مقدارها 11% مقارنة مع الربع الأول. كما ارتفع عدد الشيكات المقدمة للتقاص في الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 2.1%، وارتفعت قيمتها بنسبة 6% مقارنة مع الربع الأول.

بورصة فلسطين: ارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 45% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام لتصل إلى حوالي 72 مليون سهم. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام الحالي بمقدار 57% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني عند 492.71 نقطة متراجعاً بـــ 4.96 نقطة (1%) عن إغلاق الربع الأول، ومسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.64% مقارنة بإغلاق العام السابق 2010.

تسجيل الشركات: بلغ عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام الحالي 373 شركة، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة مع الربع السابق، و13% مقارنة بالربع الثاني من العام 2010. بلغ إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام الحالي 53.5 مليون دينار أردني. ويمثل هذا انخفاضاً مقداره 34% مقارنة بالربع الأول، و27% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق.

رخص الابنية واستيراد الاسمنت: ارتفع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 12.4%. وبالتساوق مع ارتفاع عدد رخص الأبنية، ارتفعت كمية الاسمنت المستورد إلى الضفة الغربية بنحو 28.5% خلال الربع الثاني 2011 مقارنة بالربع الأول 2011. وفي قطاع غزة، ارتفعت كمية الاسمنت المستورد بنحو 338% بين الربعين الأول والثاني 2011.

تسجيل السيارات: بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت لأول مرة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 9,600 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 84% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة 65% عن الربع المناظر من العام الماضي.

النشاط الفندقي: بلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011 ما مجموعه 131,659 نزيلاً، 15% منهم من الفلسطينيين، و32% من دول الاتحاد الأوروبي. وبمقارنة عدد ليالي المبيت مع الربع الأول من العام 2011 يتبين أن هناك ارتفاعاً بعدد ليالي المبيت خلال الربع الثاني بنسبة 16.4%.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.05% خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع الأول من العام 2011. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 ارتفاعاً بنسبة 0.43% مقارنة مع الربع الأول من العام 2011. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من العام 2011 تراجعاً بنحو 4.5% مقاسة بالدولار، وبنحو 4.8% مقاسة بالدينار مقارنة بالربع الأول من العام 2011.

الميزان التجاري: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الثاني من عام 2011 حوالي 1,171 مليون دولار. أما الصادرات السلعية المرصودة خلال نفس الربع فقد بلغت نحو 202 مليون دولار. وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 969 مليون دولار خلال الربع الثاني 2011، مقارنة مع عجز وصل إلى 1,114 مليون دولار خلال الربع الذي سبقه.

الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية: بلغ عدد المواليد الاحياء المسجلين خلال النصف الاول من هذا العام 55,269 مولوداً، 29,505 مولودا في الضفة و25,764 مولودا في قطاع غزة. كما بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها خلال نفس الفترة 5,575 حالة وفاة، منها 3,028 ذكور و2,547 اناث. من جهة أخرى، بلغ عدد الاصابات الناتجة عن حوادث السير في الضفة الغربية والتي سجلت في وزارة الصحة 3,612 اصابة. كما بلغ عدد تحويلات وزارة الصحة للعلاج في المرافق الصحية خارج وزارة الصحة 29,665 تحويلا خلال النصف الاول من العام 2011.

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب 12 صندوقاً يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

كلفة الاحتلال: 7 مليار دولار سنوياً! أصدرت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية تقريراً يسجل كلفة الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني، الذي بلغت قيمته نحو 6.8 مليار دولار في العام 2010 أي ما يعني 85% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الملفت للانتباه في التقرير، أن الاحتلال يكلف الموازنة الفلسطينية نحو 1.8 مليار دولار سنوياً، أي أن زوال الاحتلال يجعل السلطة الوطنية في غنى عن المساعدات الدولية.

تقرير بيزا: تقوم منظمة التعاون والتطوير الإقتصادي (OECD) منذ العام 2000 بإجراء اختبارات دورية مكثفة على التلاميذ التي تبلغ أعمارهم 15 سنة لتقييم كفاءة النظام التعليمي في الدول المختلفة، ويعرف هذا التقييم باسم تقييم "بيزا" الذي يتم كل ثلاث سنوات، وصدر التقرير الأخير الذي سجل كفاءة التعليم في نحو 65 دولة، منها 4 دول عربية. ويتبين من نتائج التقييم أن الدول العريقة والمتقدمة لا تحتل مواقع متقدمة في التقييم، وأن الدول التي تحتل المراكز الثلاثة الأولى هي: شانغهاي (الصين)، كوريا الجنوبية، فنلندا. ويرى التقرير أن هنالك أربع عوامل تلعب دوراً مهماً في تقييم كفاءة النظام التعليمي وهي: اللامركزية النسبية للمدرسة، التركيز بشكل خاص على الطلاب الأضعف، وجود مدارس متعددة ذات أنظمة وأساليب تدريس مختلفة، ورابعاً؛ وجود معلمين كفؤين وهذا هو العامل الأكثر أهمية حسب التقرير.

الأزمة المالية للسلطة الوطنية: ظهرت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية في منتصف هذا العام، وتبلورت في تأخر صرف رواتب الموظفين في عدد من الأشهر وصرف نصف راتب في شهر تموز، وتعتبر هذه الأزمة نتيجة لتراكمات طويلة خلال السنوات الماضية، إلا أن السبب المباشر الذي فجر الأزمة هو عدم وصول المساعدات من الدول العربية كما اشار رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي. ويبين التحليل في هذا الصندوق أن هناك خلل في هيكلية الموازنة الفلسطينية ساهم في هذه الأزمة، ويتمثل هذا الخلل في حجم الإنفاق الجاري المرتفع نسبياً (50% من الناتج المحلي الإجمالي)، وخاصة فاتورة رواتب الموظفين التي تبلغ نسبتها 58% من إجمالي الإنفاق الجاري.

معاهد وموازنات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية: يظهر هذا الصندوق جوهر الأزمة المالية التي تعاني منها معاهد التعليم العالي الفلسطينية. إذ أنها تعتمد بشكل كبير على

الأقساط التي يدفعها التلاميذ، وأن الجزء الأكبر من مواردها يذهب إلى رواتب الهيئة التدريسية. ويظهر أن هناك حلقة مفرغة يصعب الفكاك منها: انخفاض الأقساط يؤدي إلى العجز المالي وهذا ينعكس على رواتب المعلمين، ويدفع الى انخفاض نوعية وكفاءة التعليم ونقص البحث العلمي. وهو بدوره ما يقلل من كفاءة الخريجين ومن مبرر زيادة الأقساط.

مؤشر الهامبرغر: الدولار يجب أن يساوي 4.86 شيكل!: ابتكرت مجلة الايكونومست قبل 25 سنة، مؤشراً لقياس مدى انحراف أسعار العملات عن المستويات التي يجب أن تكون عليها. والذي يقوم المؤشر على أساس نظرية "مكافئ القوة الشرائية" التي تقول أن أسعار الصرف بين العملات يجب أن تتحد بحيث تضمن تطابق أسعار السلع في الدول المختلفة. وقد استخدمت مجلة الايكونومست فكرة مقارنة أسعار سلعة قياسية واحدة متوفرة في كافة دول العالم تقريباً، وهي سندوتش الهامبرغر. وفي آخر مسح أجرته مجلة الايكونومست لمقياس الهامبرغر (تموز، 2011)، توصلت إلى أن الدولار يجب أن يعادل 4.86 شيكل.

قانون جديد لضريبة الدخل في الأراضي الفلسطينية: قام الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2011/9/26 بالتوقيع على قرار بقانون لسنة 2011 بشأن ضريبة الدخل، يلغي القانون السابق وكافة تعديلاته. ويهدف هذه القانون بشكل أساسي إلى زيادة الإيرادات الضريبية عبر توسيع القاعدة الضريبية، كما يهدف أيضاً إلى سد الثغرات في القانون القديم. ويسجل هذا الصندوق اهم التعديلات في مشروع القانون الجديد مقارنة بسابقه.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية: تفسيرات متضاربة: ارتفع مؤشر أسعار الغذاء والزراعة من 168 نقطة في حزيران 2010 إلى 234 نقطة في حزيران 2011. ويوجد هنالك ثلاثة مدراس لتفسير أسباب هذا الارتفاع، الأول هو التفسير المتفائل الذي يرى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية هي ظاهرة دورية طبيعية ولن تستمر على المدى البعيد. أما التفسير الثاني فيرى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ضروري لارتباطها بتوجهات الاستثمار على المدى المتوسط، وذلك للدفع للاستثمار في قطاع الزراعة لزيادة الإنتاج. أما التفسير الثالث فهو المتشائم، الذي يرى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو مؤشر مبكر لأزمة غذائية ستدوم طويلاً، بسبب صعوبة الاستمرار في نمو الإنتاج الزراعي في ظل محدودية الموارد الطبيعية واستنزافها بالإضافة إلى النمو السكاني المتسارع.

آثار انخفاض قيمة الدولار والدينار على الاقتصاد المحلي: يناقش هذا الصندوق أثر انخفاض قيمة الدولار والدينار مقابل الشيكل على كل من الاقتصاد والمواطن الفلسطيني. حيث أدى هذا الانخفاض إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المقدرة بالدينار أو الدولار وإلى تضخيم الإيرادات المحلية في الموازنة الحكومية، انخفاض قيمة الودائع الادخارية والودائع لأجل المتراكمة بالدولار أو الدينار. هذا بالاضافة الى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الخارج، وزيادة الطلب من الجمهور الفلسطيني على الشيكل.

البنك الدولي: الاستثمارات العامة ليست بديلاً عن الحكم الرشيد في دول المينا: أصدر البنك الدولي في أيلول الماضي تقريراً بعنوان " الاستثمار من اجل النمو وخلق فرص عمل". ويوقع التقرير أن يصل معدل النمو في دول المينا (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إلى 4.1% في العام الحالي، ولكنه يتوقع هبوطه بمعدل 3.8% في العام القادم بسبب ربيع التحولات العربية، ومخاطر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام. ويشير التقرير إلى أن التوسع في الاستثمارات العامة في دول المينا المصدرة للنفط، يشكل مصدراً للقلق في ظل غياب القانون والحكم الرشيد، كما أن الاستثمارات الخاصة في الدول المستوردة للنفط بحاجة إلى وجود بيئة قانونية صالحة. ويبين التقرير أن دول المينا استطاعت خلق 3.2 مليون فرصة عمل بالسنة من أصل 6-7 مليون فرصة عمل ضرورية.

المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للخزينة: دفع الفلسطينيون، عبر البنوك الفلسطينية فقط، مخالفات مرورية إلى السلطات الإسرائيلية بقيمة 3.7 مليون شيكل خلال الفترة الواقعة ما بين أيلول 2008 وتموز 2011. وارتفعت وتيرة المخالفات الإسرائيلية في الفترة الأخيرة، اذ في حين تم دفع ما مجموعه 796.4 ألف شيكل خلال العام 2009، ارتفع هذا المبلغ إلى نحو 1.7 مليون شيكل خلال العام 2010، وإلى نحو 1.1 مليون شيكل خلال الأشهر السبعة الأولى فقط من العام 2011. وتتركز معظم المخالفات المرصودة في منطقة جنوب ووسط الضفة

الغربية، حيث بلغت 84% من مجموع ما تم دفعه عبر البنوك الفلسطينية.

هل الفلسطينيين يعتدون أم ينتقمون؟: يسعى هذا الصندوق، الى مراجعة الدراسات الاكاديمية التي تستخدم التحليل المجرد للاقتصاد المتري (Econometrics)، وتسعى الى الاجابة على السؤال التالي: هل العنف الاسرائيلي ضد الفلسطينيين متغير تابع ام متغير مستقل؟ أي هل الاسرائيليون يبادرون بالاعتداء ام يقومون فقط برد فعل على هجومات الفلسطين؟ توصلت بعض الدراسات إلى أن العنف الإسرائيلي يمكن التنبؤ به وذو دلالة إحصائية أي أنه عنف "انتقامي" ضد العنف الفلسطيني، في حين أن العنف الفلسطيني لا يمكن التنبؤ به ولا يرمي إلى الانتقام أو الردع! أما دراسة أخرى فتوصلت إلى نتيجة مغايرة للدراسات السابقة: العنف الفلسطيني، حاله كالعنف الاسرائيلي، ذو طبيعة انتقامية أيضاً، يناقش الصندوق هذه الدراسات ويطرح شكوكاً حول جدواها وصوابها.

الثقل النسبي للقدس والمستوطنات والجولان في الاقتصاد الاسرائيلي: قامت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) – بإصدار تقريراً مفصلاً للبحث في إشكاليات الإحصاءات الإسرائيلية، وخاصة في المناطق التي احتلتها بعد عام 1967 (القدس والمستوطنات والجولان). يركز هذا الصندوق على النتائج التي توصل لها التقرير فيما يتعلق بالثقل الاقتصادي والديمغرافي للمناطق المحتلة الثلاث التي يجري عادة ضمها داخل إحصاءات إسرائيل.

1- الناتج المحلي الإجمالي

تابع الناتج المحلي الإجمالي النمو الذي شهده خلال أرباع السنة الماضية وازداد بمعدل 7.1% بين الربعين الأول والثاني للعام 2011. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحولات الموسمية يحبذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بلغ 10.6% في الربع الثاني 2011 مقارنة بالربع الثاني 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا ارتفاع حقيقي (بالأسعار الثابتة)، أي الارتفاع الاسمي مطروحاً منه تأثير تضخم الأسعار، وأنه لا يتوفر هناك معلومات جاهزة من جهاز الاحصاء عن الأرقام الاسمية. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني 2011 ارتفاعاً بمقدار 6.3% مقارنة بالربع الأول من العام 2011، وارتفاعاً بمقدار 7.4% مقارنة بالربع المناظر من العام المنصرم. تجدر الاشارة إلى تحسن ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في قطاع غزة، انعكس في نمو 26% خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي والتوزيع المئوي لمساهمات الانشطة في الناتج المحلي الإجمالي – باستثناء القدس (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

النشاط الاقتصادي	2010					2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع العام	الربع الأول	الربع الثاني
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	**1,369.3**	**1,444.7**	**1,436.9**	**1,477.1**	**5,728.0**	**1,492.8**	**1,598.2**
ن.م.ج للفرد (دولار)	**363.2**	**380.4**	**375.6**	**383.2**	**1,502.4**	**384.4**	**408.5**
التوزيع المئوي للمساهمات القطاعية فى الناتج المحلى الإجمالى							
الزراعة وصيد الأسماك	**6.6**	**6.7**	**5.1**	**6.8**	**6.3**	**6.5**	**6.2**
التعدين والصناعة والمياه والكهرباء	**14.3**	**12.1**	**11.4**	**11.6**	**12.3**	**12.8**	**12.8**
التعدين واستغلال المحاجر	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3
الصناعة التحويلية	10.1	8.8	8.1	8.4	8.8	9.1	9.4
امدادات المياه والكهرباء	3.7	2.9	2.9	2.8	3.1	3.3	3.1
الإنشاءات	**7.4**	**9.5**	**10.2**	**9.4**	**9.2**	**9.9**	**11.5**
تجارة الجملة والتجزئة	**10.8**	**11.0**	**11.1**	**11.4**	**11.1**	**10.6**	**10.6**
النقل، والتخزين، والاتصالات	**7.6**	**7.7**	**7.9**	**8.0**	**7.8**	**7.3**	**7.3**
الوساطة المالية	**5.4**	**5.1**	**5.2**	**5.2**	**5.2**	**5.2**	**5.0**
الخدمات	**21.1**	**20.9**	**21.1**	**20.3**	**20.9**	**20.9**	**20.1**
الأنشطة العقارية والايجارية	7.5	7.8	7.6	7.2	7.6	7.4	6.7
أنشطة الخدمة المجتمعية والشخصية	1.7	1.7	1.6	1.5	1.6	1.7	1.6
المطاعم والفنادق	1.2	1.3	1.6	1.5	1.4	1.7	1.7
التـــعليـــم	8.0	7.5	7.7	7.6	7.7	7.6	7.7
الصحة والعمل الاجتماعي	2.7	2.6	2.6	2.5	2.6	2.5	2.4
الإدارة العامة والدفاع	**14.3**	**13.9**	**14.1**	**13.6**	**13.9**	**15.1**	**14.4**
الخدمات المنزلية	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**	**0.1**
ناقص: الوساطة المالية والمقاصة	(4.2)	(4.0)	(4.2)	(4.2)	(4.1)	(4.3)	(4.1)
زائد: الرسوم الجمركية	6.3	6.9	7.3	7.9	7.1	7.2	6.8
زائد: صافي ضريبة ق. م على الواردات	10.3	10.1	10.7	9.9	10.2	8.7	9.3
الناتج المحلى الإجمالى (%)	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2011، إحصاءات الحسابات القومية.
تم توزيع قيمة الشركات المملوكة للقطاع العام على التجارة والأنشطة العقارية والايجارية والتعليم.
بيانات أرباع 2010 والربع الاول 2011 هي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح. وبيانات الربع الثاني 2011 هي الاصدار الأول وهي أولية وعرضة للتنقيح والتعديل.

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربعين الثاني 2010 و2011، فيمكن ملاحظة التالي (انظر الجدول 1-1):

- ✧ انخفاض بنسبة 7.5% في حصة قطاع الزراعة (من 6.7% إلى 6.2%). وجاء هذا الانخفاض في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي الربعي على الرغم من ارتفاع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع غزة بنسبة 48% تقريباً.
- ✧ ارتفاع بنسبة 21% في المساهمة النسبية لقطاع الانشاءات في الناتج المحلي الاجمالي. ولقد جاء هذا أساساً نتيجة التوسع الكبير في الانشاءات في قطاع غزة خلال الربع الثاني 2011 نتيجة التسهيلات النسبية الاسرائيلية والسماح بدخول مواد البناء بشكل جزئي.

صندوق 1: كلفة الاحتلال: 7 مليار دولار بالسنة!

قامت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، وبالتعاون مع معهد الأبحاث التطبيقية "أريج"، باصدار تقرير يسجل كلفة الاحتلال الاسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني. وتوصل التقرير إلى أن الاحتلال يفرض على الاقتصاد الفلسطيني كلفة بلغت قيمتها 6.8 مليار دولار في العام 2010. وهذا يعني أن زوال الاحتلال، تبعاً للتقرير، يمكن أن يؤدي مباشرة إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بمقدار 85%.

توصل التقرير، الذي تم نشره في مطلع أيلول، إلى الرقم المذكور عبر حساب الكلفة التي يتحملها الاقتصاد نتيجة القيود على الحركة والقيود على استغلال الموارد الطبيعية التي تفرضها اسرائيل على الفلسطينيين. وطبقت الدراسة مناهج مختلفة لحساب عناصر الكلفة المختلفة هذه. ويعرض الجدول التالي تفاصيل الكلفة كما جاءت في التقرير.

جدول 1: الخسائر الاقتصادية التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني
نتيجة الاحتلال الاسرائيلي (2010)، مليون دولار

	الكلفة	% من الناتج المحلى الاجمالى
الخسارة من حصار غزة	1,909	23.5
الخسارة من القيود على توفر المياه	1,903	23.4
الخسارة من القيود على استغلال الموارد الطبيعية	1,838	22.6
التكاليف المباشرة لاستخدام الكهرباء والمياه من اسرائيل	493	6.1
- تكاليف استيراد الكهرباء	441	5.4
- تكاليف استيراد المياه	52	0.6
الخسارة الناجمة عن القيود المفروضة على التجارة الدولية	288	3.5
الخسارة المتولدة من القيود على الحركة	185	2.3
الخسارة نتيجة فقدان السياحة فى البحر الميت	144	1.8
الخسارة نتيجة اقتلاع الأشجار	138	1.7
التكاليف المباشرة	3,012	37.1
التكاليف غير المباشرة	3,884	47.8
المجموع	**6,896**	**84.9**

المصدر: التكاليف الاقتصادية للاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية. وزارة الاقتصاد الوطني ومعهد الابحاث التطبيقية "أريج". أيلول 2011.

يقول التقرير مثلاً أن كلفة حصار غزة تتمثل بالخسارة الناجمة عن غياب معدل النمو الذي تحقق في الضفة الغربية منذ 2006. ولقد تم تقدير هذا بمبلغ 1.9 مليار دولار (أو 23.5% من الناتج المحلي الاجمالي). أما خسارة الضفة والقطاع من القيود على استغلال المياه فلقد تم حسابها من خسارة الانتاج الزراعي التي كان يمكن أن يكون، ومن كلفة التبعات الصحية السلبية لنقص المياه. ويتضح من الجدول أن إجمالي التكاليف المباشرة يعادل 37%، في حين تبلغ التكاليف غير المباشرة 48% من الناتج المحلي الاجمالي للضفة والقطاع.

ويؤكد التقرير أن هذه التقديرات هي تقديرات الحد الأدنى للكلفة الحقيقية التي يفرضها الاحتلال على الاقتصاد نظراً لأن مجموعة كبيرة من الأكلاف لم يكن بالإمكان حسابها بسبب نقص المعلومات.

ولعل أكثر نتائج التقرير مدعاة للدهشة النتيجة التي تقول بأن الاحتلال يكلف الموازنة الفلسطينية نحو 1,796 مليون دولار سنوياً. ويتوصل التقرير إلى هذا الرقم عبر افتراض علاقة ثابتة بين ايرادات الموازنة وقيمة الناتج المحلي الإجمالي (أي أن زيادة الناتج المحلي ستؤدي إلى زيادة ايرادات الموازنة بنسبة ثابتة). وعلى افتراض أن هذا الرقم صحيح فإنه يعني أن زوال الاحتلال سوف يجعل السلطة الوطنية في غنى عن المساعدات الدولية. لابل أن الموازنة سوف تشهد فائضاً يصل إلى 438 مليون في 2010 عوضاً عن العجز الفعلي الذي بلغ 1,358 مليون دولار في تلك السنة!

2. سوق العمل

2-1 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة قوة العمل إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الثاني من العام 2011 في الضفة والقطاع 42.7% مقارنة مع 41% في الربع الأول من نفس العام. جاء ذلك نتيجة ارتفاع نسبة المشاركة بمقدار 1.1 نقطة مئوية في قطاع غزة وارتفاع نسبة المشاركة في الضفة الغربية بمقدار 2.1 نقطة مئوية. وبمقارنة الربع الثاني من العام 2011 مع الربع المناظر من العام الماضي، يلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في الضفة والقطاع بنحو 3%. ويظهر جدول 2-1 استمرار التفاوت ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نسبة المشاركة. إذ بلغت 45.3% في الضفة، في حين لم تتعدَ 38.1% في قطاع غزة. ويعود هذا بشكل خاص إلى انخفاض نسبة مشاركة الإناث في القطاع مقارنة بالضفة (11.6% مقارنة مع 18.8%).

جدول 2-1: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

المنطقة والجنس	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011
كلا الجنسين						
الضفة الغربية	43.2	43.9	43.0	44.5	43.2	45.3
قطاع غزة	36.3	37.0	36.0	36.3	37.0	38.1
الضفة والقطاع	**40.7**	**41.5**	**40.5**	**41.5**	**41.0**	**42.7**
ذكور						
الضفة الغربية	70.0	69.6	69.1	69.3	69.0	71.2
قطاع غزة	60.9	62.5	61.5	63.4	62.5	64.0
الضفة والقطاع	**66.7**	**67.1**	**66.4**	**67.2**	**66.7**	**68.6**
إناث						
الضفة الغربية	15.8	17.6	16.3	19.1	16.7	18.8
قطاع غزة	11.2	11.0	10.0	8.7	11.0	11.6
الضفة والقطاع	**14.1**	**15.2**	**14.0**	**15.3**	**14.7**	**16.2**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

تشير البيانات الربعية إلى ارتفاع أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 780.2 ألف في الربع الأول من العام 2011 إلى 852.4 ألف في الربع الثاني 2011. كذلك ازدادت العمالة بنسبة 13% تقريباً بين الربع الثاني والربع المناظر

من العام الماضي. توزع العاملون خلال الربع الثاني 2011 حسب مكان العمل على 60.7% في الضفة الغربية، و29.4% في غزة و9.9% يعملون في إسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-2). يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين في قطاع غزة إلى اجمالي العاملين خلال الربع الثاني 2011 (29.4%) مقارنة مع الربع المناظر من العام الذي سبقه (25.3%). بالمقابل انخفضت نسبة العاملين في الضفة الغربية بمقدار 4 نقاط مئوية بين الربع الثاني والربع المناظر من العام الماضي، بينما ظلت نسبة العاملين في اسرائيل والمستوطنات ثابتة تقريباً.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011

مكان العمل	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11
القوة البشرية (ألف)	2,342.4	2,365.0	2,387.2	2,490.7	2,432.2	2,454.7
القوى العاملة	953.9	4.980	966.9	1,001.2	996.9	1,047.9
عدد العاملين (ألف)	743.7	756.0	709.5	767.2	780.2	852.4
الضفة الغربية (%)	61.7	64.6	63.5	63.9	261.	60.7
قطاع غزة (%)	27.2	25.3	26.0	25.8	828.	29.4
إسرائيل والمستوطنات (%)	11.1	10.1	10.5	10.3	10.0	9.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

يظهر الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغّل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الثاني 2011، مستوعباً أكثر من 69% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 14.5%. أما في غزة، فإن حصة القطاع العام أكبر (39%). كما يلاحظ أن نسبة العاملين في القطاع الخاص في غزة ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (من 45.5% إلى 54.6%).

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والقطاع لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

القطاع	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011
الأراضي الفلسطينية						
قطاع عام	23.2	23.5	24.7	24.6	22.9	21.6
قطاع خاص	61.8	62.5	61.4	61.3	63.3	64.8
قطاعات أخرى	3.9	3.9	3.4	3.8	3.8	3.7
إسرائيل ومستوطنات	11.1	10.1	10.5	10.3	10	9.9
الضفة الغربية						
قطاع عام	15.9	15.7	16.9	16.5	15.4	14.5
قطاع خاص	66.2	68.2	66.5	67.2	68.2	69.1
قطاعات أخرى	2.6	2.6	2.4	2.5	2.4	2.4
إسرائيل ومستوطنات	15.3	13.5	14.2	13.8	14	14.0
قطاع غزة						
قطاع عام	42.8	46.9	47	48	41.7	38.6
قطاع خاص	49.9	45.5	46.9	44.3	51.3	54.6
قطاعات أخرى	7.3	7.6	6.1	7.7	7	6.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

أما بالنسبة للحالة الوظيفية للعاملين، فتشير البيانات إلى انخفاض نسبة العاملين بأجر بمقدار 3.5% بين الربعين الأول والثاني 2011. بينما ارتفعت نسبة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بمقدار 2.1 نقطة مئوية بين الربعين. يلاحظ في غزة زيادة مرموقة في نسبة الذين يعملون لحسابهم بين الربع الثاني والربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-4).

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

المنطقة والحالة العملية	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11
الضفة الغربية						
صاحب عمل	7.1	7.3	7.0	7.0	8.0	7.6
يعمل لحسابه	21.4	20.6	20.2	19.3	18.9	19.0
مستخدم بأجر	63.3	62.3	64.9	64.0	66.7	64.7
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	8.2	9.8	7.9	9.7	6.4	8.7
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
قطاع غزة						
صاحب عمل	4.3	4.7	4.7	3.2	3.0	3.0
يعمل لحسابه	17.1	13.6	14.0	12.4	18.7	20.3
مستخدم بأجر	75.0	80.0	79.1	81.8	73.9	70.3
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	3.6	1.7	2.2	2.6	4.4	6.4
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**
الأراضي الفلسطينية						
صاحب عمل	4.8	6.6	6.4	6.0	6.6	6.3
يعمل لحسابه	18.2	18.8	18.6	17.6	18.8	19.4
مستخدم بأجر	73.6	66.8	68.6	68.6	68.8	66.4
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	3.4	7.8	6.4	7.8	5.8	7.9
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

وتشير البيانات الربعية إلى حدوث تغير طفيف في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية. إذ انخفضت نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الضفة الغربية بمقدار نقطتين مئويتين في الربع الثاني 2011 مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي، بينما ارتفعت بنحو نقطتين في غزة. من جهة أخرى، ارتفعت نسبة العاملين في قطاع البناء خلال الربعين المتناظرين وخاصة في قطاع غزة. إذ ارتفعت نسبة العاملين في البناء في غزة بنحو 4 نقاط مئوية بين الربعين. كذلك ارتفعت نسبة العاملين في قطاع المحاجر والصناعة التحويلية في الضفة الغربية من 13.2% خلال الربع الثاني 2010 إلى 15.0% خلال الربع الثاني 2011، مقابل انخفاض في حصة الزراعة والخدمات. وفي قطاع غزة، ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع، من 3.8% إلى 5.7% خلال الربعين، مقابل انخفاض في حصة الخدمات فقط (انظر جدول 2-5).

جدول 2-5: توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

النشاط الاقتصادي والمنطقة	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11
الأراضي الفلسطينية						
الزراعة والصيد والحراجة	11.8	12.7	10.2	12.5	10.6	11.5
محاجر وصناعة تحويلية	12.6	10.9	11.4	10.7	11.5	12.3
البناء والتشييد	12.7	13.4	13.8	12.7	13.8	14.5
خدمات وغيرها	37.7	38.4	38.9	38.7	37.7	35.2
الضفة الغربية						
الزراعة والصيد والحراجة	12.5	14.4	10.9	15.1	10.6	12.3
محاجر وصناعة تحويلية	15.1	13.2	13.6	12.9	14.1	15.0
البناء والتشييد	17.0	17.1	17.2	15.8	17.4	18.0
خدمات وغيرها	29.9	30.1	31.6	30.8	30.7	28.2
قطاع غزة						
الزراعة والصيد والحراجة	9.9	7.8	8.0	5.1	10.5	9.5
محاجر وصناعة تحويلية	6.0	3.8	5.1	4.3	5.0	5.7
البناء والتشييد	1.3	2.5	4.0	4.0	4.9	6.2
خدمات وغيرها	58.2	63.0	59.9	61.3	55.2	52.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-2 البطالة

بلغ معدل البطالة في الربع الثاني في الأراضي الفلسطينية 18.7% (15.4% في الضفة الغربية و25.6% في قطاع غزة) منخفضاً بواقع 3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول 2011. جاء ذلك على خلفية انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بحوالي 6.5 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق. من جهة أخرى، فإن معدل البطالة في الربع الثاني 2011 انخفض بشكل ملحوظ (4 نقاط مئوية تقريباً) مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق، هذا على الرغم من أن معدل البطالة بين الاناث ارتفع بأكثر من ثلاث نقاط مئوية (انظر جدول 2-6).

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

المنطقة والجنس	Q1/10	Q2/10	Q3/10	Q4/10	Q1/11	Q2/11
الأراضي الفلسطينية						
ذكور	21.1	22.4	25.4	23.4	20.5	16.4
إناث	26.8	25.0	32.6	23.2	27.3	28.6
المجموع	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**	**21.7**	**18.7**
الضفة الغربية						
ذكور	15.9	14.9	18.9	16.5	16.3	13.4
إناث	19.1	16.4	25.3	18.6	21.8	23.3
المجموع	**16.5**	**15.2**	**20.1**	**16.9**	**17.4**	**15.4**
قطاع غزة						
ذكور	31.7	37.5	38.3	37.0	28.9	22.4
إناث	46.0	49.7	53.9	40.9	42.1	43.6
المجموع	**33.9**	**39.3**	**40.5**	**37.4**	**30.8**	**25.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

ومن أهم مواصفات البطالة في الأراضي الفلسطينية ما يلي:

- أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 سنة 30.3%. ووصل المعدل بين الإناث الشابات إلى 51% بينما وصل المعدل بين الذكور الشباب إلى 26.4%. هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2–7). وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15–24 خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (من 37.4% إلى 30.3%)، إلا أن هذا الانخفاض انعكس على الذكور فقط. انخفض معدل بطالة الذكور الشباب بأكثر من 9 نقاط مئوية بين الربعين. أما الإناث الشابات، ارتفع معدل البطالة في أوساطهن بمقدار 4 نقاط مئوية بين الربعين.

جدول 2–7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس والفئات العمرية لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

الفئات العمرية والجنس	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011
كلا الجنسين						
15–24	35.3	37.4	42.5	39.9	38.2	30.3
25–34	22.4	23.8	28.0	22.5	22.5	20.6
35–44	15.5	14.2	16.6	14.1	12.2	10.2
45–54	14.7	14.8	18.2	18.0	13.6	12.1
55+	12.3	15.6	15.5	13.1	10.0	9.8
المجموع	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**	**21.7**	**18.7**
ذكور						
15–24	33.7	35.6	39.2	38.5	35.3	26.4
25–34	19.0	21.6	24.9	21.3	19.6	16.0
35–44	15.4	14.6	17.2	14.8	12.3	9.6
45–54	16.9	17.2	20.6	21.0	15.6	13.3
55+	14.5	18.8	17.4	14.8	10.9	11.3
المجموع	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**	**20.5**	**16.4**
إناث						
15–24	44.3	46.9	59.5	47.1	53.8	51.0
25–34	36.1	32.7	41.0	27.1	33.8	37.3
35–44	16.2	12.1	13.8	10.9	11.9	12.9
45–54	3.1	3.4	5.1	2.5	3.1	6.9
55+	1.5	1.7	2.1	3.2	4.5	3.0
المجموع	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**	**27.3**	**28.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2010–2011.

- أنها متمركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور: هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم؛ إذ يتضح من الجدول 2–8 أنه كلما قلّت سنوات التعليم كان معدل البطالة أعلى عند الذكور. ولكن الصورة معكوسة تماماً عند الإناث. إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 39.2%، في حين لا تزيد بطالة غير المتعلمات على 5.1%. ويلاحظ من الجدول 2–8 أيضاً أن البطالة في أوساط المتعلمات (أكثر من 13 سنة) ارتفعت بمقدار 11% بين الربع الثاني 2011 والربع المناظر من العام الماضي، ولكنها ارتفعت بشكل مضاعف عند غير المتعلمات (من 1.5% إلى 5.1%).

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

عدد السنوات الدراسية والجنس	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011
كلا الجنسين						
0	10.5	14.4	15.9	15.6	15.5	11.9
1-6	24.5	24.9	28.0	25.7	23.1	16.5
7-9	23.2	23.9	27.7	24.4	22.6	17.8
10-12	20.8	22.9	24.9	24.2	20.5	16.1
13+	22.1	21.8	27.5	21.3	22.1	22.8
المجموع	**22.0**	**22.9**	**26.6**	**23.4**	**21.7**	**18.7**
ذكور						
0	20.7	27.2	24.4	25.2	23.4	18.5
1-6	27.2	28.4	30.6	28.3	25.6	18.4
7-9	24.1	25.3	29.1	26.2	23.4	18.6
10-12	21.5	23.9	25.2	25.4	20.6	16.4
13+	13.7	14.1	19.3	15.5	15.1	13.1
المجموع	**21.1**	**22.4**	**25.4**	**23.4**	**20.5**	**16.4**
إناث						
0	-	1.5	2.7	2.6	4.1	5.1
1-6	5.1	3.5	5.2	6.8	2.2	4.3
7-9	10.6	7.7	7.7	5.6	9.9	7.4
10-12	13.4	10.7	20.8	10.8	19.5	12.6
13+	37.2	35.3	41.6	31.4	34.9	39.2
المجموع	**26.8**	**25.0**	**32.6**	**23.2**	**27.3**	**28.6**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.2011، مسح القوى العاملة، 2010-2011.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

سنسلط الضوء هنا على البطالة بين الأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى في الأراضي الفلسطينية وفقاً للتخصص. يبين جدول 2-9 أولاً أن هناك ارتفاع في معدل بطالة الخريجين ككل بين الربع الثاني 2011 والربع المناظر 2010 (من 21% إلى 24%). كما يتضح أن الخريجين من تخصص الخدمات الشخصية هم أقل الأفراد من يعاني من البطالة خلال الربع الثاني 2011، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 7.8%. من جهة أخرى، سجل خريجو الصحافة والاعلام نسبة البطالة الأعلى بين كافة التخصصات، إذ بلغت 45.2% خلال الربع الثاني 2011. ولقد حدث تحسن ملحوظ على توظيف خريجي الأعمال التجارية والادارية، في حين حصلت زيادة كبيرة في معدل البطالة بين خريجي القانون بين الأرباع المتناظرة.

جدول 2-9: الأفراد الخريجين العاطلين عن العمل الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011 (%)

التخصص	Q1/2010	Q2/2010	Q3/2010	Q4/2010	Q1/2011	Q2/2011
علوم تربوية وإعداد معلمين	34.4	37.6	46.2	33.1	32.9	39.9
علوم إنسانية	25.8	22.6	33.6	23.3	23.9	26.4
العلوم الاجتماعية والسلوكية	28.8	31	30.2	21.1	26.6	20.7
الصحافة والاعلام	29.6	41.6	40.2	21	33.4	45.2
الأعمال التجارية والإدارية	24.9	23.7	26.2	22.9	20.9	18.9
القانون	7.4	4.1	12.9	24.7	12.2	15.2
العلوم الطبيعية	27.5	25.8	26.1	21.8	22.1	23.3
الرياضيات ولإحصاء	22.7	21.3	20.6	19.7	31.4	28.6
الحاسوب	28.6	24.5	40.7	31.5	24.8	33.1
الهندسة والمهن الهندسية	16.3	20.4	18.9	16.1	18	15.1
العلوم المعمارية والبناء	21.5	22.4	22.8	20.7	20	18.2
الصحة	13.1	12.2	18.3	14.6	16.9	16.7
الخدمات الشخصية	18.3	10.3	9.6	14.4	18.5	7.8
باقي التخصصات	13.2	19.4	29.5	21.2	23.6	27.7
المجموع	**23.7**	**21.1**	**28.6**	**22.4**	**23.3**	**24.0**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

2-4 الأجر وساعات العمل

سجل متوسط أجور العاملين في الضفة الغربية انخفاضاً بسيطاً في الربع الثاني 2011 مقارنة بالربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي يلاحظ ارتفاع معدل أجور العاملين في الضفة بأقل من شيكل واحد (أقل من 1%). من جهة أخرى، انخفض متوسط أجور العاملين في غزة من 64.6 شيكل خلال الربع الاول إلى 61.8 شيكل (أو 5%) خلال الربع الثاني 2011. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي يلاحظ ارتفاع أجور العاملين في غزة بنحو أربعة شواكل (6%). كما انخفض معدل أجور العاملين في اسرائيل والمستوطنات بمقدار 3.5 شيكل بين الربعين الاول والثاني 2011 (انظر جدول 2-10).

جدول 2-10: معدل ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل لأرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الأول 2010				
الضفة الغربية	42.8	22.0	85.7	76.9
قطاع غزة	39.1	23.1	56.9	46.2
إسرائيل والمستوطنات	39.6	20.1	160.8	150.0
المجموع	**41.3**	**21.9**	**92.5**	**76.9**
الربع الثاني 2010				
الضفة الغربية	43.6	22.6	84.1	76.9
قطاع غزة	38.8	23.7	58.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	20.5	155.5	150.0
لمجموع	**41.8**	**22.3**	**89.8**	**76.9**

مكان العمل	معدل الساعات الأسبوعية	معدل أيام العمل الشهرية	معدل الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الربع الثالث 2010				
الضفة الغربية	43.4	22.4	86.6	76.9
قطاع غزة	39.9	23.2	58.0	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.3	154.7	150.0
لمجموع	**41.9**	**22.4**	**92.4**	**76.9**
الربع الرابع 2010				
الضفة الغربية	43.2	22.1	86.8	76.9
قطاع غزة	37.8	23.7	59.5	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.0	20.4	160.5	150.0
المجموع	**41.2**	**22.2**	**92.2**	**76.9**
الربع الأول 2011				
الضفة الغربية	42.6	22.0	85.0	76.9
قطاع غزة	39.2	23.3	64.6	50.0
إسرائيل والمستوطنات	39.8	20.9	164.0	153.8
المجموع	**41.3**	**22.2**	**92.4**	**76.9**
الربع الثاني 2011				
الضفة الغربية	42.8	22.5	84.8	76.9
قطاع غزة	37.5	23.7	61.8	48.1
إسرائيل والمستوطنات	38.9	20.6	160.5	153.8
المجموع	**40.9**	**22.5**	**90.8**	**76.9**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. مسح القوى العاملة 2010-2010.

ويلاحظ أن الأجر اليومي الوسيط في غزة (وهو الأجر الذي يتقاضاه نصف العاملين) يعكس تفاوتاً أكبر بين الأجور في غزة مقارنة بالضفة. إذ بلغ الأجر الوسيط في غزة 62.5% فقط من مستواه في الضفة. هذا التفاوت المستمر في معدلات الأجور بين الضفة وقطاع غزة يعكس واقع الطلب على العمالة في ظل الحصار الإسرائيلي المفروض. أما بالنسبة لساعات العمل الأسبوعية خلال الربع الثاني 2011، فقد كانت حول المعدلات التي سجلتها في الارباع السابقة. ويلاحظ استمرار ارتفاع ساعات العمل الأسبوعية للعاملين في الضفة الغربية مقارنة بالعاملين في غزة وفي اسرائيل والمستوطنات (انظر جدول 2-10).

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة[1]

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام 2011 نحو 851 وظيفة، مسجلة انخفاضاً بنسبة 17.5% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام، و35.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 2-11). ومن الجدير ذكره أن هنالك 61 إعلاناً في الربع الثاني من هذا العام لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها، بالإضافة إلى إعلان لأربع مهندسين للعمل في المملكة العربية السعودية. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون[2].

ما يزال القطاع الخاص يستحوذ على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الثاني من العام الحالي، حيث بلغت حصته 52.3%، في حين كانت حصة كل من القطاع العام وقطاع المنظمات الأهلية 16.5% و31.2% على التوالي. وقد ارتفع عدد الشواغر المعلن عنها من قبل

[1] قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

[2] تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

القطاع الخاص وقطاع المنظمات الأهلية بنسبة 9% لكل منهما، في حين انخفض عدد الشواغر المعلن عنها من قبل القطاع الحكومي بنسبة 63.3% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام. أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 75.8%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة 12% و10.3% على التوالي، أما بالنسبة لقطاع غزة فقد بلغت حصته من الشواغر المعلن عنها حوالي 1.9% فقط[3]. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 63.9%، في حين كان الطلب على درجات ماجستير فأعلى، دبلوم، أقل من ذلك حوالي 9%، 12.3%، و14.7% على التوالي (انظر جدول 2-11).

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2010، والربع الأول والثاني من العام 2011

	الربع الثاني 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011			
			نيسان	ايار	حزيران	المجموع
حسب القطاع						
القطاع الخاص	561	407	168	108	169	445
القطاع العام	178	381	33	53	54	140
المنظمات غير الحكومية	584	244	47	66	153	266
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	178	149	21	18	63	102
وسط الضفة	865	683	207	195	243	645
جنوب الضفة	140	129	17	9	62	88
قطاع غزة	140	71	3	5	8	16
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	121	47	8	25	44	77
بكالوريوس	929	736	157	138	249	544
دبلوم	148	105	50	19	36	105
أقل من ذلك	125	144	33	45	47	125
المجموع						
	1323	1032	248	227	376	851

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 37.4%، في حين بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، والعلوم التطبيقية، والعلوم الطبية 19.3%، 18.3% و6.6%، أما التخصصات والمهن الأخرى فقد حازت على نسبة 18.4% (انظر جدول 2-12).

[3] قد يعود تدني الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة إلى أن الصحف اليومية الثلاث: القدس، الأيام والحياة لا تُوزع في قطاع غزة.

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات لال الربع الثاني 2011

التخصص	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع أهلي	المجموع
علوم طبية	9	35	12	56
علوم إنسانية واجتماعية	25	38	101	164
علوم تطبيقية	52	70	34	156
علوم إدارية واقتصادية	46	174	98	318
أخرى (حرفيين، صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)	8	128	21	157
المجموع	140	445	266	851

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: تقرير بيزا عن كفاءة التعليم في العالم العربي

باشرت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) منذ العام 2000 بإجراء اختبارات دورية مكثفة على التلاميذ الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة لتقييم مدى نجاح وكفاءة النظام التعليمي في الدول المختلفة. ويعرف هذا التقييم باسم تقييم "بيزا PISA" (Program for International Student Assessment). وهو الآن بمثابة "أولمبياد" تنافسية بين الدول تتم كل ثلاث سنوات. إذ ينتظر المربون والسياسيون صدوره لمتابعة موقع تلاميذهم على سلم التقييم الدولي ولرؤية مدى نجاح سياسات اصلاح وتطوير النظام التعليمي في دولهم.

أدى صدور التقرير للمرة الأولى في العام 2000 إلى ما يشبه الزلزال الثقافي في دول متعددة. إذ تفاجأت هذه الدول بالمراكز المتدنية نسبياً للإنجاز الذي يحققه تلاميذها مقارنة بدول أخرى كانت تعتبرها أدنى منها تطوراً وكفاءة وادارة. وسرت منذ ذاك الوقت حمى البحث عن أسباب القصور والتنقيب في أسباب نجاح السبّاقين.

يدرس مشروع بيزا كفاءة التعليم في نحو 65 دولة، 30 منها عضوة في منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (أو في نادي الأغنياء)، وبالباقي دول مشاركة. وكان هناك 4 دول عربية في برنامج 2009 هي الأردن وتونس وقطر ودبي.

يعطي الجدول 1 ملخصاً للنتائج التي ظهرت في تقييم "بيزا" الأخير. ويستفاد من الجدول أن دولة عريقة مثل بريطانيا يحتل تلاميذها المركز 19 في القراءة و23 في الرياضيات. لا بل أن دولة متقدمة مثل السويد يأتي تلاميذها في المركز 25 بين 65 دولة في مجال العلوم. وتجدر الإشارة أن أياً من الدول العربية الأربعة (أو اسرائيل) لم تحقق مركزاً بين الدول الثلاثين الأوائل في أي من المجالات الثلاثة: القراءة والرياضيات والعلوم.

لماذا تحقق أنظمة التعليم نتائج متباينة إلى هذه الدرجة؟ ما هو السر وراء التفوق الكاسح والمستمر لأنظمة التعليم في دول مختلفة عن بعضها البعض مثل كوريا الجنوبية وفنلندا؟

كان من المعتقد سابقاً أن هناك ثلاثة عوامل فقط تؤثر على كفاءة ونجاح التعليم: مقدار الإنفاق المادي على كل تلميذ، الطبقة الاجتماعية للتلميذ وأخيراً الثقافة السائدة في المجتمع ودرجة الأهمية التي تعزوها على التعليم. ولقد أكدت الأبحاث الحديثة على أن هذه العوامل مهمة وتلعب دوراً ما في كفاءة التعليم ولكنها ليست حاسمة. إذ أن عدداً من الدول ضاعفت إنفاقها على التعليم مرتين أو ثلاث مرات دون ان ينعكس هذا إيجابياً على ترتيب تلاميذها في اختبار "بيزا". لا بل ان الانفاق على التعليم لقاء كل تلميذ هو الأعلى في الولايات المتحدة، ولكن تلاميذ أمريكا ليسوا في المراكز المتفوقة كما هو واضح من الجدول. ويقول رئيس فريق "بيزا" أن الانفاق على التعليم لا يستطيع أن يفسر سوى 10% من التباين قي الأداء بين تلاميذ الدول.

جدول 1: نتائج اختبار "بيزا" لمستوى كفاءة الطلاب (15 سنة)
ترتيب الدول 2009

الدولة	القراءة	الرياضيات	العلوم
شانغهاي (الصين)	1	1	1
كوريا الجنوبية	2	3	4
فنلندا	2	4	2
هونج كونج (الصين)	3	3	2
كندا	5	9	7
نيوزليندا	6	12	6
اليابان	5	8	4
استراليا	8	13	7
هولندا	8	8	7
الولايات المتحدة	11	29	19
السويد	13	21	25
المانيا	14	13	10
فرنسا	14	19	22
بريطانيا	19	23	14
اسرائيل	33	42	42
دبي	41	41	40
الأردن	53	55	50
تونس	54	59	53
قطر	61	61	60

المصدر: OECD

يلعب المركز الطبقي للأسرة دوراً مهماً في أداء الطلاب. وتشير بعض الدراسات إلى أن دخل الأسرة يمكن أن يفسر 60% من التباين في أداء التلاميذ في المدرسة الواحدة. ولكن أثر هذا العامل أيضاً ليس جلياً تماماً في نتائج "بيزا"، إذ ان التفاوت في الدخول يزداد بقوة في الصين ولكن الصين (شانغهاي وهونج كونج) ما تزال تحتل المراكز الأولى.
أخيراً هناك الثقافة والتقاليد. لا شك أن هذا مهم ويفسر بعض أسباب تقدم دول آسيا، بتأثير الكونفوشوسية، ولكن فنلندا ذات الثقافة الغربية التقليدية تحقق أيضاً مركزاً متقدماً.

هناك إذن عوامل أخرى تلعب دوراً مهماً في تقرير كفاءة النظام التعليمي. وتشير الأبحاث المستفيضة مؤخراً إلى وجود أربعة عوامل إضافية: 1) اللامركزية أي الاستقلالية النسبية للمدرسة، 2) التركيز بشكل خاص على التلاميذ الأضعف، 3) وجود مدارس متعددة ذات أنظمة وأساليب تدريس مختلفة وأخيراً، وهذا على الأرجح هو العامل الأكثر أهمية من بقية العوامل: 4) وجود معلمين كفؤين. ومن الأمور ذات الدلالة هنا أن نذكر أن أفضل الخريجين في امتحانات التوجيهي في فنلندا وكوريا يذهبون لمتابعة الدراسة في مدارس المعلمين، وأن هؤلاء يحصلون على رواتب مجزية ولهم مكانة اجتماعية مميزة ومرتفعة.

تقييم تلاميذ فلسطين:

هناك تقرير آخر، يدعى تقرير Timss تقوم بإصداره "الرابطة الدولية لتقييم انجازات التعليم IEA". ويختص هذا التقرير بتقييم أداء تلاميذ الصف الرابع والصف الثامن في مادتين فقط هما الرياضيات والعلوم. ولقد اصدرت الرابطة تقريرها الرابع الذي غطى اداء تلاميذ الصف الرابع في 36 دولة والصف الثامن في 48 دولة في العام 2007. وكانت فلسطين واحدة من المناطق/ الدول التي تم تقييم تلاميذ الصف الثامن فيها.

بلغ متوسط العلامات التي حققها تلاميذ الصف الثامن في الرياضيات في الـــ 48 دولة 500 علامة. وجاء تلاميذ الصين (فرموزا) وكوريا في المراتب الاولى (598 علامة). اما تلاميذ فلسطين فقد حصلوا على 367 علامة فقط في الرياضيات، وجاء ترتيبهم 42 بين تلاميذ 48 دولة. اما بالنسبة للعلوم، فلقد حل تلاميذ فلسطين في المرتبة 43، متقدمين مرتبة واحدة على تلاميذ السعودية ومباشرة عقب مصر والجزائر.

3. المالية العامـــة

شهد أداء المالية العامة خلال الربع الثاني من العام 2011 عدداً من التطورات بالمقارنة مع الربع الأول من نفس العام عكست الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية.

- ✧ انخفاض إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 12% (إلى 682.7 مليون دولار)، على خلفية تراجع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية وانخفاض المنح والمساعدات الخارجية.
- ✧ ارتفاع إجمالي النفقات العامة بنحو 17% (إلى 837.2 مليون دولار)، جرّاء تزايد النفقات الجارية.
- ✧ ارتفاع العجز الجاري إلى نحو 208 مليون دولار، أو ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز بلغت نسبته 4.5% فقط في الربع الاول.
- ✧ ارتفاع الرصيد القائم من الدين العام بنسبة 11% (إلى 2,171 مليون دولار)، على خلفية ارتفاع الدين المحلي.

ويعرض الجدول 3-1 خلاصة التطورات المالية لموازنة السلطة الفلسطينية وفقاً للأساس النقدي خلال الربع الثاني من العام 2011:

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من 2011 (مليون دولار)*

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الإيرادات العامة والمنح (صافي)	**667.6**	**850.0**	**727.0**	**932.8**	**775.4**	**682.7**
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)	**447.8**	**491.3**	**522.3**	**439.0**	**588.8**	**536.8**
الإيرادات المحلية	**455.8**	**499.6**	**526.0**	**505.8**	**599.7**	**539.4**
الإيرادات الضريبية	119.2	134.7	115.3	104.9	134.8	121.6
الإيرادات غير الضريبية	46.7	59.5	104.8	59.5	52.6	69.1
إيرادات مقاصة	289.9	305.4	305.9	341.4	412.3	348.8
ارجاعات ضريبية	8.0	8.3	3.7	66.8	10.9	2.6
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات)	**219.8**	**358.7**	**204.7**	**493.8**	**186.6**	**145.9**
لدعم الموازنة	207.6	317.6	177.9	443.4	162.9	126.8
لدعم المشاريع التطويرية	12.2	41.1	26.8	50.4	23.7	19.1
إجمالي النفقات العامة	**774.3**	**819.2**	**784.5**	**880.3**	**716.7**	**837.2**
النفقات الجارية، ومنها:	**723.5**	**765.1**	**690.8**	**803.8**	**677.8**	**745.0**
الأجور والرواتب	371.2	395.4	373.8	423.3	433.1	453.7
نفقات غير الأجور	260.8	303.0	258	334.2	200.6	248.1
صافي الإقراض	91.5	66.7	59	46.3	44.1	43.1
النفقات التطويرية	**50.8**	**54.1**	**93.7**	**76.5**	**38.9**	**92.2**
ممولة من قبل الخزينة	38.6	13.0	66.9	26.1	15.2	73.1
ممولة من قبل الدول المانحة	12.2	41.1	26.8	50.4	23.7	19.1
العجز/الفائض الجاري	**(275.7)**	**(273.8)**	**(168.5)**	**(364.8)**	**(89.0)**	**(208.2)**
العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)	**(326.5)**	**(327.9)**	**(262.2)**	**(441.3)**	**(127.9)**	**(300.4)**
العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)	**(106.7)**	**30.8**	**(57.5)**	**52.5**	**58.7**	**(154.5)**
التمويل	**106.7**	**(30.8)**	**57.5**	**(52.5)**	**(58.7)**	**154.5**
صافي التمويل من المصارف المحلية	111.5	(31.5)	40.2	(36.6)	(53.9)	167.5
الرصيد المتبقي	(4.8)	0.7	17.3	(15.9)	(4.8)	(13.0)
الفجوة المالية	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**1**

المصدر – البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي)

* بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بعام 2010 منشورة بالدولار وقد تم إدراجها في الجدول كما هي من المصدر وهي بيانات محدثة. بيانات العمليات المالية للأرباع الخاصة بالعام 2011 منشورة بالشيكل وقد تم أخذ سعر الصرف الشهري المعتمد لدى المصدر وتحويلها للدولار ومن ثم احتساب المجاميع الشهرية لكل ربع. البيانات الواردة بخصوص الربع الثاني من العام 2011 هي بيانات أولية صادرة عن وزارة المالية الفلسطينية وهي عرضة للتحديث والتنقيح. الأرقام بين قوسين هي ذات اشارة سالبة.

3-1 تحليل بنود الإيرادات والمنح:

تراجعت الإيرادات العامة والمنح بنسبة 12% خلال الربع الثاني من عام 2011 لتبلغ حوالي 682.7 مليون دولار، على خلفية تراجع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية (8.8%) وتراجع المنح والمساعدات الخارجية (22%). وعند استعراض مكونات إجمالي الإيرادات المحلية تشير البيانات إلى استحواذ إيرادات المقاصة على حصة الأسد بنسبة 65% تليها الإيرادات الضريبية بنسبة 22%، تليها الإيرادات غير الضريبية بنسبة 13%.

أما فيما يخص إيرادات المقاصة فقد تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2011 بنسبة 15% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 349 مليون دولار. ولكن ايرادات المقاصة خلال الربع الثاني كانت أعلى بنسبة 14% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. ومن الجدير بالملاحظة أن جزء من الارتفاع في إيرادات المقاصة بين الربعين المتناظرين جاء نتيجة لتراجع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل، إذ أن انخفاض قيمة الدولار يرفع إيرادات المقاصة التي يتم تحصيلها بالشيكل. وهذا يعني أن جزءاً من الزيادة مرده تغير سعر الصرف ولا يعبر عن زيادة حقيقية في الإيرادات.

أما فيما يتعلق بالإيرادات الضريبية فقد تراجعت خلال الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 10% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 121.6 مليون دولار. علماً أن الربع الأول يشهد دوماً استحقاق ضريبتي الدخل والأملاك، مما يعني أن انخفاض الايرادات الضريبية لا تدل بالضرورة على نزعة هيكلية. ولكن الايرادات الضريبية انخفضت أيضاً بنسبة 10% مقارنة بالربع المناظر من عام 2010. وهو أمر يستدعي الانتباه ويتوجب متابعته خلال الأرباع القادمة.

أما فيما يخص الإيرادات غير الضريبية فقد ارتفعت خلال الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 31% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 69 مليون. ويعود ذلك لتحقق عوائد استثمارية غير اعتيادية بحوالي 25 مليون دولار خلال شهر نيسان من العام 2011.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) فقد تراجعت خلال الربع الثاني من عام 2011 بما نسبته 22% لتبلغ حوالي 146 مليون دولار. ويعود ذلك إلى تراجع الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي بنسبة 25% وتراجع الدعم المقدم من البنك الدولي بنسبة 16.5%. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي المنح والمساعدات خلال الربع الثاني انخفض بنسبة تقرب من 60% عند مقارنته مع الربع المناظر من العام 2010.

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية

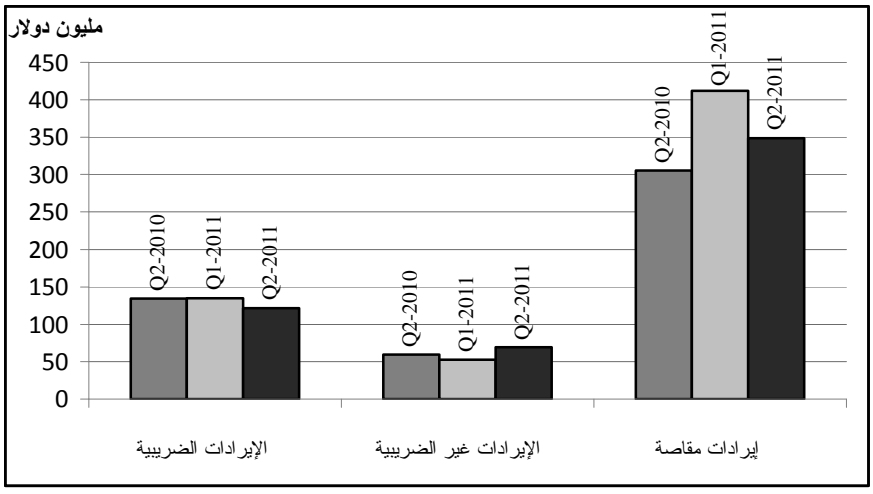

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

وفيما يتعلق بدعم الموازنة، ساهمت الدول العربية بحوالي 26 مليون دولار (أي ما يعادل 20% من إجمالي المنح والمساعدات الخارجية لدعم الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2011)، وكانت الجزائر مصدر هذا التمويل.

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الثاني 2011

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون دولار	**447.8**	**491.3**	**522.3**	**439**	**588.6**	**536.8**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	67.1	57.8	71.8	47.1	75.9	78.6
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	61.9	64.2	75.6	54.6	86.9	72.1
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	25.6	26.6	28.1	22.6	29.9	25.5
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون دولار	**219.8**	**358.7**	**204.7**	**493.8**	**186.6**	**145.9**
كنسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	32.9	42.2	28.2	52.9	24.1	21.4
كنسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	46.9	29.6	61.4	27.5	19.6
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	12.6	19.4	11.0	25.4	9.5	6.9
الإيرادات العامة (محلية وخارجية) مليون دولار	**667.6**	**850**	**727**	**932.8**	**775.3**	**682.7**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض (%)	86.2	103.8	92.7	106	108.2	81.6
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	38.2	46.1	39.1	48.1	39.4	32.4
إجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)	**1747**	**1844**	**1859**	**1941**	**1968**	**2107**

المصدر: جدول رقم (3-1)

(1) تم تحويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى اسمي باستخدام معدل التضخم الربعي كمخفض: $Nominal\ GDP_{it} = Real\ GDP_{it} * [\ (CPI_{it} / CPI_{2004})$

حيث $i = 1,2,3,4$ تمثل الأرباع و t تمثل السنوات.

وفي المقابل، ساهمت الدول الأجنبية بحوالي 101 مليون دولار، أو ما يعادل 79% من إجمالي المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية لدعم الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2011. توزعت هذه المساعدات بين الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بحوالي 44.7 مليون دولار، والبنك الدولي 41 مليون دولار، ودعم مقدم من فرنسا بحوالي 14 مليون دولار. أما الدعم التطويري فقد وصل خلال الربع الثاني لحوالي 19 مليون دولار (انظر الجدول 3-3).

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011 (مليون دولار)

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
دعم الموازنة	**207.7**	**317.6**	**177.9**	**443.5**	**162.9**	**126.8**
منح عربية	**0**	**57.5**	**60**	**113.3**	**53**	**26**
منح دولية	**207.7**	**260.1**	**117.9**	**330.2**	**109.9**	**100.8**
الآلية الفلسطينية-الأوروبية	106.5	72.02	88.6	107.4	59.8	44.7
البنك الدولي	87.1	95.22	29.2	73.6	49.1	41
الولايات المتحدة	0	74.62	0	148.1	0	0
فرنسا	9.9	15.72	0	148.1	0.0	14
منح قديمة لصالح الوزارات	4.2	2.52	0.1	1.1	1	1.1
التمويل التطويري	**12.2**	**41.1**	**26.8**	**50.4**	**23.7**	**19.1**
إجمالي التمويل الخارجي	**220**	**360**	**205**	**494**	**188.1**	**147.3**

المصدر: جدول الدعم الخارجي- البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية.

3-2 تحليل بنود النفقات العامة

شهدت النفقات العامة وصافي الإقراض ارتفاعاً بنسبة 17% خلال الربع الثاني من عام 2011 لتبلغ حوالي 837 مليون دولار، على خلفية ارتفاع كل من النفقات الجارية والنفقات التطويرية. وقد شكلت هذه النفقات في مجموعها ما نسبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي.

استحوذت النفقات الجارية على ما نسبته 89% من إجمالي النفقات العامة وصافي الإقراض خلال الربع الثاني من عام 2011. وقد استحوذت الأجور والرواتب على حصة الأسد من مكونات النفقات الجارية بنسبة 61% (454 مليون دولار). ويلاحظ ارتفاع فاتورة الأجور والرواتب بنحو 4.8% مقارنة بالربع الأول من العام 2011، وبنحو 15% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2010. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يطرأ تغير يذكر على فاتورة الرواتب في قيمتها بالشيكل الإسرائيلي، وهو ما يدلل على أن الزيادة في فاتورة الرواتب مقومة بالدولار ناجمة عن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الشيكل.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الثاني 2011

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النفقات الجارية (مليون دولار)	**723.5**	**765.1**	**690.8**	**803.8**	**677.6**	**745**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	93.4	93.4	88.1	91.3	94.6	89
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	41.4	41.5	37.2	41.4	34.4	35.4
النفقات التطويرية (مليون دولار)	**50.8**	**54.1**	**93.7**	**76.5**	**38.9**	**92.2**
كنسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.6	6.6	11.9	8.7	5.4	11
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	2.9	2.9	5.0	3.9	2.0	4.4
إجمالي النفقات العامة (مليون دولار)	**774.3**	**819.2**	**784.5**	**880.3**	**716.5**	**837.1**
كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	44.3	44.4	42.2	45.4	36.4	39.7

المصدر: جدول رقم 3-1

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية

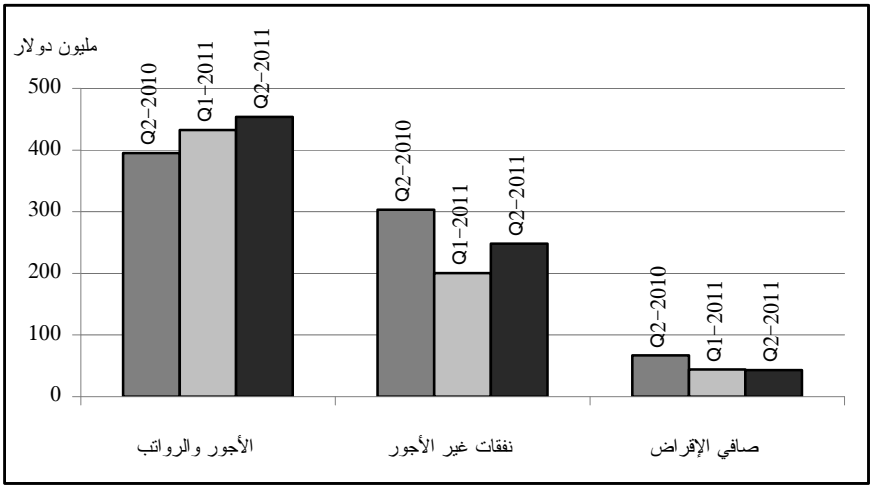

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

سجل الإنفاق على صافي الإقراض[4] تراجعاً بنحو 2.3% خلال الربع الثاني من عام 2011 مقارنة مع الربع الأول 2011 ليبلغ 43.1 مليون دولار. كما أن حصة صافي الإقراض من النفقات الجارية كانت في تراجع مستمر (من 8.7% في الربع الثاني من العام 2010 إلى حوالي 5.8% خلال الربع الثاني من العام 2011). كما وارتفعت النفقات التطويرية خلال الربع الثاني من عام 2011 لتبلغ 92 مليون دولار مقارنة مع 39 مليون دولار خلال الربع السابق. وساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تمويل 19 مليون دولار من النفقات التطويرية خلال الربع الثاني في حين جاء 73 مليون دولار من موازنة السلطة الوطنية.

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى ارتفاع النفقات الجارية وانخفاض إجمالي الإيرادات المحلية الصافية إلى حدوث عجز في الرصيد الجاري للموازنة خلال الربع الثاني من عام 2011 بحوالي 208 مليون دولار مقارنة مع 89 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2011 ومقارنة بحوالي 274 مليون دولار في الربع المناظر من العام السابق. وشكل هذا العجز حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 4.5% في الربع الأول من العام 2011.

جدول 3-5: مؤشرات العجز المالي خلال الربع الثاني 2011

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
العجز الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	15.8-	14.8-	9.1-	18.8-	4.5-	9.9-
العجز الكلي قبل المنح والمساعدات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	18.7-	17.8-	14.1-	22.7-	6.5-	14.3-
العجز بعد المنح والمساعدات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	6.1-	1.7	3.1-	2.7	3.0	7.3-

المصدر: جدول رقم 3-1.

بلغ العجز الكلي قبل المنح والمساعدات خلال الربع الثاني من العام 2011 نحو 300 مليون دولار. وشكل هذا 14.3% من الناتج المحلي الإجمالي (مقارنة مع 6.5% في الربع الأول 2011). أما فيما يخص العجز بعد المنح والمساعدات، فقد بلغ حوالي 154.5 مليون دولار، مقارنة مع فائض بحوالي 59 مليون دولار خلال الربع الأول من 2011 ومقارنة بفائض بحوالي 31 مليون دولار مع الربع المناظر من العام السابق. ولقد تم تمويل كامل هذا العجز من الاستدانة من المصارف المحلية.

3-4 صافي تراكم المتأخرات – والفائض/العجز المالي بين الأساس النقدي وأساس الالتزام

بلغ صافي تراكم المتأخرات[5] على السلطة الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2011 حوالي 116 مليون دولار.

وتوزع هذا البند خلال الربع بين متأخرات إيرادات المقاصة على إسرائيل لصالح الخزينة بحوالي 16.5 مليون دولار، ومتأخرات على السلطة بحوالي 26 مليون دولار إرجاعات ضريبية. اما المتأخرات لصالح القطاع الخاص بلغت 79.5 مليون دولار، ومتأخرات الأجور والرواتب بحوالي 27 مليون دولار. وعند إضافة صافي تراكم المتأخرات (116 مليون) إلى العجز الجاري على الأساس النقدي (208 مليون) يصبح رصيد العجز الجاري وفقاً لأساس الالتزام 324 مليون دولار.

3-5 ايرادات المقاصة

يعرض الجدول 3-6 التطورات في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام خلال الربعين الأول والثاني من العام 2011.

[4] مثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم تحويلها بشكل مباشر لشركة توليد وتوزيع الكهرباء في غزة ولتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، أو بشكل غير مباشر عبر المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية.

[5] بند صافي تراكم المتأخرات = المطلوبات لصالح السلطة الفلسطينية ناقص الالتزامات المستحقة عليها. ويعبر هذا عن الفارق بين رصيد العجز الجاري وفقاً للأساس النقدي ورصيده وفقاً لأساس الاستحقاق. ومن جهة أخرى يعبر هذا البند على السيولة لدى السلطة، حيث أن انخفاض قيمته تدل على تحسن وضع السيولة والعكس صحيح.

ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 365.3 مليون دولار خلال الربع الثاني العام 2011 مقارنة بحوالي 329.1 مليون دولار خلال الربع الأول (ارتفاع بمقدار 11% عن الربع السابق). ويتضح من قراءة الجدول ومن المعلومات السابقة الذكر عن تراكم نحو 17 مليون صافي متأخرات من المقاصة لصالح الخزينة الفلسطينية. كما يلاحظ أن ايرادات المقاصة قد حققت زيادة خلال الربع الثاني (على أساس الالتزام) على الرغم من أنها انخفضت على الأساس النقدي. وعند النظر في مكونات المقاصة يلاحظ ارتفاع ضريبة المحروقات بنسبة 5.2%، وارتفاع إيرادات الجمارك (نتيجة زيادة الاستيراد) بنسبة 12%، وارتفاع ضريبة القيمة المضافة بنحو 13%. كما يلاحظ أيضاً أن مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث لبند إيرادات المقاصة تقريباً متساوية (الثلث تقريباً لكل منهم).

جدول 3-6: إيرادات المقاصة (مليون دولار)

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
إيرادات مقاصة	**302.9**	**300.9**	**318.8**	**336.1**	**329.1**	**365.3**
جمارك	98.6	105.3	112.1	118.2	115.9	130.0
قيمة مضافة	94.4	91.3	97.1	96.9	104.1	118.0
محروقات	106.4	102.8	108.6	119.6	109.9	115.6
ضريبة الشراء	0.7	1.5	1.0	0.6	0	0
ضريبة الدخل	0	0	0	0.4	0	0
أخرى	2.8	0	0	0.4	(0.8)	1.8
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات المحلية الصافية	67.7	62.3	60.8	71.1	69.8	69.2
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)	45.4	35.8	43.7	34.8	50.0	54.2
إيرادات المقاصة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي	17.3	16.3	17.2	17.3	16.7	17.3

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

*تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

**الناتج المحلي الإجمالي هو بالأسعار الجارية.

ساهمت إيرادات المقاصة (على أساس الالتزام) بنحو 70% وبنحو 69% من إجمالي الإيرادات المحلية في الربعين الأول والثاني من العام 2011 على التوالي. وعند إضافة المساعدات الأجنبية للموازنة فإن حصة إيرادات المقاصة تنخفض إلى نحو 50%، ونحو 54% على التوالي للربعين المتتاليين. كما يتضح من الجدول أيضاً، فقد ساهمت إيرادات المقاصة بنحو 17.3% من إجمالي الناتج المحلي خلال الربع الثاني من العام 2011.

3-6 الدين العام

شهد الدين العام خلال الربع الثاني من العام 2011 ارتفاعاً بنحو 11% مقارنة بالربع السابق، ليبلغ حوالي 2.2 مليار دولار. وتوزع هذا الدين بين دين خارجي (48%) ودين محلي (52%). علماً أن نحو 13.4% من إجمالي الدين المحلي والمستحق للجهاز المصرفي يخص هيئة البترول (انظر الجدول 3-7). أما الدين الخارجي فلم يطرأ تغير يذكر على رصيده خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع السابق، ليبقى عند مستوى مليار دولار. وقد توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 51.6%، مؤسسات دولية وإقليمية بنحو 33%، وقروض ثنائية بنسبة 15.4%.

جدول 3-7: الدين العام خلال العام 2011 والربع الثاني من 2011 (مليون دولار)

البيـــان	2010				2011	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الدين العام الداخلي	**745.4**	**780.7**	**875.6**	**839.6**	**907.2**	**1123.7**
المصارف المحلية	**737.4**	**772.8**	**866.9**	**830.8**	**898.0**	**1114.1**
قروض	411.7	432.6	397.8	345	402.6	433.4
جاري مدين	218.7	244.6	369.8	390.7	362.2	529.9
هيئة البترول	107	95.5	99.3	95	133.2	150.8
المؤسسات العامة الأخرى	**8**	**7.9**	**8.8**	**8.8**	**9.2**	**9.6**
الدين العام الخارجي	**1067.6**	**1064.6**	**1071.4**	**1043.3**	**1045.6**	**1046.9**
المؤسسات المالية العربية	**551**	**550.3**	**552.5**	**539.4**	**539.2**	**539.8**
صندوق الأقصى	444.1	444.1	444.1	444.1	444.1	444.1
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	54.4	54.8	54.8	42.6	42.1	42.2
البنك الإسلامي للتنمية	52.5	51.5	53.6	52.7	53	53.5
المؤسسات الدولية والإقليمية	**352**	**353.1**	**350.6**	**348.3**	**346.6**	**346.1**
البنك الدولي	306	305.9	304	302.9	301	300
بنك الاستثمار الأوروبي	25.2	25.5	24.6	23.4	23.4	23.9
الصندوق الدولي للتطوير الزراعي	3.4	3.3	3.5	3.4	3.5	3.5
الأوبك	17.3	18.4	18.5	18.6	18.7	18.8
القروض الثنائية	**164.8**	**161.1**	**168.3**	**155.6**	**159.8**	**161.0**
اسبانيا	93	93	92.9	93	92.9	92.9
ايطاليا	29.7	27.5	31.3	31.2	33.6	34.8
الصين	4.8	4.8	4.9	5	5	5
السويد	24.5	23	26.3	26.5	28.3	28.2
اليونان	12.9	12.9	12.9	0	0	0
إجمالى الدين العام القائم فى نهاية الفترة	**1813**	**1845.3**	**1947**	**1882.8**	**1952.8**	**2170.6**

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير السنوية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: الأزمة المالية للسلطة الوطنية

تفجرت الأزمة المالية الأخيرة للسلطة الفلسطينية في مطلع شهر تموز عندما أعلن رئيس الوزراء أن الحكومة سوف تصرف 50% فقط من رواتب الموظفين في ذلك الشهر (بما لا يقل عن 1,400 شيكل ولا يزيد عن 4,500 شيكل لكل موظف). وعلى الرغم من أن الحكومة قامت بتسديد الرواتب في موعدها في الشهر اللاحق (آب) الذي صادف بدء شهر رمضان أيضاً، إلا أن الإعلان عن العجز شكل ضربة قوية للحكومة التي شيدت جزءاً مهماً من شعبيتها وسمعتها على توفر واستدامة التمويل وعلى الحصافة في إدارة الشؤون المالية.

أكدت هذه الأزمة المالية ثانية على أن موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية تعاني من خلل هيكلي مزمن. ويتمثل هذا الخلل في أمرين، أولهما الفجوة الواسعة جداً بين الانفاق الجاري والإيرادات المحلية. وثانيهما، اعتماد الجزء الأكبر من الإيرادات على مصدرين غير موثوقين هما تحويلات المقاصة من إسرائيل والمساعدات الدولية. ولقد أدى تراكم العجز بين الإيرادات والنفقات، حتى بعد أخذ المساعدات الدولية بالاعتبار، إلى تراكم دين عام كبير نسبياً (نحو 2 مليار دولار في أواسط 2010) وإلى تراكم مدفوعات غير مسددة على الحكومة أيضاً.

ما أن يبدأ الحديث عن الأزمة المالية للسلطة الوطنية، حتى يقودنا ذلك إلى تناول قضية التوظيف العام الفلسطيني. إذ أن من بين أهم الأسباب المؤدية للأزمة العدد المرتفع للموظفين في القطاع الحكومي، وفاتورة رواتبهم التي تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة. مر الوضع المالي للسلطة بخمس مراحل أساسية، وارتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية التي سادت خلال هذه الفترات[6].

[6] كافة الأرقام الواردة في هذا االصندوق مأخوذة من: الصفحة الالكترونية لوزارة المالية الفلسطينية. التقارير الدورية التي ينشرها مكتب "صندوق النقد الدولي" في الضفة والقطاع. الصفحة الإلكترونية لمنظمة العمل الدولية.

أولاً: مرحلة التأسيس (1994-1999)

كان تمويل الإنفاق الجاري يتم أساساً من الإيرادات المحلية خلال هذه المرحلة، كما كان عجز الموازنة الجارية في انخفاض مستمر (الموازنة كانت فائضة في 1998 ومتوازنة تقريباً في العام الذي تلاه). وكانت نسبة الإنفاق التطويري إلى الجاري مرتفعة (22% تقريباً في 1998). أما بالنسبة إلى التوظيف العام فلقد بلغ 98 ألف شخص في 1999 (نحو 44% للأمن)، مع فاتورة رواتب وأجور 524 مليون دولار. أي أن جوهر الخلل في الموازنة (ذهاب نحو 55% من الانفاق الجاري إلى الرواتب) قد بدأت بذوره منذ هذه المرحلة الابتدائية.

ثانياً: سنوات الانتفاضة 2000-2002

انعكست الظروف السياسية القاسية والحصار الاقتصادي الخانق خلال هذه السنوات على الموازنة. هبطت الإيرادات المحلية بشكل حاد خصوصاً عندما أوقفت إسرائيل تحويل مبالغ المقاصة (لم تحول إسرائيل حتى نهاية 2002 سوى 16% من المستحقات خلال هذين العامين). ومع ازدياد الضغوط الاجتماعية وتوقف حركة العمل في إسرائيل وجدت السلطة نفسها مضطرة لزيادة الإنفاق وزيادة التشغيل العام الذي ارتفع في 2002 ليصل إلى 124 ألف موظف تقريباً، بفاتورة رواتب وأجور تساوي نحو 665 مليون دولار سنوياً (23% من الناتج المحلي الإجمالي). ولقد جرى ردم الهوة المتزايدة بين الإنفاق والإيراد خلال هذه السنوات الصعبة من مصدرين رئيسيين: أولاً، زيادة كبيرة جداً في المساعدات الدولية للإنفاق الجاري للموازنة، إلى 471 مليون دولار في 2002، على عكس ما كان عليه الحال في الفترة السابقة. وثانياً، زيادة الديون غير المسددة والاقتراض من المصارف المحلية. بلغت الديون من المصارف المحلية خلال 2000-2003 نحو 456 مليون دولار.

مع نهاية 2002 بلغت الأزمة المالية للسلطة الوطنية عنق الزجاجة إذ وصلت قروض السلطة للمصارف المحلية إلى 135 مليون دولار بمعدل فائدة مرتفع للغاية (10% على ديون الدولار و 15% على ديون الشيكل). بالإضافة إلى هذا تراكمت الديون غير المسددة للسلطة. إذ بلغ مجموع الديون المتراكمة الداخلية والخارجية نهاية العام 2002 نحو 1.2 مليار دولار.

ثالثاً: بدء الإصلاح المالي 2003-2005

جاء الإصلاح المالي الجدي في حزيران 2002 نتيجة لضغط الأزمة المالية (والسياسية) ولضغوط الدول المانحة. وتمثلت أهم معالم الإصلاح في تأسيس "الحساب الموحد"، وتجميع ثروات السلطة الوطنية (وتقليص نشاطاتها في مجال الأعمال) في صندوق الاستثمار فضلاً عن وضع سقف على التوظيف العام. ومما ساعد على نجاح الإصلاح البدء بإعادة دفع أموال المقاصة ووعود الدول المانحة بتوفير المساعدات.

وصل التوظيف العام مع نهاية 2005 إلى 146 ألف (98 ألف في نهاية 1999). و شهدت فاتورة الرواتب والأجور خلال هذه الفترة زيادتان حادتان: الأولى في أواخر 2003 (زيادات متراكمة منذ 1998 على ضوء قانون الخدمة المدنية). هذه أدت إلى رفع فاتورة الرواتب بمقدار 20%. زيادة أخرى بمقدار 20% جاءت في النصف الثاني من العام 2005. هاتان الزيادتان (بالإضافة إلى زيادة أعداد الموظفين: تم إضافة 31 ألف موظف جديد أواخر الانتفاضة) أدت إلى رفع فاتورة الرواتب والأجور إلى 1,001 مليون في 2005. هذا على الرغم من الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من التوظيف وللتقاعد المبكر.

من ناحية أخرى، ومنذ 2003، ازدادت فاتورة "صافي الإقراض" زيادة كبيرة ووصلت في العام 2005 إلى 344 مليون دولار. أدت الزيادة المستمرة في الإنفاق إلى ارتفاع نسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2005 إلى 49% (ضعف النسبة في العام 1999) وهي ثاني أعلى النسب في العالم آنذاك (بعد أرتيريا).

رابعاً: حكومة حماس وحكومة الوحدة الوطنية 2006 -2007

مباشرة عقب نجاح حركة حماس في الانتخابات البرلمانية في مطلع 2006 وتأسيس الحكومة بعد ذلك بشهر تقريباً طرأ ظرف جديد كلياً فيما يتعلق بالموازنة. إذ تعطلت تحويلات المقاصة (لم يتم استلام سوى 40% من الإيرادات المستحقة من المقاصة خلال العام 2006)، وانخفض تحصيل الضرائب وقامت المصارف المحلية بتقليص انكشافها تجاه الديون الحكومية (خوفاً من العقوبات والملاحقة القانونية في الخارج) عبر خصم الضرائب التي يتوجب عليها دفعها من رصيد ديون الحكومة.

لمواجهة هذا القيد الصارم على السيولة قلصت الحكومة آنذاك من إنفاقها على كافة الجبهات ولم يحصل الموظفون العموميون سوى على نحو 40% من رواتبهم بالمتوسط (بنسب متفاوتة، تزداد لأصحاب الأجور المتدنية). ولكن، وعلى الرغم من التقشف فإن الإنفاق ظل أعلى من الإيراد وتم سد عجز الموازنة بسحب دفعات تحت الحساب من صندوق الاستثمار الفلسطيني. كما تم في هذه الفترة تراجع عن نظام الحساب الموحد (بسبب تعدد مصادر الانفاق ومراكز استلام المساعدات)، وباتت عملية ملاحقة الإنفاق والإيراد صعبة وبدون شفافية.

بلغ عدد الموظفين الحكوميين في 2006 نحو 159 ألف موظف (موزعين مناصفة بين الموظفين المدنيين وقوات الأمن). تشكلت حكومة الوحدة الوطنية في مطلع العام 2007، ولكنها لم تعش لأكثر من نصف سنة. شهد هذا العام استمراراً للنزعات ذاتها في العام الفائت: عدا

بالنسبة لايرادات المقاصة التي عادت للتدفق. وهذه النزعات هي: زيادة الدعم الخارجي للموازنة الجارية (من 738 إلى 1,012 مليون دولار بين 2006–2007)، والارتفاع الحاد في الانفاق الجاري (من 1,426 إلى 2,567 مليون دولار).

خامساً: الفترة الحالية 2009 – 2010

ظهرت بوادر تحسن على الموازنة خلال هذه الفترة. وتمثلت هذه في ارتفاع صافي الإيرادات المحلية من 1.6 إلى 1.9 مليار. وجاءت هذه أساساً من زيادة إيرادات المقاصة. وفي مقابل زيادة الإيرادات المحلية الصافية بمقدار 18% ازداد الإنفاق بنسبة طفيفة فقط نتيجة السيطرة على صافي الاقراض (انخفاض بنحو 45%). انعكس هذا بانخفاض عجز الموازنة الجارية قبل المساعدات الخارجية بمقدار 28% إلى نحو مليار دولار في 2010. من ناحية ثانية انخفض الدعم الخارجي للموازنة الجارية من 1.76 مليار إلى 1.13 مليار بين 2008 و2010.

ولكن، وعلى الرغم من هذا التحسن النسبي خلال 2008–2010، إلا أن المساعدات الخارجية للموازنة ما زالت مهمة للغاية في تمويل الانفاق الجاري (أكثر من الثلث). كذلك مازال هناك عجز في الموازنة الكلية (الجاري والاستثماري). وهو ما انعكس في زيادات مضطردة في الدين العام.

يتوجب هنا الانتباه إلى أن السلطة الوطنية لا تستطيع الاستمرار بالاستدانة من القطاع المصرفي إلى ما لا نهاية. إذ أن قانون الدين العام يحدد في مادته الخامسة سقفاً على الدين العام (40% من الناتج المحلي الإجمالي). من ناحية ثانية، إن التوسع في الدين العام الداخلي له مثالب اقتصادية قوية للغاية على الاستثمار إذ أنه يؤثر على الاستثمار الخاص من جهتين: يرفع سعر الفائدة ويؤدي إلى تقليص القروض المتاحة أمام الاستثمار الخاص.

أما بالنسبة إلى الأشهر الست الأولى من العام 2011، فلقد بلغ إجمال الإنفاق فيها 1.6 مليار دولار (منها 131 مليون إنفاق تطويري). بالمقابل بلغ إجمالي صافي الإيراد المحلي 1.1 مليار. أي أن العجز خلال الأشهر الست بلغ 436 مليون دولار. تم تمويل جزء من هذا العجز من المساعدات الدولية (337 مليون). أي أن العجز الفعلي 99 مليون دولار، تم سده عبر الاقتراض من المصارف المحلية.

الخلل الهيكلي

يشير تحليلنا السابق إلى أن موازنة السلطة كانت دائماً تعيش على حافة الأزمة الخانقة، وأن تأخير أو تقليص أو تأجيل دفع رواتب الموظفين أمور تكررت مراراً (وإن كانت بوتيرة أقل منذ 2007). لا شك أن الوضع الحالي المأزوم هو نتيجة لتراكمات طويلة خلال السنوات الماضية لقرارات خاطئة من جهة ولظروف سياسية واقتصادية صعبة من جهة ثانية.

جزء من المشكلة يعود على التوقيت، إذ أن المساعدات لا تأتي دائماً بالتوقيت المتناسب مع مواعيد الدفع. ولقد أشار رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي إلى أن السبب المباشر للأزمة هو عدم وصول المساعدات من الدول العربية. إذا كانت المسألة تتعلق بالتوقيت فحسب فإن الأزمة المالية الراهنة للسلطة الوطنية تصبح مشكلة "سيولة" أكثر منها مشكلة "إفلاس".

جدول 1: التوظيف العام والرواتب في الأراضي الفلسطينية

	أعداد الموظفين (ألف)	الرواتب (مليون $)	% من إجمالي العاملين	الرواتب % من انفاق جاري
الإدارة المدنية	22			
2000	115	678	%19	%56
2006	166	1,190	%24	%83
2010	146	1,560	%19	%53
– حكومة غزة	*23	180		
مجموع الضفة وغزة	170	1,700	%23	%58

* توظيف جديد (مدني) 4,200 + إعادة تعيين 3,400 + توظيف جديد (أمني) 15,500 = 23 ألف

المرجع: ورقة مرجعية لجلسة مائدة مستديرة لنقاش الأزمة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، ماس، 2011.

ولكن لا شك أن المشكلة ليست مشكلة سيولة فحسب. هناك خلل هيكلي في الموازنة الفلسطينية، إذ أن الإنفاق العام (والتوظيف العام) مرتفع طبقاً لكافة المعايير. إذ تبلغ نسبة الانفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 50%. وتشير تقديرات معهد ماس إلى أنه كان هناك في العام 2010 نحو 170 ألف موظف حكومي في الضفة والقطاع (انظر الجدول 1) وتبلغ فاتورة رواتب هؤلاء 1.7 مليار دولار سنوياً، أي 58% من إجمالي الانفاق الجاري في الموازنة. هذا المعدل مرتفع للغاية. إذ أن متوسط نسبة الرواتب إلى الإنفاق الجاري في العالم العربي تساوي 38% فقط، علماً بأن هذا المتوسط، تبعاً لمنظمة العمل الدولية، هو ضعف المستوى العالمي. ولعل أسوأ ما في الأمر هو الانطباع السائد بأن حل الأزمة السياسية (سواء بالعلاقة مع المصالحة بين القطاع والضفة أو إنهاء الاحتلال) سيؤدي تلقائياً إلى حل الأزمة المالية.

إن تجنب تكرار الأزمة المالية الراهنة يحتاج إلى حلول جذرية وتدريجية ترتبط بجانبي الموازنة: الإيراد (عبر زيادة التحصيل الضريبي المحلي والمباشر) والإنفاق (عبر تقليص الإنفاق العام أو الحد منه حتى يتوازى مع الإيراد).

صندوق 4: معاهد وموازنات التعليم العالي في الأراضي الفلسطينية

تأسست أولى معاهد التعليم العالي الفلسطينية إبان فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر. كانت أولها كلية الشريعة (جامعة الخليل) عام 1971، ثم جامعة بيرزيت عام 1972، يليها جامعة بيت لحم عام 1973 وجامعة القدس عام 1977، ثم الجامعة الإسلامية (في غزة) وجامعة النجاح عام 1977، ثم بقية الجامعات. وفي عام 1994 تم اعتماد كليات موجودة كجامعات مثل جامعة الأقصى وجامعة فلسطين. ومن هنا أصبح عدد الجامعات الفلسطينية 12 جامعة، وعدد الكليات التي تمنح درجة بكالوريوس في عدد محدود من المواضيع 12 أيضاً. أما عدد الكليات التي تدرس مواضيع مختلفة لمدة سنتين فقد بلغ عددها 19 كلية (بكدار، 2009). يتم تصنيف مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية تحت أربعة فئات:
جامعات تقليدية

- ✧ كليات جامعية
- ✧ كليات مجتمع/كليات متوسطة
- ✧ جامعات التعليم المفتوح (جامعة القدس المفتوحة).

الشكل يعرض أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام 2010/2009، حسب مؤسسات التعليم والجنس. أما الجدول 1 فيضم

شكل 1: أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام 2010/2009

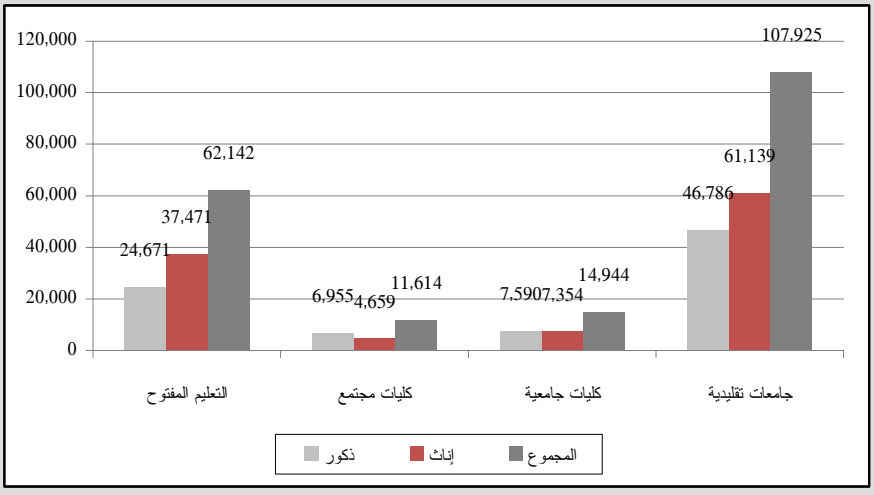

المصدر: "واقع التعليم العالي في فلسطين، أرقام وإحصاءات" لعام 2010/2009 الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي.

يعرض الجدول 1 أعداد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في التخصصات المختلفة. ويظهر من الجدول أن إجمالي عدد الطلبة المسجلين في الجامعات الفلسطينية في العام الدراسي 10/2009 بلغ 196,625، وأن 30% كانوا مسجلين في معاهد التعليم المفتوح و13% في الكليات الجامعية.

جدول 1: الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي حسب البرامج التعليمية 2010/2009

البرنامج العام	تصنيف المؤسسة				
	التعليم المفتوح	جامعات تقليدية	كليات جامعية	كليات جامعية	المجموع
التربية	31,873	27,729	2,240	821	62,663
الدراسات الإنسانية والفنون	--	18,190	1,614	393	20,197
العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والفنون	23,174	28,870	6,171	5,448	63,663
الهندسة والتصنيع والبناء	--	11,959	731	923	13,613
العلوم	3,371	11,741	1,292	1,657	18,061
الزراعة	211	714	--	--	925
الصحة والخدمات الاجتماعية	--	8,493	2,837	2,311	13,641
الخدمات	--	211	59	61	331
عام	3,513	18	--	--	3,531
المجموع	**62,142**	**107,925**	**14,994**	**11,614**	**196,625**

المصدر: "واقع التعليم العالي في فلسطين، أرقام وإحصاءات" لعام 2010/2009 الصادر عن وزارة التربية والتعليم العالي

وفي دراسة أجراها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار في العام 2008 تم تحليل موازنات 8 جامعات فلسطينية هي جامعة بيرزيت، النجاح، بيت لحم، الخليل، القدس، بوليتيكنك فلسطين، والأزهر الإسلامية. وورد في الدراسة المعلومات الأساسية التالية عن موازنة الجامعات.

جدول 2: إيرادات ثمانية جامعات فلسطينية (2008) بالدينار الأردني

البند	المبلغ	النسبة المؤية
رسوم الطلبة	57,632,444	79%
إيرادات تشغيلية	1,751,604	2.4%
مساعدات السلطة	7,407,992	10.2%
تبرعات عينية	4,437,682	6.1%
تبرعات نقدية	1,561,358	2.1%
المجموع	**72,791,107**	**100%**
العجز	**7,775,855**	

المصدر: "تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية" – بكدار

يستفاد من الجدول 2، أن رسوم الطلبة (الأقساط) تمثل نحو 80% من الإيرادات الكلية للجامعات وأن الجامعات عانت من عجز يبلغ 7.8 مليون دينار. ويوضح الجدول 3 أن الجزء الأكبر من العجز كان في جامعة القدس (3.5 مليون دينار) ثم في جامعة النجاح (2.3 مليون دينار). في حين لم يتجاوز العجز في جامعة بيت لحم 59 ألف دينار.

جدول 3: نفقات وإيرادات الجامعات الثمانية (2008)

الجامعة	الإيرادات	النفقات	العجز
الجامعة الإسلامية – غزة	14,200,000	15,800,000	1,600,000
جامعة بيرزيت – رام الله	10,112,103	10,297,910	185,807
جامعة بوليتكنك فلسطين	4,530,506	3,809,553	720,953
جامعة القدس – رام الله	11,851,102	15,339,250	3,488,148
جامعة بيت لحم	4,646,754	4,705,662	58,908
جامعة الأزهر – غزة	6,079,235	7,062,411	983,176
جامعة الخليل	4,596,407	4,471,176	125,231
جامعة النجاح – نابلس	16,775,000	19,081,000	2,306,000
المجموع	**72,791,107**	**80,566,962**	**7,775,855**

المصدر: "تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية" – بكدار

أما بالنسبة للنفقات، فإن رواتب الموظفين استقطعت حصة الأسد، 71% من إجمالي الإنفاق، أو نحو 58 مليون دينار، كما يتضح من الجدول 4:

جدول 4: النفقات بالدينار الأردني

البند	المبلغ	النسبة المؤية
رواتب الموظفين	57,310,047	71%
المصاريف التشغيلية	23,256,915	29%
المجموع	**80,566,962**	

المصدر: "تطوير وإصلاح التعليم العالي الفلسطيني الإشكالات والآثار المستقبلية" – بكدار

توضح الجداول السابقة جوهر الأزمة المالية التي تعاني منها معاهد التعليم العالي الفلسطينية. إذ أنها تعتمد بشكل كبير على الأقساط التي يدفعها التلاميذ، وأن الجزء الأكبر من مواردها يذهب إلى رواتب الهيئة التدريسية. ويظهر أن هناك حلقة مفرغة يصعب الفكاك منها: انخفاض الأقساط يؤدي إلى العجز المالي وهذا ينعكس على رواتب المعلمين، ويدفع الى انخفاض نوعية وكفاءة التعليم ونقص البحث العلمي. وهو بدوره ما يقلل من كفاءة الخريجين ومن مبرر زيادة الأقساط.

4- القطاع المصرفي [7]

لم يطرأ تحولات استثنائية في أداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011 مقارنة بالفترات السابقة. إذ بقيت التقلبات المسجلة في البنود الرئيسة للميزانية المجمعة للمصارف في نطاق التقلبات المقبولة التي تحدث من ربع لآخر. ومن ناحية أخرى استمر الاتجاه التصاعدي لنمو موجودات/مطلوبات إجمالي المصارف العاملة في فلسطين، حيث سجلت نمواً بنسبة 1.2% خلال الربع الثاني من العام 2011، مقارنة بالربع الأول من نفس العام. ويمكن تلخيص أبرز التطورات على البنود الرئيسة لجانبي الموجودات والمطلوبات من الميزانية المجمعة على النحو التالي:

جانب الأصول:

- نمو صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنحو 11%[8].
- تراجع الأرصدة الخارجية للمصارف بنسبة 9%[9].
- تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد بنسبة 7.2%.
- ارتفاع أرصدة المصارف داخل فلسطين بنسبة 7.2%.
- تراجع مجموع الاستثمارات بنسبة 13%.

جانب الخصوم:

- نمو إجمالي الودائع بحوالي 0.8%.
- نمو ودائع الجمهور (العملاء) بنسبة 0.3%.
- ارتفاع أرصدة سلطة النقد لدى المصارف بنحو 13%
- ارتفاع إجمالي رأس مال المصارف (حقوق الملكية) بنسبة 3%.

ظل عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية في نهاية الربع الثاني من العام 2011 ثابتاً عند 18 مصرفاً، إلا أن عدد الفروع والمكاتب ارتفع بـــ 7 فروع جديدة ليبلغ 223 فرعاً ومكتباً.

[7] البيانات الواردة في هذا الجزء هي بيانات أولية قابلة للتعديل.

[8] تتكون التسهيلات الائتمانية المباشرة من القروض وتسهيلات الجاري مدين والتمويل التأجيري.

[9] الأرصدة الخارجية هي الأموال التي تقوم المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية بإيداعها خارج فلسطين.

جدول 4-1: عدد المصارف والفروع في الأراضي الفلسطينية موزعة بين محلي ووافد نهاية الربع الثاني من العام 2011

	عدد المصارف	عدد الفروع والمكاتب	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
المصارف المحلية	8	111	117
المصارف الوافدة	10	105	106
المجموع	**18**	**216**	**223**

المصدر: بيانات سلطة النقد الفلسطينية

4-1 التطورات الرئيسة في الميزانية المجمعة للمصارف

1. جانب الموجودات (الأصول)

تشير بيانات الميزانية المجمعة إلى أن صافي موجودات المصارف ارتفع بنسبة 1.2%، وبقيمه بلغت نحو 107 ملايين دولار، خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2010، يلاحظ أن صافي موجودات المصارف حقق نمواً بنحو 11.7%، وهو ما يعني أن صافي موجودات المصارف ارتفع بحوالي 922 مليون دولار خلال فترة العام الممتد من الربع الثاني 2010 وحتى نهاية الربع الثاني 2011.

شكل 4-1: صافي موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من الربع الثاني 2010-الربع الثاني 2011

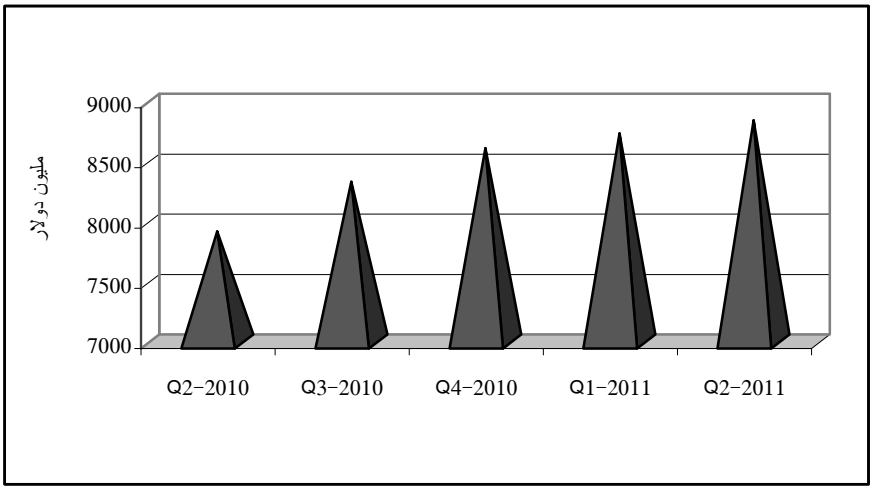

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

كانت التسهيلات الائتمانية المباشرة من بين أهم البنود التي شهدت ارتفاعاً خلال الربع الثاني (11%) مقارنة بالربع الأول. وارتفعت أرصدة المصارف في فلسطين بنسبة 7.2% خلال نفس الفترة. كذلك شهدت الأصول الثابتة والأصول الأخرى نمواً بنسب 7%، 18% على التوالي. أما بند النقدية فارتفع بنسبة 8.4% خلال نفس الفترة.

من ناحية أخرى، شهدت بعض البنود انخفاضاً، كان من أبرزها تراجع أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية بنسبة 7.2%. كذلك تراجعت أرصدة المصارف الخارجية بنسبة 9%، وبقيمة بلغت 226.5 مليون دولار خلال فترة المقارنة.

شكل 4-2: هيكل موجودات المصارف نهاية الربع الأول – 2011

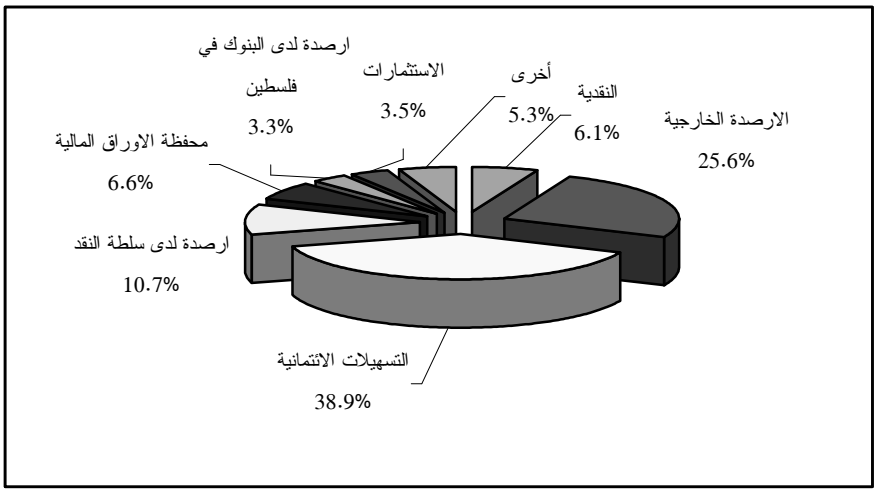

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

✧ **التسهيلات الائتمانية المباشرة**

استمر خلال الربع الثاني من العام الارتفاع في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وسجلت هذه التسهيلات ارتفاعاً بقيمة 339.1 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام. وتوزعت هذه الزيادة عبر نوافذ التسهيلات المختلفة بقيمة 193 مليون دولار للجاري مدين، و145.5 مليون دولار للقروض.

شكل 4-3: توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بحسب نوع التسهيل في الربع الثاني 2011

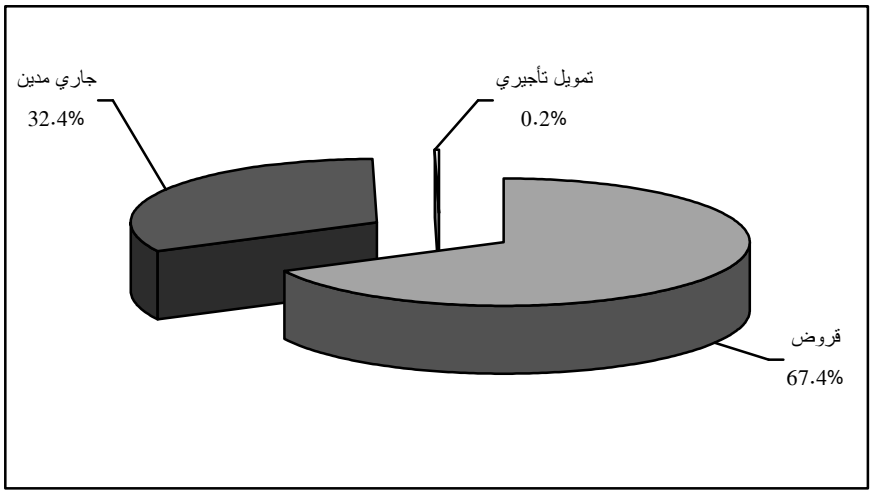

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وتوزعت التسهيلات الائتمانية ما بين القطاعين العام والخاص، بنسبة 67.5% للقطاع الخاص، و32.5% للقطاع العام. وبمقارنة هذه النسب مع تلك الخاصة بالربع السابق يلاحظ ارتفاع حصة التسهيلات الممنوحة للقطاع العام بـــ 3 نقاط مئوية خلال الربع الثاني على حساب القطاع الخاص المقيم الذي تراجعت حصته بنفس النسبة.

شكل 4-4: توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاع المستفيد خلال الربع الثاني 2011

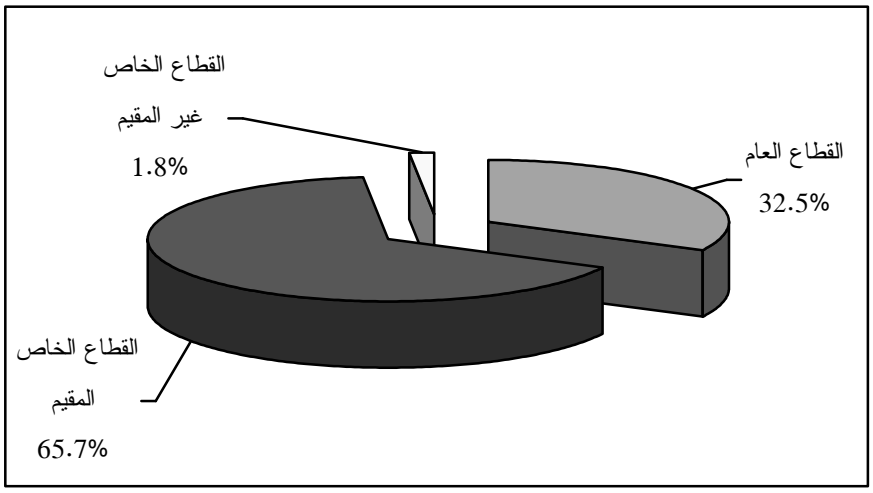

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وعند توزيع التسهيلات الائتمانية بين الضفة الغربية وغزة، يلاحظ استحواذ الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات وبنسبة 92.4%، دون تغيير مقارنة بالربع السابق، إلا أن قيمتها ارتفعت من 2858.6 مليون دولار في الربع الأول إلى 3173.3 مليون دولار في الربع الثاني. بينما ارتفعت حصة قطاع غزة من 236.2 مليون دولار إلى 261.5 مليون خلال فترة المقارنة. ومن الجدير ذكره هنا إلى أن حصة الضفة الغربية آنفة الذكر تشتمل أيضاً على كامل حصة القطاع العام من التسهيلات.

شكل 4-5: حصة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة من صافي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف للفترة من الربع الثاني 2010-الربع الثاني 2011

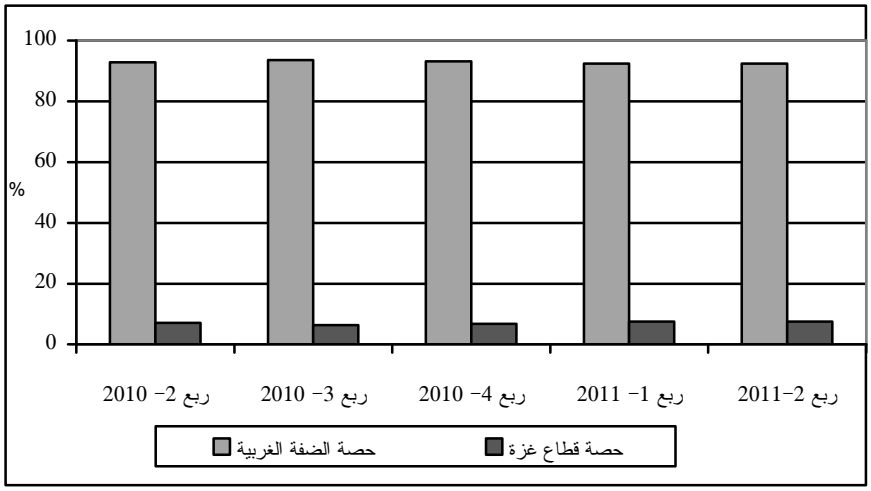

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وقد توزعت تلك التسهيلات بين العملات المستخدمة في الأراضي الفلسطينية، بنسب متفاوتة في ظل سيطرة الدولار على الحصة الكبرى منها (58.6%) من مجموع التسهيلات، متراجعة بنحو نقطتين مئويتين عن الربع السابق. أما التسهيلات الممنوحة بعملة الشيكل فقد شكّلت 27.6% من التسهيلات، مع ارتفاع التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني إلى 13.2% في الربع الثاني.

جدول 4-2: توزيع محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة من الربع الثاني 2010-الربع الثاني 2011 (مليون دولار)

	2010			2011	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
حسب التوزيع الجغرافي					
الضفة الغربية*	2402.8	2604.3	2633.2	2858.6	3173.3
قطاع غزة	185.0	178.4	192.3	236.2	261.5
حسب الجهة المستفيدة					
قطاع عام	824.7	885.3	837.4	915.7	1118.1
قطاع خاص مقيم	1712.5	1844.6	1930.3	2116.8	2256.2
قطاع خاص غير مقيم	50.6	52.8	57.8	61.3	60.5
حسب نوع التسهيل					
قروض	1885.9	1960.9	1953.9	2169.7	2316.2
جاري مدين	694.0	814.3	864.7	918.2	1111.1
تمويل تأجيري	7.9	7.5	6.9	6.9	7.5
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	1656.8	1700.7	1714.9	1873.3	2011.5
دينار أردني	229.7	243.1	236.6	320.5	454.0
شيكل إسرائيلي	688.5	822.4	857.8	879.8	948.6
عملات أخرى	12.8	16.5	16.2	21.2	20.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

*القروض في الضفة الغربية تشمل القروض المقدمة للسلطة الوطنية، وكذلك القروض المقدمة لغير المقيمين.

✧ **توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة[10]**

يظهر الجدول 4-3 توزيع أرصدة التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة حتى نهاية الربع الثاني من العام 2011.

جدول 4-3: حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة من رصيد تسهيلات القطاع الخاص في الربعين الأول والثاني للعام 2011

القطاع الاقتصادي	حصة القطاع (مليون دولار)			
	الربع الأول 2011	النسبة (%)	الربع الثاني 2011	النسبة (%)
العقارات والإنشاءات	368.2	16.4	385.3	16.2
تطوير الأراضي	83.3	3.7	27.4	1.2
التعدين والصناعة	287.7	12.8	295.3	12.4
التجارة الداخلية والخارجية	427.5	19.1	498.3	20.9
الزراعة والثروة الحيوانية	49.5	2.2	31.8	1.3
السياحة والفنادق والمطاعم	52.6	2.4	49.4	2.1
النقل والمواصلات	21.9	1	24.3	1
الخدمات	458.8	20.5	383.0	16.1
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	54.5	2.4	70.0	2.9
تمويل شراء السيارات	93.2	4.3	97.5	4.1
تمويل السلع الاستهلاكية	172.4	7.7	330.9	13.9
أخرى في القطاع الخاص	168.8	7.5	188.4	7.9
المجموع	**2238.4**	**100**	**2381.6**	**100**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

[10] تشتمل حصص كل قطاع على المخصصات أيضاً، لذا يمكن أن لا يظهر توافق بين الأرقام هنا وأرقام التسهيلات الائتمانية الصافية الواردة في النص.

يتضح من خلال البيانات السابقة، استئثار قطاع التجارة العامة بشقيها الداخلية والخارجية على الحصة الأكبر من رصيد تسهيلات القطاع الخاص (21%) من إجمالي تسهيلات القطاع الخاص. تلاها قطاع الإنشاءات الذي تراجعت حصته بشكل طفيف في الربع الثاني لتبلغ 16.2% من إجمالي التسهيلات. ثم قطاع الخدمات التي تراجعت حصته بنحو 4.5 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة، وبلغت 16%. أما تمويل السلع الاستهلاكية فكان من أكثر القطاعات نمواً في حصته من إجمالي التسهيلات، إذ ارتفعت تلك الحصة بـــ 6.2 نقطة مئوية لتصبح 14%، مقارنة مع 7.7% الربع السابق.

✧ **أرصدة المصارف الخارجية**

حددت سلطة النقد الفلسطينية سقفاً للتوظيفات الخارجية لا يجوز تجاوزه من قبل المصارف، وهو 55% من إجمالي ودائع المصارف. وفي نهاية الربع الثاني من العام 2011 شكلت الأرصدة الخارجية للمصارف ما نسبته 25.6% من مجموع موجودات المصارف (2262.8 مليون دولار)، مقارنة مع 28.5% في الربع الأول.

✧ **أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية**

شكلت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما نسبته 11% من موجودات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني من العام 2011، وبقيمة بلغت نحو 947.6 مليون دولار، متراجعة بنقطة مئوية واحدة عن الربع السابق. وتوزعت أرصدة المصارف لدى سلطة النقد ما بين احتياطيات إلزامية بنسبة 66%، وحسابات جارية بنسبة 6.4%.

شكل 4-6: هيكل أرصدة المصارف لدى سلطة النقد الفلسطينية خلال الربع الثاني -2011

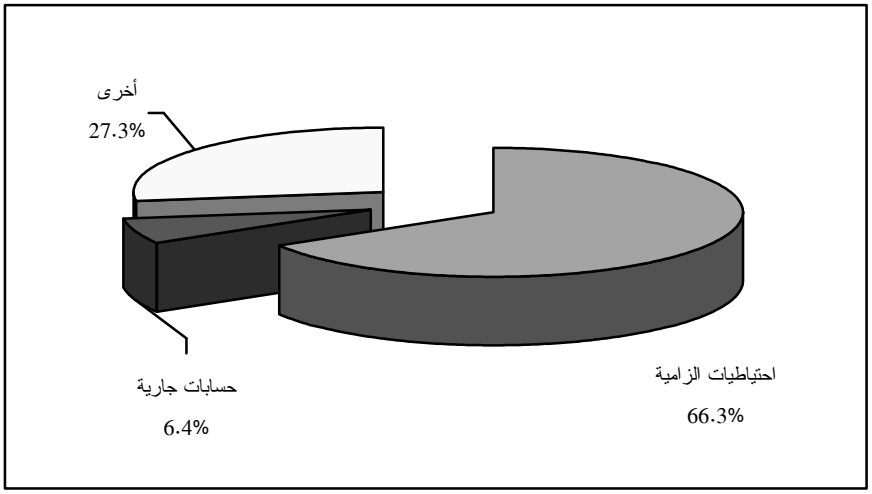

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

2. جانب المطلوبات

يعتبر بند إجمالي الودائع المكون الأكبر لجانب المطلوبات من الميزانية المجمعة للمصارف، إذ شكّل نحو 84% من مطلوبات المصارف خلال الربع الثاني من العام 2011. لذلك فإن أية تغيرات قد تحدث على هذا البند تؤثر بشكل واضح على مجمل جانب المطلوبات. بلغ إجمالي الرصيد القائم حوالي 7,403 مليون دولار نهاية الربع الثاني 2011، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 0.8% مقارنة بنهاية الربع السابق.

وقد شكلت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) ما نسبته 94% من إجمالي الودائع في الربع الثاني من العام 2011. وتوزعت ودائع الجمهور ما بين القطاعين العام والخاص بنسب 8%، و92% للقطاعين على التوالي، وبذلك تكون ودائع القطاع العام فقدت نقطتين مئويتين من حصتها لصالح القطاع الخاص مقارنة بالربع الأول من العام.

شكل 4-7: هيكل مطلوبات المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نهاية الثاني 2011

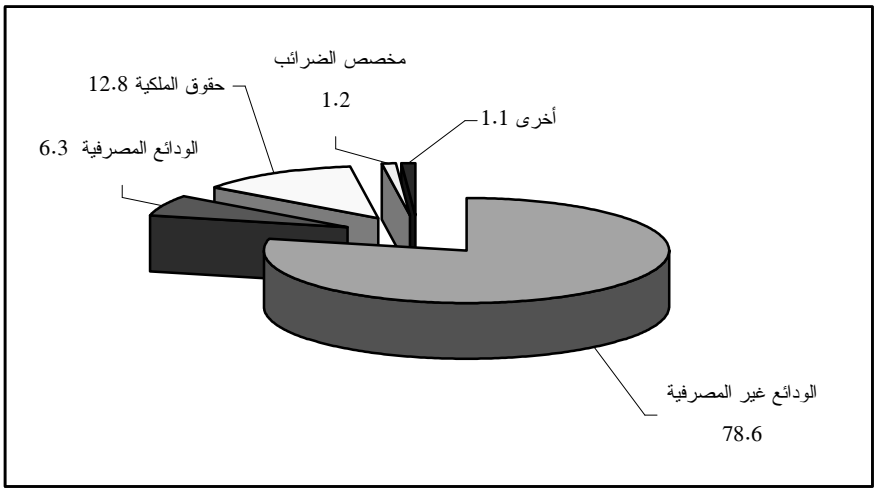

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف المطلوبات الأخرى تشمل: القبولات المنفذة والقائمة.

كما تباينت حصص المحافظات الفلسطينية من ودائع الجمهور، فقد بقيت الضفة الغربية تستحوذ على الجزء الأكبر منها، وبنسبة 90%، بينما لم تتجاوز حصة قطاع غزة 10%. وبمقارنة هذه المعطيات مع تلك المناظرة لها في الربع الأول من العام 2011، يلاحظ استمرار تراجع حصة قطاع غزة من ودائع الجمهور في كل من النسبة والقيمة على حد سواء، حيث فقدت 1.2 نقطة مئوية في النسبة، أو ما قيمته 8 ملايين دولار خلال فترة المقارنة.

شكل 4-8: التسهيلات الائتمانية وودائع الجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية الربع الثاني 2011

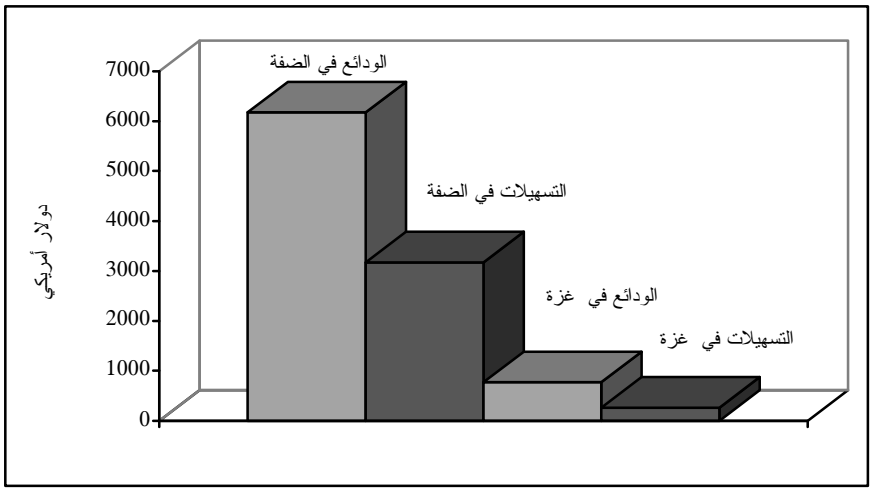

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وخلال الربع الثاني من العام توزعت ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة بين ودائع جارية (تحت الطلب) بنسبة 40%، وشكلت الودائع الآجلة 32%. أما ودائع التوفير فشكلت ما نسبته 28% من إجمالي الودائع.

كما استمرت سيطرة عملة الدولار على إجمالي ودائع الجمهور لدى المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية، إذ شكلت ودائع العملة الأمريكية نحو 41.5%. أما عملة الشيكل فشكّلت 27% من تلك الودائع. تلاها الدينار الأردني الذي بلغت حصته من إجمالي الودائع 26.5%.

شكل 4-9: توزيع ودائع الجمهور بحسب نوع الوديعة نهاية الربع الثاني 2011

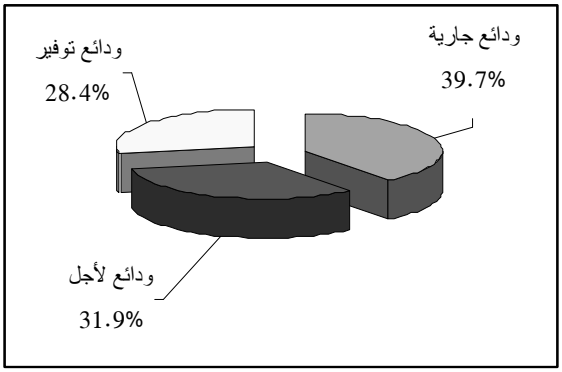

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

شكل 4-10: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الثاني 2011

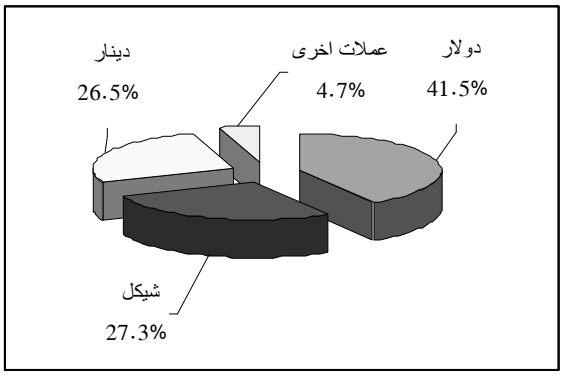

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

وفي نهاية الربع الثاني من العام 2011 سجّل مجموع رأس المال (حقوق الملكية) لمجمل المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية نمواً بنسبة 3%، مقارنة بنهاية الربع السابق. إذ ارتفع هذا البند من 1,098.6 مليون دولار إلى 1,131.7 مليون خلال فترة المقارنة.

شكل 4-11: رأس مال المصارف للفترة من الربع الثاني 2010 - الربع الثاني 2011

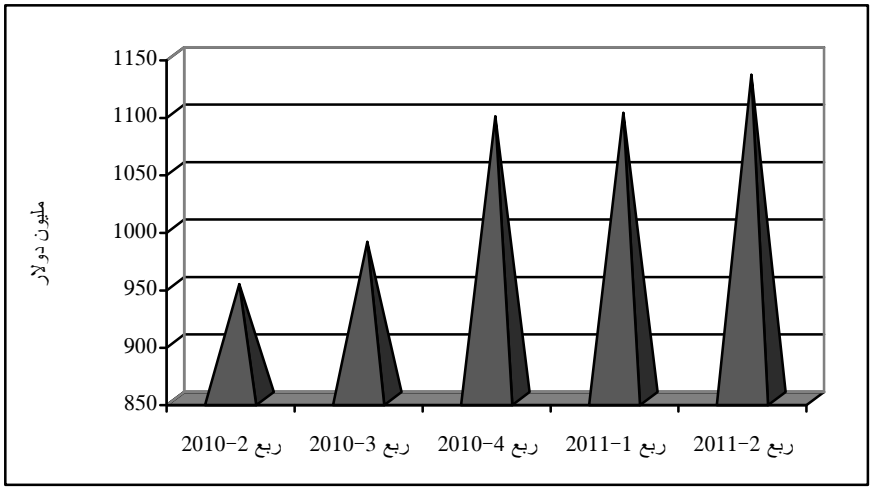

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية – الميزانية المجمعة للمصارف.

جدول 4-4: الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي الفلسطيني للفترة من الربع الثاني 2010- الربع الثاني 2011 (مليون دولار)

بيان الميزانية	2010			2011	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
النقدية والمعادن الثمينة	465.7	605.4	542.8	497.9	539.6
الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف	3681.7	3732.6	3949.3	3782.3	3502.2
محفظة الأوراق المالية	689.3	691.3	574.1	588.7	582.0
التسهيلات الائتمانية المباشرة	2587.7	2782.7	2825.5	3094.8	3434.8
القبولات المصرفية	4.9	4.5	3.6	3.7	5.4
الاستثمارات	133.7	132.4	349.6	357.8	311.5

بيان الميزانية	2010				2011	
	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني
الأصول الثابتة	142.8	138.5	144.2	142.7	152.9
الأصول الأخرى	209.2	238.4	200.8	261.0	308.7
الأصول (الإجمالي)	**7915.0**	**8325.8**	**8589.9**	**8728.9**	**8837.2**
أرصدة سلطة النقد والمصارف	318.7	438.7	420.6	418.6	452.8
إجمالي ودائع الجمهور	6379.7	6621.3	6802.2	6928.8	6950.3
القبولات المنفذة والقائمة	13.4	14.4	15.3	13.4	17.8
المطلوبات الأخرى	118.5	126.0	108.3	114.5	117.5
مخصص ضرائب وأخرى	134.8	139.1	147.9	155.7	167.1
حقوق الملكية	949.8	986.3	1095.6	1098.6	1131.7
المطلوبات (الإجمالي)	**7915.0**	**8325.8**	**8589.9**	**8728.9**	**8837.2**

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

4-2 مؤشرات أداء الجهاز المصرفي[11]

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2011، مقارنة بالربع الأول من العام. وتشير بيانات الميزانية المجمعة، أن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع غير المصرفية (ودائع الجمهور) ارتفعت بـــ 4.7 نقطة مئوية، لتبلغ 49.4% خلال فترة المقارنة. وارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص إلى ودائع ذلك القطاع بـــ 1.3 نقطة مئوية، وبلغت 36.2%. كذلك ارتفعت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص المقيم لودائع نفس القطاع لتبلغ 36.4%، مرتفعة بـــ 1.4 نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

جدول 4-5: مؤشرات أداء الجهاز المصرفي للفترة من الربع الثاني 2010 – الربع الثاني 2011 (%)

المؤشر	2010			2011	
	الربع 2	الربع 3	الربع 4	الربع 1	الربع 2
التسهيلات الائتمانية/الودائع غير المصرفية	40.6	42.0	41.5	44.7	49.4
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	30.7	31.8	32.5	34.9	36.2
تسهيلات القطاع الخاص المقيم الائتمانية/ودائع القطاع الخاص المقيم	32.2	32.2	32.5	35.0	36.4
الأرصدة الخارجية/إجمالي الودائع	37.3	35.6	36.2	33.9	31.0
ودائع العملاء/إجمالي الموجودات	80.6	79.5	79.0	79.4	78.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية– الميزانية المجمعة للمصارف

✧ الأرباح والخسائر للمصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الثاني من العام 2011، حوالية 32 مليون دولار، مقارنة مع 38.6 مليون دولار في الربع الأول من العام. وبذلك بلغ صافي دخل المصارف خلال النصف الأول من العام حوالي 70.5 مليون دولار، مقارنة مع 72.4 مليون دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي.

[11] لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، وغيره من التطورات التي تخص القطاع المصرفي الفلسطيني، يمكن الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي في فلسطين.

4-3 نشاط غرف المقاصة

تفيد بيانات غرف المقاصة التابعة لسلطة النقد الفلسطينية في كل من رام الله وغزة، إلى أن نمواً بنسبة 2.1% قد طرأ على عدد الشيكات المقدمة للتقاص خلال الربع الثاني من العام 2011، مقارنة بالربع الأول من العام، كما بلغت نسبة النمو في قيمة تلك الشيكات 6% خلال نفس الفترة. ونتيجة لتلك الزيادة في عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص، فقد حدث ارتفاع طفيف في عدد الشيكات المعادة بنحو 0.8 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق، حيث بلغت نسبة عدد الشيكات المرتجعة من المقدم للتقاص 11.6%، مقارنة مع 10.8% في الربع السابق، إلا أن قيمة الشيكات المرتجعة بالنسبة لقيمة المقدم للتقاص لم يطرأ عليها تغير يذكر وبقيت شبه ثابتة خلال فترة المقارنة بنحو 5.7%.

جدول 4-6: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الثاني 2010- الربع الثاني 2011

الفترة	الشيكات المقدمة للتقاص		الشيكات المعادة		نسبة المعاد / المقدم للتقاص	
	العدد (شيك)	القيمة (مليون$)	العدد(شيك)	القيمة(مليون$)	العدد %	القيمة %
2010/Q2	882,782	2,347.8	83,098	131.8	9.4	5.6
2010/Q3	940,280	2,380.1	99,652	156.6	10.6	6.6
2010/Q4	984,926	2,620.4	98,896	155.3	10.0	5.9
2011/Q1	981,188	2,882.7	106,141	167.2	10.8	5.8
2011/Q2	1,001,249	3,059.2	115,883	175.6	11.6	5.7

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 بورصة فلسطين

تلعب أسواق الأوراق المالية دوراً هاماً في استقطاب رؤوس الأموال لتوظيفها في الأسهم والسندات التي تُطرح في الأسواق. ويوفر السوق المالي مورداً رئيسياً للشركات لتمويل استثماراتها، فضلاً عن أنه يمكن أن يحفز الشركات على تحسين أداءها وزيادة ربحيتها من أجل الحفاظ على أسعار أسهمها. وسيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

- **مؤشرات السوق المالي:**

  الرسملة السوقية: يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها. بلغت هذه النسبة في العام 2010 نحو 43% مقارنة مع 46.4% في العام 2009[12].

  عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني من العام الحالي 46 شركة. شهد هذا الربع إدراج أربع شركات جديدة وهي: فلسطين لتمويل الرهن العقاري (PMHC)، العقارية التجارية للاستثمار (AQARIYA)، التكافل الفلسطينية للتأمين (TIC)، ومصنع الشرق للإلكترود (ELECTRODE).

[12] يتم وضع هذا المؤشر عادة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ولكن نظراً لأن بيانات الحسابات القومية للعام 2010 متوفرة فقط بالأسعار الثابتة ، تم حساب النسبة بناءً على الأسعار الثابتة وليس الجارية.

✧ **مؤشرات السيولة:**

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة هذا المؤشر في بورصة فلسطين في الربع الثاني 2011 نحو 8.5% مقارنة مع 6% خلال الربع الذي سبقه.
- الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن تباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الثاني من العام الحالي حوالي 4.8% مقارنة بـــ 3% خلال الربع الأول من نفس العام. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 11.9%، قطاع الصناعة 6.5%، قطاع البنوك 3.4%، قطاع الخدمات 3.1% وقطاع التأمين 3%.

✧ **درجة التركيز:**

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من اجمالي قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 78% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام الحالي، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (28%)، فلسطين للتنمية والاستثمار (27%)، فلسطين للاستثمار الصناعي (10%)، بنك فلسطين (9%)، ومطاحن القمح الذهبي (4%).

أما بالنسبة للتطورات في بورصة فلسطين، فقد ارتفعت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 45% مقارنة مع الربع الأول من نفس العام لتصل إلى حوالي 72 مليون سهم، ولكنها انخفضت بنسبة 16% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2010 (انظر شكل 4-12). وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام الحالي حوالي 136 مليون دولار بارتفاع مقداره 57% عن الربع السابق، وبانخفاض 8% عن الربع الثاني من العام السابق (انظر شكل 4-13).

يتضح من الشكلين 4-12 و 4-13 أن أداء السوق المالي شهد نشاطاً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام الحالي مقارنة مع الربع الأول وبشكل خاص في شهر أيار. ويرجح السبب في ذلك إلى أن توزيع الأرباح يتم في هذه الفترة من العام، وهو ما يمكن أن يزيد نشاط المستثمرين في السوق.

شكل 4-12: عدد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال أشهر الربع الأول والثاني 2011

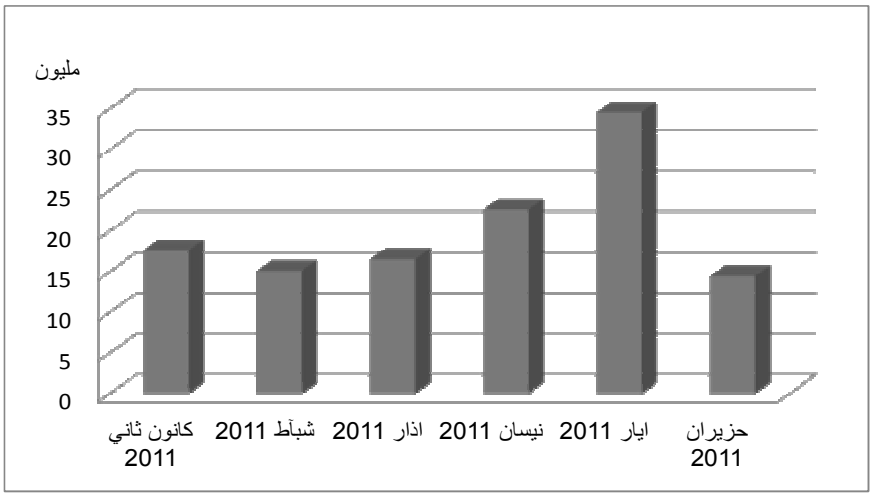

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

شكل 4-13: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين
خلال أشهر الربع الأول والثاني 2011

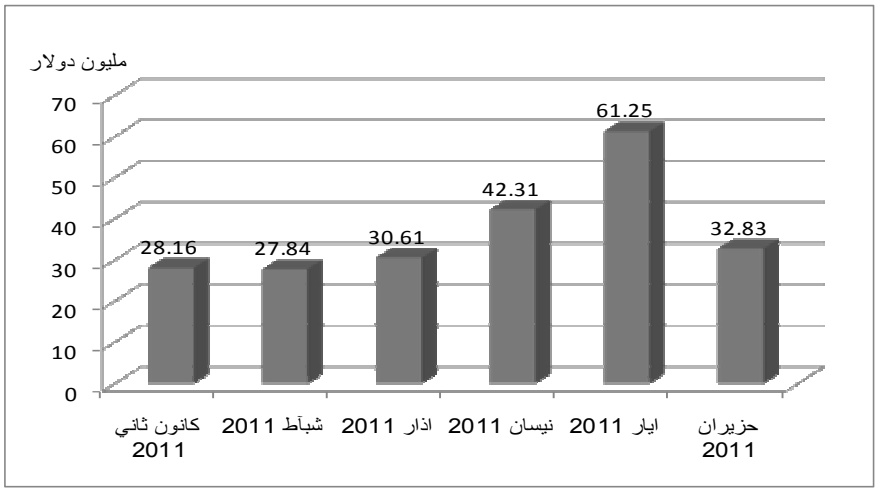

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما بالنسبة لمؤشر القدس، فقد أغلق في نهاية الربع الثاني من العام الحالي عند 492.71 نقطة متراجعاً بـــ 4.96 نقطة (1%) عن إغلاق الربع الأول، ومسجلاً ارتفاعاً بنسبة 0.64% مقارنة بإغلاق العام السابق 2010 (انظر شكل 4-14). ومن الجدير ذكره أن مؤشر القدس احتل المركز الأول من بين مؤشرات الأسواق العربية مع نهاية النصف الأول من العام الحالي، حيث أغلقت كافة مؤشرات الأسواق العربية على انخفاضات متباينة نتيجة للظروف والمتغيرات السياسية التي تشهدها المنطقة[13].

شكل 4-14: مؤشر القدس لأشهر الربع الأول والثاني 2011 والربع الرابع 2010

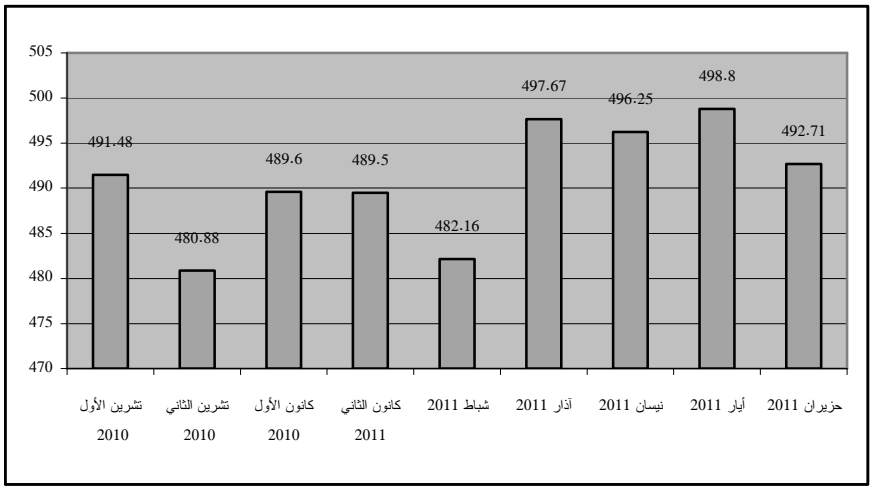

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

[13] مجلة سوق رأس المال الفلسطيني، العدد 21، حزيران 2011.

أما على صعيد القطاعات، فقد حظي قطاع الاستثمار على النصيب الأكبر من قيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني من العام الحالي وبنسبة 39.5%، مرتفعاً بنسبة 61% عن حصته في الربع الأول. في حين استحوذ قطاع الخدمات على نسبة 32% من إجمالي قيمة التداول في نفس الفترة، متراجعاً بنسبة 34% عن حصته في الربع الأول (انظر شكل 4-15).

شكل 4-15: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2011

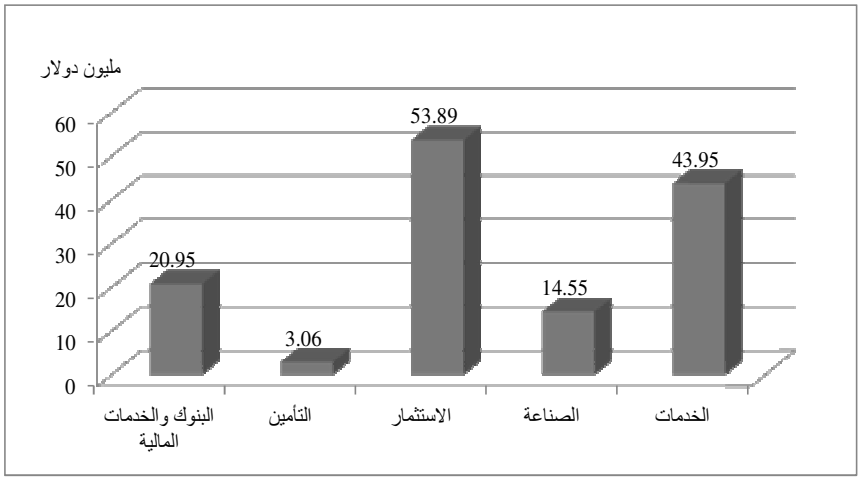

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الثاني حوالي 2,814 مليون دولار محافظة بذلك على نفس القيمة في نهاية الربع الأول، ومسجلة ارتفاعاً مقداره 10.6% عن نهاية الربع الثاني من العام 2010. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية للأسهم بنسبة 50% في نهاية الربع الثاني (انظر شكل 4-16).

شكل 4-16: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الثاني 2011

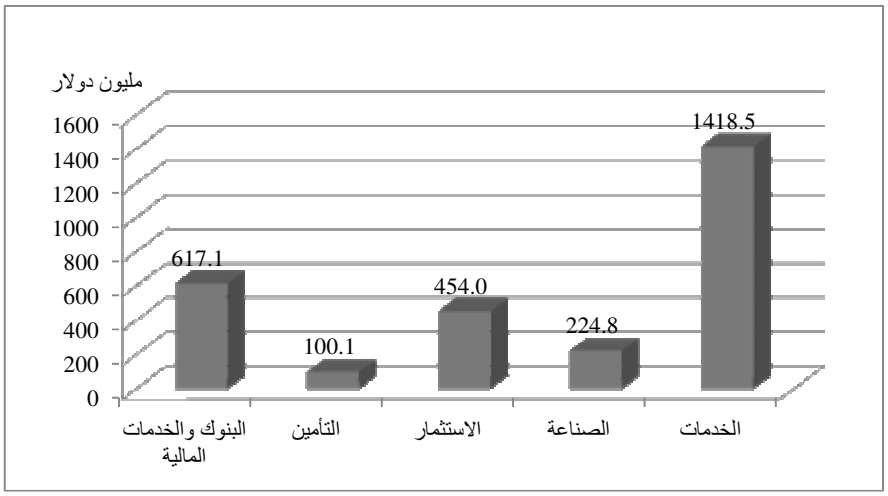

المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 5: مؤشر الهامبرغر: الدولار يجب أن يساوي 4.86 شيكل!

وضعت مجلة الايكونومست، قبل 25 سنة، مؤشراً مبتكراً لقياس مدى انحراف أسعار العملات (أسعار الصرف) عن المستويات التي "يجب" أن تكون عليها، أو المستويات التي يجب أن تتجه إليها على المدى الطويل. ويقوم هذا المؤشر على أساس نظرية "مكافئ القوة الشرائية" (أو PPP). تقول هذه النظرية أن أسعار الصرف بين العملات المختلفة يجب أن تتحدد بحيث تضمن تطابق أسعار السلع في الدول المختلفة. على سبيل المثال إذا كان سعر كيلو الأرز ديناراً واحداً في الأردن، وسعر الأرز من النوعية ذاتها هو 4 دولارات في أمريكا، فإن سعر صرف مكافئ القوة الشرائية بين الدينار والدولار هو 4:1. يوحّد سعر الصرف هذا بين القيمة الشرائية لكل من الدينار والدولار. الأمر لا يقتصر بالطبع على تعادل أسعار سلعة واحدة ولكن على تطابق أسعار سلة استهلاك واسعة وشاملة. ومن المهم أن تكون نوعية السلع متطابقة في سلال الاستهلاك في الدول المختلفة.

ونظراً لأن الحصول على معلومات تفصيلية عن تطور أسعار السلع يستغرق وقتاً طويلاً، فضلاً عن مشاكل اختلاف نوعيات السلع، خطر لصحيفة الايكونومست فكرة مقارنة أسعار سلعة قياسية واحدة متوفرة في كافة دول العالم تقريباً، وهي سندوتش الهامبرغر (Bic Mac). وسرعان ما أحرز هذا المقياس شهرة وشعبية عارمة لإعطاء فكرة سريعة وتقريبية عن مدى انحراف أسعار العملات (معدلات الصرف) عن المعدلات "التوازنية".

مثال: إذا كان سعر سندوتش الهامبرغر في أمريكا 5 دولارات ومتوسط سعر ذات السندوتش في دول الاتحاد الأوروبي 3.5 يورو فإن سعر الصرف بين العملتين الذي يتطابق مع القوة الشرائية لهما هو 3.5 € = 5 $. أي أن كل يورو يجب أن يساوي 1.43 دولار.
الآن، إذا كان سعر الصرف الفعلي في السوق 1.1 $ = 1 € فهذا يعني أن قيمة اليورو في السوق مرتفعة (Overvalued) بمقدار 30% (1.43-1.1)/1.1)) عن مستوى مكافئ القوة الشرائية.

يستفاد من أخر مسح أجرته مجلة الايكونومست لمقياس الهامبرغر (تموز، 2011) أن الشيكل الإسرائيلي مرتفع بمقدار 15% عن مستوى مكافئ القوة الشرائية مع الدولار (أي أن الدولار يجب أن يعادل 3.91 شيكل عوضاً عن قيمته الفعلية 3.4 شيكل في شهر تموز 2011). ولقد قامت المجلة مؤخراً بإجراء تحسين على المقياس حتى يأخذ التباين في أسعار السلع اللاتجارية (أجور العمال) الناجم عن التباين في مستوى التطور الاقتصادي بين الدول. وعند تطبيق هذا المقياس المعدّل توصلت المجلة إلى أن قيمة الشيكل الإسرائيلي تجاه الدولار مرتفعة بمقدار 43% (أي أن الدولار يجب أن يعادل 4.86 شيكل).

ومن الملفت للنظر أن حساب مؤشر الهامبرغر بالطريقة الأولى أظهر أن اليوان الصيني أدنى بمقدار 44% عن قيمة مكافئ القوة الشرائية تجاه الدولار. ولقد استخدم بعض أعضاء الكونغرس الأمريكي هذا الرقم للدعوة إلى "حرب تجارية" مع الصين. ولكن عند إدخال التعديل يظهر أن قيمة اليوان السوقية قريبة من قيمته الشرائية على المدى الطويل، وهو ما يلقي ظلالاً من الشك على الادعاء بأن اليوان أدنى بكثير من قيمته التوازنية.

مؤشر الهامبرجر مؤشر تقريبي فقط ولا يجوز الاعتماد عليه كلياً. ولكنه مفيد لإعطاء فكرة عامة عن التوجهات المحتملة لأسعار الصرف ومعدلات التضخم على المدى الطويل. ولعل أساس شعبيته وانتشاره هو رغبة الأفراد والمستثمرين بالحصول على معلومات سريعة وفهارس سهلة الفهم عن حالة الاقتصاد دون الانتظار الطويل لصدور الإحصاءات الرسمية.

وهناك في الواقع مؤشرات كثيرة أخرى يلجأ إليها المستثمرون للحصول على أفكار سريعة وآنية حول توجهات ومستقبل الاقتصاد. أحد هذه المؤشرات هو معدلات شراء السيارات الجديدة للتدليل على توقعات الأفراد والشركات حول المستقبل الاقتصادي. هناك بعض المؤشرات الطريفة أيضاً، منها على سبيل المثال "مؤشر أحمر الشفاه". إذ يسود اعتقاد أن النساء يلجأن عادة إلى شراء واستعمال أحمر الشفاه عوضاً عن شراء الثياب الثمينة عند بوادر الكساد. مؤشر أخر هو عدد الونشات التي تظهر في الأفق من زاوية نظر معينة (أعداد مشاريع البناء القائمة). ومن بين المؤشرات التي يزداد استخدامها في الفترة الأخيرة هو "فهرس R": عدد المرات التي يتكرر فيها ذكر كلمة "كساد" (بالانجليزية Recession) في الصحف والمجلات.

5. مؤشرات النشاط الاقتصادي

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[14]. يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام الحالي في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام الحالي 373 شركة، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 4% مقارنة مع الربع السابق، و13% مقارنة بالربع الثاني من العام 2010 (انظر جدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2011)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011
الربع الأول	247	454	334	389
الربع الثاني	334	412	428	373
الربع الثالث	315	349	164	
الربع الرابع	287	438	290	
المجموع	1,183	1,653	1,216	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الثاني من العام الحالي 53.5 مليون دينار أردني[15]. ويمثل هذا انخفاضاً مقداره 34% مقارنة بالربع الأول، و27% مقارنة بالربع المناظر من العام السابق. وتراوح رأس مال كل الشركات تقريباً بين 2,000 إلى نصف مليون دينار. في حين كان أعلى رأس مال تم تسجيله هو 2 مليون دينار لشركة "ريفت فالي للتطوير والاستثمار" في رام الله.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة بنسبة 44%. في حين انخفضت حصة قطاع الإنشاءات من إجمالي قيمة رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة من 57% في الربع الأول من العام الحالي إلى 12% فقط في الربع الثاني (انظر شكل 5-1).

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام الحالي الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (156 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (212 شركة) وشركات مساهمة خصوصية أجنبية (5 شركات)، واستحوذ كل منها على 38%، 60% و2% (على التوالي) من إجمالي قيمة رأس المسجل خلال نفس الفترة (انظر جدول 5-2).

[14] يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

[15] تم تسجيل الشركات في الربع الثاني 2011 بثلاث عملات: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، اليورو الأوروبي، وبلغت قيمة رؤوس الأموال بهذه العملات: 45.8 مليون دينار أردني (329 شركة)، 10.7 مليون دولار (43 شركة) و76.5 ألف يورو (شركة واحدة). وتم اعتماد أسعار الصرف: دولار-دينار 0.70، يورو- دينار 1.02.

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الثاني 2011

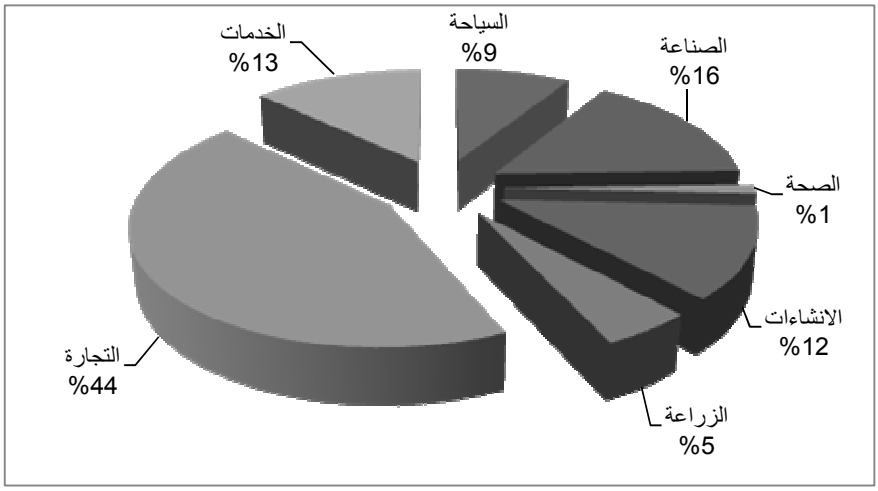

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2010 والربع الأول والثاني من العام 2011 (مليون دينار)

السنة	الكيان القانوني				المجموع
	عادية عامة	مساهمة خصوصية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية أجنبية	
الربع الأول 2010	20.809	22.225	0	0.595	43.629
الربع الثاني 2010	21.399	39.355	0	12.605	73.359
الربع الثالث 2010	9.941	10.044	0	2.958	22.943
الربع الرابع 2010	12.196	42.180	182.664	3.945	236.805
2010	**64.345**	**113.804**	**182.664**	**20.103**	**376.736**
الربع الأول 2011	19.505	61.200	0	0.070	80.775
الربع الثاني 2011	20.306	32.259	0	0.920	53.486

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني- رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

وبالنسبة إلى توزيع الشركات المسجلة على محافظات الضفة الغربية، أشارت البيانات إلى أن النسبة الأكبر من الشركات المسجلة كانت في محافظة رام الله والبيرة (37%)، يليها محافظة الخليل (17.2%)، ومحافظة نابلس (15%)، في حين جاءت سلفيت وطوباس في النهاية (انظر جدول 5-3).

جدول 5-3: توزيع عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظات خلال أرباع العام 2010 والربع الأول والثاني من العام 2011

المحافظة	الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010		الربع الثالث 2010		الربع الرابع 2010		الربع الأول 2011		الربع الثاني 2011	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
رام الله والبيرة	113	34.0	167	39.0	48	29.3	126	43.4	135	34.7	137	36.7
الخليل	54	16.2	58	13.6	22	13.4	39	13.4	63	16.2	64	17.2
نابلس	49	14.7	44	10.3	19	11.6	14	4.8	68	17.5	56	15.0
طولكرم	8	2.4	16	3.7	9	5.5	8	2.8	26	6.7	14	3.8

المحافظة	الربع الأول 2010		الربع الثاني 2010		الربع الثالث 2010		الربع الرابع 2010		الربع الأول 2011		الربع الثاني 2011	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
جنين	34	10.2	40	9.3	14	8.5	28	9.7	29	7.5	33	8.8
أريحا والأغوار	4	1.2	15	3.5	1	0.6	3	1.0	4	1.0	10	2.7
ضواحي القدس	15	4.5	25	5.8	12	7.3	19	6.6	6	1.5	9	2.4
بيت لحم	23	6.9	38	8.9	19	11.6	34	11.7	39	10.0	26	7
قلقيلية	16	4.8	11	2.6	10	6.1	11	3.8	11	2.8	12	3.2
سلفيت	9	2.7	14	3.3	9	5.5	7	2.4	5	1.3	6	1.6
طوباس	8	2.4	0	0.0	1	0.6	1	0.3	2	0.5	6	1.6
المجموع	333	100	428	100	164	100	290	100	389	100	373	100

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني– رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة، فقد حازت محافظة رام الله على الحصة الكبرى أيضاً بنسبة 39% من رؤوس الأموال المسجلة.

شكل 5–2: التوزيع النسبي لرؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب المحافظة خلال الربع الثاني لعام 2011

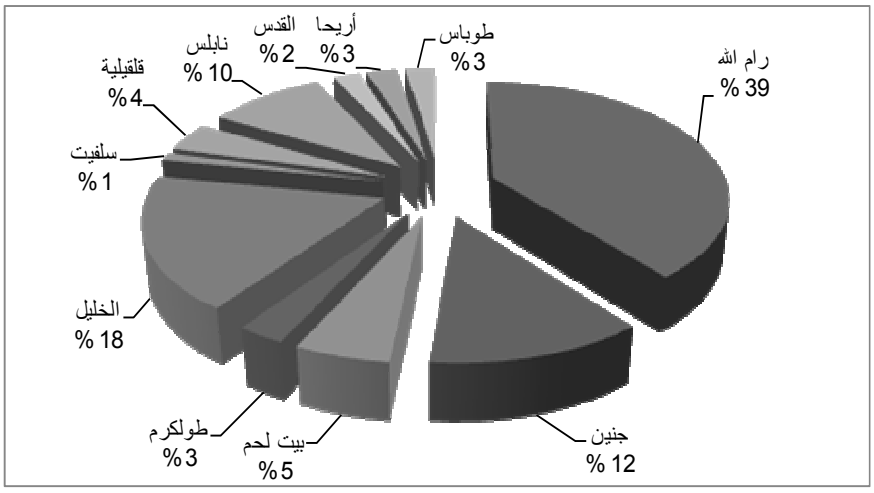

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني– رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2011.

5–2 رخص الأبنية في الضفة الغربية

يمكن اعتبار عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة مؤشراً على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الاسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (خلال فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها.

تشير الأرقام إلى ارتفاع عدد رخص البناء في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع المناظر له من العام 2010 بنسبة 12%. فلقد بلغ مجموع مساحات الأبنية المرخصة خلال الربع الثاني من العام 2011 حوالي 824 ألف متر مربع، مرتفعاً بحوالي 24% عن الربع

المناظر من العام 2010. كما ارتفع عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) بشكل كبير خلال الربع الثاني من العام 2011 إلى 3,533 وحدة سكنية مقارنة مع 2,396 وحدة سكنية في الربع السابق.

جدول 5-4: بعض المؤشرات المتعلقة برخص الأبنية والمساحات المرخصة في الضفة الغربية خلال أرباع العام 2010 والربعين الأول والثاني 2011

		الربع الأول 2010	الربع الثاني 2010	الربع الثالث 2010	الربع الرابع 2010	الربع الاول 2011	الربع الثاني 2011
مجموع الرخص الصادرة		**1,528**	**1,741**	**1,449**	**1,518**	**2,058**	**1957**
مبنى سكني		1,330	1,470	1,258	1,316	1,840	1761
مبنى غير سكني		198	271	191	202	218	196
مجموع المساحات المرخصة (ألف م^2)		**531.4**	**663.9**	**650.1**	**693.5**	**900.5**	**824.0**
الوحدات السكنية المرخصة							
وحدات جديدة	عدد	1,513	1,976	1,921	2,127	2,666	2787
	مساحة (ألف م^2)	293.2	375.6	347.2	357.1	485.5	485.0
وحدات قائمة	عدد	461	420	414	643	1,082	746
	مساحة (ألف م^2)	95.4	74.4	72.7	90.0	193.3	128.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2011). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله – فلسطين.

5-3 استيراد الاسمنت

سيتم في هذا العدد من المراقب رصد كمية الأسمنت الواردة إلى قطاع غزة لأول مرة منذ سنوات، حيث لم تكن هذه البيانات متوفرة في السنوات الماضية. تشير البيانات إلى ارتفاع كمية الإسمنت الواردة إلى قطاع غزة خلال الربع الثاني من العام الحالي (11.4 ألف طن) مقارنة مع الربع السابق (2.6 ألف طن) وأرباع العام 2010 (4.3 ألف طن مجتمعة). وعلى الرغم من هذا الارتفاع، إلا أن قطاع غزة ما زال بحاجة إلى كميات مضاعفة من هذه الكمية، وذلك لسد الحاجة إلى إعادة البناء اثر الحرب الإسرائيلية الأخيرة التي دمرت الآلاف من المنشآت والبيوت. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بدء الحصار لم يدخل القطاع سوى 15.7 ألف طن من الإسمنت. أما بالنسبة للضفة الغربية، فقد ارتفعت كمية الإسمنت الواردة إليه خلال الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 28.5% مقارنة مع الربع السابق، وهي نفس الكمية خلال الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-5).

جدول 5-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة للاعوام 2009-2010 والربع الأول والثاني 2011 (ألف طن)

الفترة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الاراضي الفلسطينية
العام 2009	1,230	0	1,230
الربع الأول 2010	302	0	302
الربع الثاني 2010	381.5	0.6	382.1
الربع الثالث 2010	313	1	314
الربع الرابع 2010	344	2.7	346.7
العام 2010	1,340	4.3	1,344.3
الربع الأول 2011	297	2.6	299.6
الربع الثاني 2011	381	11.4	392.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني- سجلات ادارية، 2011. رام الله- فلسطين.

5-4 تسجيل السيارات

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية والمستوردة من الخارج، سواء كانت جديدة أم مستعملة. والهدف هنا هو إعطاء مؤشر يدل على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، وللدلالة على درجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. ونظراً لأن أسعار السيارات باهظة وغالباً ما يتم شرائها عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف، في استمرار السكان في وظائفهم وقدرتهم على دفع التزاماتهم.

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سجلت في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 نحو 9,600 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 84% مقارنة مع الربع السابق، وزيادة 65% عن الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن 68% من السيارات المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 هي سيارات مستعملة مستوردة من السوق الخارجي، مقابل 32% سيارات جديدة من الأسواق الخارجية، في حين لم يشهد هذا الربع استيراد سيارات مستعملة من السوق الإسرائيلي.

جدول 5-6: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية

	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الاسرائيلي (مستعمل)	المجموع
الربع الأول 2010	1,058	3,036	870	4,964
الربع الثاني 2010	1,715	3,389	717	5,821
الربع الثالث 2010	1,278	3,629	763	5,670
الربع الرابع 2010	1,038	3,607	947	5,592
2010	**5,089**	**13,661**	**3,297**	**22,047**
الربع الأول 2011	676	4,036	518	5,230
نيسان	1,122	1,545	0	2,667
أيار	1,025	2,544	0	3,569
حزيران	953	2,408	0	3,361
الربع الثاني 2011	3,100	6,497	0	9,597

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

شهد النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية بعض التحسن. إذ ارتفع إجمالي عدد االفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى 98 فندقاً خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة مع 94 فندقاً في الربع المناظر 2010. كما ارتفع عدد ليالي المبيت خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة مع الربع الذي سبقه بنسبة 16% (وارتفاع 6% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي). بلغ عدد ليالي المبيت في فنادق الأراضي الفلسطينية 338,639 ليلة خلال الربع الثاني 2011. وتوزع هذا العدد بين النزلاء الفلسطينيين بنسبة (12.2%) والنزلاء القادمين من الاتحاد الأوروبي (36.3%)، بينما بلغت النسبة للنزلاء القادمين من الولايات المتحدة وكندا 7.1%. في حين انخفض عدد النزلاء بنسبة 0.3% مقارنة مع الربع الأول 2011 وانخفاض بنسبة 6% مقارنة مع الربع المناظر 2010. وبلغ عدد النزلاء في فنادق الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011 ما مجموعه 131,659 نزيلاً، 15% منهم من الفلسطينيين، و32% من دول الاتحاد الأوروبي.

جدول 5-7: أبرز المؤشرات الفندقية في الأراضي الفلسطينية خلال الربعين الاول والثاني 2011

المؤشر	الربع الثاني 2010	الربع الأول 2011	الربع الثاني 2011
عدد الفنادق العاملة كما في نهاية الربع	94	97	98
متوسط عدد العاملين خلال الربع	1,707	2,114	2,215
عدد النزلاء	140,009	132,112	131,659
عدد ليالي المبيت	318,371	290,842	338,639
متوسط إشغال الغرف	1,648.0	1,569.5	1,335.9
متوسط إشغال الأسرة	3,511.7	3,231.6	3721.3
نسبة إشغال الغرف %	34.3	30.3	24.8
نسبة إشغال الأسرة %	34.1	29.8	33.2

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية الربع الأول والثاني، 2011.

بلغ متوسط مدة الإقامة خلال الربع الثاني 2011 في فنادق الأراضي الفلسطينية 2.6 ليلة لكل نزيل. وبلغ متوسط اشغال الغرف في الفنادق العاملة في الاراضي الفلسطينية 1,336 غرفة فندقية يومياً، بنسبة 25% من الغرف المتاحة خلال الربع الثاني 2011 (انظر شكل 5-3). تركز النزلاء في فنادق القدس، حيث وصلت نسبتهم إلى 42.2% من مجموع النزلاء.

شكل 5-3: نسبة إشغال الغرف الفندقية في الأرباع الثانية من الأعوام 2008-2011

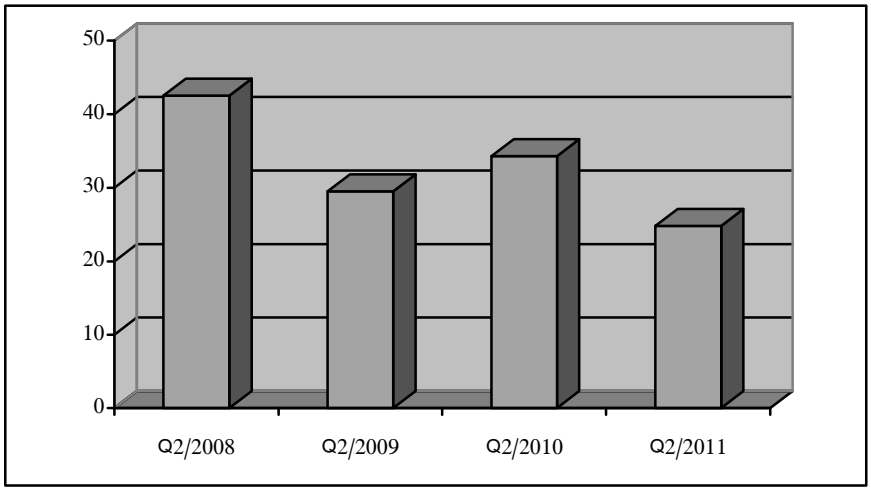

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني 2008-الربع الثاني 2011.

صندوق 6: قانون جديد لضريبة الدخل في الأراضي الفلسطينية

عندما نشأت السلطة الفلسطينية في العام 1994 كان هناك قانونين لضريبة الدخل، واحد في قطاع غزة (قانون ضريبة الدخل الانتدابي رقم (13) لسنة 1947)، وآخر في الضفة الغربية (قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964). وبعد عدة محاولات تم سن قانون ضريبة موحّد للضفة الغربية والقطاع (قانون ضريبة الدخل رقم (17) لسنة 2004)، والذي بدأ سريانه اعتباراً من 2005/1/1. والذي سعى إلى تخفيف العبء الضريبي عن أصحاب الدخل المحدود، وتشجيع الادخار والاستثمار.

وبسبب ظهور بعض المشكلات المتعلقة بتطبيق هذا القانون، ورغبة السلطة الوطنية بتخفيف العبء الضريبي على المواطنين في سنوات 2006 و2007 الصعبة، تم إجراء تعديلات على قانون ضريبة الدخل (قرار بقانون رقم (1) لسنة 2008). سعى هذا القرار بقانون إلى تحقيق هدفين؛ الأول تقليص نسبة ضريبة الدخل على الأفراد بهدف زيادة الاستهلاك، مما يساعد على تحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة الإيرادات الضريبية بالتالي. هذا إلى جانب منح إعفاءات كثيرة بهدف تحفيز الادخار والاستثمار. والثاني هو تقليص معدل الضريبة على أرباح الشركات والمستثمرين كتعويض عن ازدياد عدم الاستقرار وعدم اليقين، مما يساعد على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

قام الرئيس الفلسطيني بتاريخ 2011/9/26 بالتوقيع على قرار قانون جديد لضريبة الدخل رقم 8 لسنة 2011. وقد تم نشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2011/10/24، وسيعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ نشره وسيطبق على الدخول المتحققة في سنة 2011.

وقد ثارت احتجاجات ضد مشروع القرار قبل نشره من القطاع الخاص ومن الأفراد العاديين. وتمثلت وجهة نظر المحتجين في أن القانون يفرض أعباءا مالية إضافية على المواطنين في هذه الأوقات الصعبة. من جهة أخرى، احتج عدد من الشركات الكبيرة بشكل خاص على مسألتين؛ أولاً: أن عبء اثبات أن الأموال المستثمرة في الخارج ليست فلسطينية سوف تقع على عاتق المكلف في القانون الجديد وليس كما في السابق حيث كان اثبات أن الأموال هي من مصادر فلسطينية تقع على عاتق مصلحة الضرائب. ثانياً: إن الاعفاء على ارباح بيع الأسهم قد انخفض من 100% إلى 25% في القانون الجديد.

وفيما يلي ملخص لأبرز التعديلات التي تنطبق على الشخص المعنوي في القانون الجديد مقارنة بالقديم:

- ✧ يلزم الشخص الذي يمارس نشاط أعمال أو استثمار بالتسجيل لدى دائرة ضريبة الدخل من بداية النشاط أو ممارسة الأعمال.
- ✧ حافظ القانون على معدلات ضريبة الدخل الثلاثة: 5%، و10%، و15%. ولكن باتت الضريبة تحتسب بالشيكل وليس بعملة الدولار كما في القانون السابق.
- ✧ يلغي القانون الإعفاء الممنوح بموجب القانون السابق لدخل الشخص المتحقق في الخارج إذا كان ناشئاً عن أمواله أو ودائعه في فلسطين.
- ✧ استحدث القانون إعفاء 25% فقط من أرباح شراء وبيع الأسهم والسندات، أي أنه يخضع 75% من هذه الأرباح لضريبة الدخل عوضاً عن الإعفاء الكامل في القانون السابق.
- ✧ يلغي القانون الإعفاء الممنوح بموجب القانون السابق لقيمة إيجار الأبنية التي يشغلها مالكها للسكن أو أي من أفراد أسرته.
- ✧ خفض القانون نسبة الخصم التشجيعي الذي يمنح للشخص الذي يسلم الإقرار في الشهر الأول من انتهاء السنة المالية إلى 4% (بدلاً من 6% في القانون السابق)، وإلى 2% (بدلاً من 4%) للشخص الذي يسلم الإقرار في الشهر الثاني والثالث.
- ✧ خفض القانون المدة التي يجب على الشخص الاحتفاظ فيها بسجلات ومستندات مالية منظمة حسب الأصول والقوانين المرعية إلى 5 سنوات بدلاً من 7 سنوات في القانون السابق.
- ✧ نص القانون على اعطاء مدير عام دائرة ضريبة الدخل وموظفي الدائرة صفة الضابطة القضائية، أي بات باستطاعته اتخاذ إجراءات ذات طابع قضائي بحق المكلف بدفع الضريبة.
- ✧ استحدث القانون دفع 10% على الجوائز أو مكاسب اليانصيب النقدية والعينية.
- ✧ استحدث القانون دفع 5% من قيمة المبالغ المدفوعة كأتعاب لأصحاب المهن الحرة.

أما أهم التغيرات التي طرأت في الأحكام المتعلقة بالأفراد، فتشمل التالي:

- ✧ يمنح القانون إعفاء ضريبي لمكافأة نهاية الخدمة المدفوعة بما لا يتجاوز شهر عن كل سنة عمل مقابل إعفاء كامل لمكافأة نهاية الخدمة في القانون السابق.
- ✧ يلغى القانون إعفاء دخل المزارعين الذي كان ممنوحاً في القانون السابق.
- ✧ استحدث القانون إعفاء جامعي بمبلغ 6 آلاف شيكل سنوياً لقاء الإنفاق على الدراسة فوق الثانوية العامة وبحد أقصى طالبين في السنة للعائلة الواحدة.
- ✧ ألغى القانون الضرائب على الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع أراض أو عقارات.
- ✧ حدّد القانون سقف الغرامة على كل من يتهرب من الضريبة أو يرتكب الأفعال التي وردت في مادة العقوبات بـ 10 آلاف شيكل بدلاً من ألف دولار في السابق.
- ✧ رفع القانون سقف العقوبة بالحبس سنة أو بغرمة مالية لا تقل عن 40 ألف شيكل (بدلاً من 6 أشهر حبس أو بغرامة 1,500 دولار) على موظف الضرائب الذي يسيئ استخدام المعلومات التي بحوزته.

أما أهم التغيرات التي حصلت في الأحكام المتعلقة بالشركات، فتشمل التالي:

- ✧ ألغى القانون إعفاء دخل الشركات الأجنبية العاملة في فلسطين والمتحقق لها عن مزاولة نشاطها خارج فلسطين.
- ✧ ألغى القانون إعفاء الأرباح الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية في المحافظ الاستثمارية للبنوك والمؤسسات المالية.
- ✧ زاد القانون سقف تنزيل نفقات البحث والتطوير والبحث العلمي ونفقات البحث عن أسواق جديدة أو آفاق تصدير جديدة إلى 2% من الدخل الإجمالي بدلاً من 1% في القانون السابق، ورفع المبلغ إلى 500 ألف شيكل بدلاً من مائة ألف دولار في السابق.
- ✧ خفض القانون سقف تنزيل نفقات الضيافة إلى 1% بدلاً من 3% من الدخل الإجمالي.
- ✧ استحدث القانون فرض ضريبة على الدخل المتحقق من الفوائد والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة بنسبة 5%.

واضح من العرض السريع السابق أن القانون الجديد يهدف إلى: سدّ الثغرات التي ظهرت خلال تطبيق القانون القديم في السنوات الماضية الى جانب زيادة الايرادات الضريبية، ليس بالضرورة عبر رفع معدل الضرائب، ولكن أساساً عبر توسيع القاعدة الضريبية. أذ مازالت الشرائح والنسب الضريبية الأساسية على حالها (وإن تحول حسابهاإلى عملة الشيكل):

- من 1-40 ألف شيكل: نسبة 5%.
- من 40-80 ألف شيكل: نسبة 10%.
- أعلى من 80 ألف شيكل: نسبة 15%.

كذلك ظل معدل ضريبة الدخل على الأشخاص المعنويين (الشركات وما شابهها) على حاله، 15%.

وتجدر الإشارة إلى أن ضرائب الدخل لم تمثل سوى نسبة 7% من إجمالي الايرادات المحلية (بما فيها مبالغ المقاصة) في موازنة السلطة الوطنية في العام 2010.

6- الأسعار والقوة الشرائية

6-1 أسعار المستهلك

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الأراضي الفلسطينية انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.05% خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع الأول من العام 2011، فيما سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.25% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال الربع الثاني هي أسعار المواد الغذائية والمشروبات، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3% تقريباً مقارنة بالربع المناظر من العام 2010 (انظر جدول 6-1).

جدول 6-1: نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في الأراضي الفلسطينية (سنة الأساس 2004 = 100)

المجموعة	التغير في الربع الثاني 2011 مقارنة بالأول 2011	التغير في الربع الثاني 2011 مقارنة بالثاني 2010
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	(1.01)	2.97
المشروبات الكحولية والتبغ	0.59	10.77
الأقمشة والملابس والأحذية	2.24	5.50
المسكن ومستلزماته	0.49	2.09
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	(0.91)	0.02
الخدمات الطبية	(0.55)	0.76
النقل والمواصلات	0.96	4.75
الاتصالات	0.31	0.21
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.89	1.90
خدمات التعليم	0.56	1.16
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.03	5.54
سلع وخدمات متنوعة	0.77	3.47
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	(0.05)	3.25

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

وعلى مستوى السلع الاستهلاكية، شهدت أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية تغيرات متفاوتة خلال الربع الثاني من العام 2011. يستعرض جدول 6-2 حركتها. سجلت أسعار الكوسا أعلى نسبة انخفاض وصلت إلى 42% (2.74 شيكل/1 كغم خلال شهر أيار). كما سجلت أسعار البندورة انخفاضاً مقداره 15%، حيث وصل سعر البندورة المزروعة في الدفيئات الى 1.95 شيكل/1 كغم خلال شهر أيار 2011. كما سجلت أسعار الأرز انخفاضاً مقداره 4.5%. وقد طرأ ارتفاع على كل من أسعار منتجات الألبان والبيض، وأسعار الفواكه الطازجة حيث ارتفعت اسعار الفواكه الطازجة بنسبة 14% (انظر الجدول 6-2).

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية خلال الربع الثاني 2011 مقارنة بالربع السابق

السلع الاستهلاكية الأساسية	تغير أسعار الربع الثاني 2011 عن الربع الأول 2011 (%)
المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات	1.70
أسعار الوقود المنزلي	0.40
الخضراوات الطازجة	(14.01)
اللحوم الطازجة	(2.93)
السكر	(3.41)
الأرز	(4.49)
الدواجن الطازجة	1.90
الطحين	0.31
منتجات الألبان والبيض	4.32
الفواكه الطازجة	13.77

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

6-2 أسعار المنتج والجملة

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين شاملة لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) ارتفاعاً بنسبة 0.60% خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع الأول من العام 2011. نتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.33% (وهي تشكل 29% في سلة أسعار الجملة)، وأسعار سلع الصناعات التحويلية بنسبة 0.74% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، وأسعار صيد الاسماك والجمبري بنسبة 0.23%، فيما انخفضت أسعار التعدين واستغلال المحاجر بمقدار 0.77%. كما سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعاً بنسبة 4.36% بين الربع الثاني من العام 2011 والربع المناظر من العام السابق. وتوزعت الأسباب وراء زيادة أسعار الجملة خلال الربع الثاني 2011 بالمقارنة مع الربع السابق مناصفة بين ارتفاع أسعار السلع المستوردة وأسعار السلع المنتجة محلياً.

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 3.63% خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع الأول. وجاء هذا نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية (9.27%) وانخفاض أسعار سلع الصناعات التحويلية (0.43%) بالمقارنة مع الربع الأول. وتوزعت الأسباب وراء انخفاض الرقم القياسي لأسعار المنتج بين انخفاض أسعار السلع المنتجة محلياً والسلع المصدرة بمقدار 3.94% و 0.54% على التوالي. وتجدر الإشارة الى أن الرقم القياسي لأسعار المنتج تم تحديثه منذ بداية العام 2011 باعتماد شهر أساس جديد (كانون ثاني 2011 = 100)، كما تقرر أن يتم اصداره بشكل شهري.

6-3 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد هذا الرقم ارتفاعاً بنسبة 0.43% في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة مع الربع الأول من العام 2011. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور هذا المؤشر.

جدول 6-3: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2007 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2011	111.55	0.87	
شباط 2011	111.51	(0.03)	
آذار 2011	111.48	(0.03)	
متوسط الربع الأول 2011	111.51		1.35
نيسان 2011	111.45	(0.03)	
أيار 2011	111.79	0.30	
حزيران 2011	112.76	0.87	
متوسط الربع الأول 2011	112.00		0.43

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق فهو رقم قياسي للتغيرات في أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية. شهد هذا الرقم ارتفاعاً بنسبة 1.22% في الضفة الغربية خلال الربع الثاني من العام 2011 مقارنة بالربع الأول من العام 2011. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 6-4).

جدول 6-4: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف الطرق في الضفة الغربية (شهر الأساس كانون أول 2008 = 100)

الفترة الزمنية	الرقم القياسي	نسبة التغير الشهرية	نسبة التغير الربعية
كانون ثاني 2011	109.02	0.62	
شباط 2011	109.31	0.26	
آذار 2011	109.65	0.31	
متوسط الربع الأول 2011	109.33		1.28
نيسان 2011	110.16	0.47	
أيار 2011	110.83	0.61	
حزيران 2011	110.98	0.13	
متوسط الربع الثاني 2011	110.66		1.22

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011.

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

6-4 أسعار العملات والقوة الشرائية[16]

سجلت القوة الشرائية خلال الربع الثاني من العام 2011 تراجعاً بنحو 4.5% مقاسة بالدولار، وبنحو 4.8% مقاسة بالدينار مقارنة بالربع الأول من العام 2011. ويعود هذا التراجع في القوة الشرائية بشكل أساسي لعاملين أساسيين، يتمثل العامل الأول في التبدل في معدل زيادة الأسعار (التضخم)، ويتمثل الثاني في تراجع سعر صرف هذه العملات مقابل الشيكل.

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضاً طفيفاً جداً خلال الربع الثاني من العام 2011 بنسبة 0.01% مقارنة بالربع الأول من العام 2011 وهو ما يسهم في تحسن القوة الشرائية. أما بخصوص العامل الثاني فقد شهد الربع الثاني من العام 2011 تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 4.5% (إلى 3.44 شيكل مقابل كل دولار) وهو ما يسهم في تراجع القوة الشرائية مقاسة بالدولار.

وطرأ أيضاً تراجع في القوة الشرائية مقاسة بالدينار نظراً لثبات سعر الصرف بين الدينار والدولار. وعند مقارنة الربع الثاني من العام 2011 مع الربع المناظر من العام 2010 يتبين تراجع سعر صرف كل من الدولار والدينار مقابل الشيكل بحوالي 9.1% للدولار و9.2% للدينار في حين كان معدل التضخم نحو 3.3% مما انعكس في تراجع القوة الشرائية ما بين الربعين المتناظرين بنحو 12.3% مقاسة بالدولار، وبنحو 12.4% مقاسة بالدينار كما يتضح من الجدول 6-5.

جدول 6-5: المتوسط الشهري لأسعار صرف الدولار والدينار مقابل الشيكل

الفترة	التغير في الرقم القياسي للأسعار (التبدل في القوة الشرائية للشيكل)	دولار/شيكل			دينار/شيكل		
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في سعر الصرف (%)	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
الربع الأول 2010	0.46	3.74	(0.69)	(1.16)	5.27	(0.70)	(1.16)
الربع الثاني 2010	0.07	3.78	1.24	1.18	5.34	1.31	1.24
الربع الثالث 2010	1.32	3.80	0.33	(0.99)	5.35	0.27	(1.06)
الربع الرابع 2010	1.58	3.62	(4.65)	(6.24)	5.10	(4.65)	(6.24)
الربع الأول 2011	0.32	3.60	(0.50)	(0.82)	5.09	(0.20)	(0.53)
كانون ثاني	0.12	3.58	(0.87)	(0.99)	5.09	0.03	(0.10)
شباط	0.43	3.66	2.38	1.94	5.16	1.46	1.03
آذار	(0.05)	3.56	(2.64)	(2.58)	5.03	(2.63)	(2.58)
الربع الثاني 2011	(0.01)	3.44	(4.46)	(4.45)	4.85	(4.78)	(4.77)
نيسان	(0.03)	3.43	(3.70)	(3.67)	4.84	(3.70)	(3.67)
أيار	(0.26)	3.47	1.00	1.26	4.89	1.00	1.26
حزيران	0.14	3.41	(1.55)	(1.69)	4.81	(1.54)	(1.69)

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

الأرقام بين قوسين هي سالب

[16] تعرّف القوة الشرائية على أنها " القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود ". وتعتمد القدرة الشرائية على دخل المستهلك وعلى التبدل في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتبدل في سعر صرف العملة. وعليه يمكن قياس التبدل في القوة الشرائية عند افتراض ثبات الدخل بالتالي: (معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل) ناقص (معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك).

صندوق 7: ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية: تفسيرات متضاربة

سيوثق التاريخ المكتوب أن العام 2011 كان عام الأزمات المالية وتدهور العملات. ولكن ما ينبغي عدم إغفاله أن العام 2011 هو أيضاً عام المجاعة على نطاق واسع. إذ تشهد دول القرن الافريقي (الصومال، أثيوبيا، كينيا، والدول المجاورة)، مستويات من الجفاف والقحط لم تسجلها منذ أكثر من خمسين عاماً. وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى دقّ ناقوس الخطر والاعلان بأن في "مثلث الموت" ذاك مجاعة تهدد حياة أكثر من 12 مليون انسان[17].

العالم العربي ليس بمنأى عن الجفاف أيضاً. في السعودية على سبيل المثال، انخفض انتاج القمح بأكثر من الثلثين خلال الفترة 2007–2010 نتيجة استنزاف المياه الجوفية. ومن المتوقع أن تتوقف السعودية عن انتاج القمح بحلول العام 2012 والاعتماد كلياً على استيراد الغذاء لتوفير احتياجات مواطنيها[18].

ومقابل تقلص الانتاج المحلي نتيجة التغيرات المناخية طرأ ارتفاع حاد على أسعار المواد الغذائية في الاسواق العالمية. إذ يشهد العالم قفزات متتابعة في أسعار المواد الغذائية منذ بداية هذا العام. ارتفع مؤشر أسعار الغذاء لمنظمة الغذاء والزراعة من 168 نقطة في حزيران 2010 إلى 234 نقطة في حزيران من هذا العام (ارتفاع بحوالي 40%). ويذكرنا هذا بالارتفاع الحاد الذي طرأ على أسعار المواد الغذائية في الفترة 2007–2008. شكلت تلك الأزمة في حينها صدمة قوية، إذ أنها جاءت عقب ثلاثة عقود من الانحدار المستمر في أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية[19]. وعلى الرغم من أن وطأة الأزمة خفت خلال 2009 والنصف الأول من العام 2010، إلا أنها عادت أكثر حدة منذ النصف الثاني 2010 (انظر الجدول 1).

جدول 1: مؤشر أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية
(سنة الأساس 2002–2004=100)

السنة		المؤشر العام للأسعار	اللحوم	منتجات الألبان	الحبوب	الزيوت	السكر
2005		117	120	135	103	104	140
2006		127	119	128	121	112	210
2007		159	125	212	167	169	143
2008		200	153	220	238	225	182
2009		157	133	142	174	150	257
2010		185	152	200	183	193	302
2010	حزيران	168	152	203	151	168	225
	تموز	172	151	198	163	174	247
	آب	183	156	193	185	192	263
	أيلول	194	153	198	208	198	318
	تشرين أول	205	158	203	220	220	349
	تشرين ثاني	213	161	208	223	243	373
	كانون أول	223	166	208	238	263	398
2011	كانون ثاني	231	167	221	245	278	420
	شباط	238	171	230	259	279	418
	آذار	232	175	234	251	260	372
	نيسان	235	180	229	265	259	346
	ايار	231	180	231	261	259	312
	حزيران	234	180	232	259	257	358

المصدر: منظمة الغذاء والزراعة، http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/en/

[17] http://www.npr.org/blogs/thetwo-way/2011/07/20/138535552/triangle-of-death-in-horn-of-africa-famine-grips-southern-somalia
[18] http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/01/10/the_great_food_crisis_of_2011
[19] انظر صندوق 2، العدد 16 من المراقب.

يتضح من الجدول أن أسعار المواد الغذائية في حزيران 2011 أعلى بمقدار 17% عن مستواها في العام 2008. كانت مجموعة السكريات هي المساهم الأكبر في قفزة المؤشر، إذ ارتفع مؤشر أسعار السكر بأكثر من 96% بين العام 2008 وحزيران 2011. ويعود ذلك إلى القيود التي فرضتها البرازيل على تصدير السكر، الدولة الأولى في انتاج السكر. أما منتجات الألبان فكانت أكثر المجموعات استقراراً (ومع ذلك سجل مؤشر أسعار منتجات الألبان في حزيران 2011 ارتفاعاً بمقدار 5% مقارنة مع العام 2008).

هناك ثلاث مدارس لتفسير أسباب هذا الارتفاع الحاد والمتكرر في أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية:

- ✧ التفسير المتفائل، يرى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ظاهرة دورية طبيعية وليست بالجديدة ولن تستمر على المدى الطويل. يعزز أنصار هذا التفسير فرضيتهم هذه بتتبع حركة أسعار المواد الغذائية منذ العام 2007 وتقييم ما إذا كانت حركة الأسعار خلال السنوات الخمس الماضية خارجة عن المألوف. يبين الخبراء أنه على الرغم من أن أسعار المواد الغذائية خلال السنوات الخمس الماضية كانت أعلى من معدلها خلال العقدين الماضيين، إلا أنها ما زالت أقل من مستوياتها خلال فترة السبعينات. ويعود أحد أسباب ارتفاع الأسعار، عند أنصار هذه المدرسة، إلى ازدياد تحرر الأسواق خلال العقدين الماضيين. أدى هذا التحرير إلى ربط الأسعار المحلية مع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية. أضف إلى ذلك عامل المضاربة؛ وهو سحب المحاصيل من الأسواق على أرضية توقع ارتفاع الأسعار في المستقبل.
- ✧ التفسير الثاني له طابع "تبريري"، وهو يرى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو ظاهرة ضرورية مرتبطة بتغير توجهات الاستثمار على المدى المتوسط. بمعنى أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ضروري حتى يدفع بالمستثمرين للاستثمار في قطاع الزراعة، وهذا أمر ضروري لزيادة الانتاج، وانخفاض الأسعار ثانية. بالمقابل فإن انخفاض الأسعار سوف يحجب الاستثمارات عن قطاع الزراعة وبالتالي يقل الانتاج وتزداد الأسعار، وهو ما يدفع إلى دورة جديدة للاستثمار. يقوم هذا التفسير على وجود خصوصية لقطاع الزراعة، إذ أن زيادة الانتاج تتطلب وقتاً طويلاً نسبياً (ويطلق على هذه الظاهرة اسم نموذج "cob-web").
- ✧ التفسير المتشائم يرى أن الارتفاع الحالي في أسعار المواد الغذائية ما هو إلا مؤشر مبكر لأزمة غذائية سوف تدوم طويلاً. إذ يصعب في ظل محدودية الموارد الطبيعية والاستنزاف المكثف لها وما صاحب ذلك من تغير في المناخ، الاستمرار في نمو الانتاج الزراعي على هذا النمط. أضف إلى ذلك زيادة الطلب على المحاصيل الزراعية بهدف انتاج الوقود الحيوي. ناهيك عن النمو السكاني المتسارع. يذكرنا هذا التفسير بنظرية مالثوس التي تعود إلى العام 1798، والتي تقول أن عدد سكان الأرض سيزداد دائماً بأسرع من زيادة انتاج الغذاء، وأن المجاعات والأوبئة هي المصير المحتم للبشرية.

أدى الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء بالهيئات الدولية المتخصصة، مثل البنك الدولي، ومنظمة الغذاء والزراعة وغيرها، إلى قرع ناقوس الانذار. وقام وزراء الزراعة في دول المجموعة العشرين بالاجتماع في العاصمة الفرنسية في شهر حزيران لمناقشة الأزمة ووضع خطة عملياتية لمواجهتها. ووصف وزير الزراعة الفرنسي برونو ليمبير الاجتماع بأنه "انجاز رائع". إذ أجمع المشاركون على ضرورة زيادة الانتاج الزارعي ومراقبة وضبط أسعار المواد الغذائية. كما دعا الوزراء إلى بناء نظام معلوماتي شامل عن مخزون الغذاء واستخداماته على المستوى العالمي. كما دعوا إلى سن مزيد من القوانين للحد من المضاربة. ولكن مدير المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، انتقد نتائج الاجتماع الداعية إلى زيادة الانتاج الزراعي وتحسين الانتاجية دون التطرق إلى كيفية تحقيق ذلك عملياً في الدول النامية الأكثر تضرراً. كما انتقد عزوف وزراء مجموعة الدول العشرين عن اتخاذ موقف واضح تجاه استخدام المحاصيل الزراعية في انتاج الوقود الحيوي[20].

[20] http://www.voanews.com/english/news/economy-and-business/G20-Farm-Ministers-Take-Steps-to-Control-Food-Prices-124463639.html

صندوق 8: آثار انخفاض قيمة الدولار والدينار على الاقتصاد المحلي

كما هو معلوم، يتم استخدام ثلاث عملات رئيسية، في الأراضي الفلسطينية. ولكن يمكن اعتبار الشيكل العملة الرئيسية في التداول، نظراً لأن الدينار والدولار تستخدم غالباً لأغراض الادخار أو في صفقات تجارية معينة. وعلى الرغم من ذلك، فإن التراجع الملحوظ في الآونة الأخيرة في قيمة الدولار والدينار تجاه الشيكل، كان له انعكاسات قوية على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وعلى المواطن بشكل خاص. ويمكن تلخيص هذه الآثار بالنقاط التالية:

1. أدى انخفاض قيمة الدولار (والدينار) تجاه الشيكل إلى التأثير مباشرة على قيمة كافة المعاملات النقدية المقدرة بالدولار: ارتفاع أسعار السلع والخدمات المسعّرة بالدولار أو الدينار (الأراضي وايجارات المساكن). كذلك أدى هذا إلى تضخيم الايرادات المحلية في الموازنة الحكومية (نظراً لأن هذه تتم بالشيكل ولكن يتم تحويلها إلى دولار في تقارير الموازنة). واشتمل الأثر أيضاً على تدهور القوة الشرائية للموظفين الذين يأخذون رواتبهم بالدولار أو الدينار.
2. انخفاض قيمة الودائع الادخارية والودائع لأجل التي تم مراكمتها بالدولار والدينار. كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة القروض بهذه العملات.
3. اضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الخارج (باستثناء داخل اسرائيل) كنتيجة لارتفاع تكاليف عناصر الانتاج التي يتم دفع معظم أثمانها بالشيكل.
4. زيادة الطلب من الجمهور على الشيكل (كاحتياطي وكمخزون للقيمة وللادخار) مما يعطي القائمين على اصدار هذه العملة (بنك اسرائيل) ايراداً إضافياً (ايراد سك العملة، أو ما يعرف باسم الـ Seigniorage).

هذه الآثار السلبية هي من نتائج وجود ثلاث عملات في التداول في الأراضي الفلسطينية، حيث يعاني الاقتصاد من تبعات ارتفاع وانخفاض هذه العملات تجاه بعضها البعض. ولكن يجب التنبه أيضاً إلى أن هناك مزايا أيضاً لوجود عملات ثلاث (أو أكثر) في التداول. إذ أن وجود أكثر من عملة يسمح ببعض المرونة ويتيح فرص الهرب من عملة إلى أخرى. ويكفي أن نشير هنا إلى أن الأفراد الذين يحصلون على رواتبهم بالشيكل استفادوا قليلاً من الوضع الحالي نتيجة انخفاض أسعار الواردات من خارج اسرائيل.

7- التجارة الخارجية

7-1 الميزان التجاري

يتابع "المراقب" في هذا العدد رصد تطورات الميزان التجاري في الأراضي الفلسطينية بشكل ربعي. والميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية *المرصودة* خلال الربع الثاني من عام 2011 حوالي 1,171 مليون دولار، بانخفاض مقداره 10% مقارنة مع الربع الذي سبقه. وبلغت حصة اسرائيل حوالي 70% من إجمالي هذه الواردات السلعية. بالمقابل، ارتفعت الصادرات السلعية *المرصودة* خلال الربع إلى نحو 202 مليون دولار، بارتفاع 55% عن الربع السابق. وبلغت حصة اسرائيل 92% من الصادرات. هذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 969 مليون دولار خلال الربع الثاني 2011، مقارنة مع 1,114 مليون دولار خلال الربع الذي سبقه.

أما بالنسبة للتجارة بالخدمات مع اسرائيل، فقد بلغت قيمة الواردات من الخدمات نحو 40.7 مليون دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري. في حين بلغت صادرات الخدمات إلى اسرائيل حوالي 37.2 مليون دولار. وعلى ذلك وصل العجز في الميزان التجاري للخدمات مع إسرائيل حوالي 3.5 مليون دولار في الربع الثاني من عام 2011 مقارنة مع عجز بلغ 11 مليون دولار خلال الربع الذي سبقه. وعند جمع عجز الميزان السلعي مع العجز في ميزان الخدمات فإن عجز

الميزان التجاري خلال الربع الثاني يصل إلى 972 مليون دولار. وهذا العجز يقل بمقدار 14% مقارنة مع الربع الذي سبقه، ولكنه يزيد بمقدار 23% عن العجز المناظر في الربع الثاني 2009.

جدول 7-1: صادرات وواردات السلع والخدمات المرصودة خلال الربع الثاني 2011 (مليون دولار)

	الواردات		الصادرات	
	السلعية	الخدمات*	السلعية	الخدمات*
نيسان	408.1	15.5	61.6	11.5
ايار	396.4	13.3	67.7	12.5
حزيران	366.5	12.0	72.9	13.2
المجموع (الربع الثاني)	**1,171**	**40.7**	**202.2**	**37.2**
الربع الأول	**1,305.3**	**46.7**	**191.7**	**35.6**

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة للأشهر نيسان، ايار، حزيران. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني (2011).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى اسرائيل فقط.

7-2 ميزان المدفوعات

يستفاد من أرقام ميزان المدفوعات أن عجز الحساب الجاري (أي الميزان التجاري بالإضافة إلى تحويلات عوامل الانتاج والتحويلات الجارية) بلغ 611 مليون دولار خلال الربع الثاني 2011 مقارنة مع عجز بلغ 681 مليون دولار خلال الربع الذي سبقه. ويمثل هذا العجز نحو نحو 30% من الناتج المحلي الاجمالي. وأكثر ما يلفت النظر في عناصر الحساب الجاري هو العجز التجاري السلعي الذي بلغ 1,029 مليون دولار، إضافة إلى تعويضات العاملين الفلسطينيين في الخارج والتي بلغت 266 مليون دولار، منها 241 مليون دخل العمال الفلسطينيين العاملين في اسرائيل والمستوطنات. وكذلك صافي التحويلات الجارية (212 مليون دولار) والتي جاء 45% منها من الدول المانحة (انظر الجدول 7-2).

عجز الميزان الجاري هذا (611 مليون دولار) يقل بنسبة 10% عن العجز المسجل في الربع السابق. ولقد تم تمويل هذا العجز من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 677 مليون دولار. وتوزع هذا بين: 61 مليون دولار من التحويلات الرأسمالية للمانحين، 61 مليون دولار صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، 66 مليون من استثمارات الحافظة، 394 مليون دولار استثمارات أخرى، و94 مليون دولار السحب من الاصول الاحتياطية. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق طفيف بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند (-66) مليون دولار.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال الربع الثاني 2011 (مليون دولار)

1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*	**1,098-**
- صافي السلع	1,029-
- صافي الخدمات	68-
2. ميزان الدخل	**276**
- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج	266
- دخل استثمار المقبوض من الخارج	14
- الدخل المدفوع للخارج	5-
3. ميزان تحويلات الجارية	**212**
- صافي التحويلات للحكومة	107
- صافي التحويلات الأخرى	105
4. ميزان الحساب الجاري (1+2+3)	**611-**
5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي	**677**
- صافي التحويلات الرأسمالية	61
- صافي الحساب المالي	616
➢ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر	61
➢ صافي استثمار الحافظة	66
➢ صافي الاستثمارات أخرى	394
➢ النقص في الاصول الاحتياطية	94
6. صافي السهو والخطأ	**66-**

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2011. النتائج الاولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني 2011.

* أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من اسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

صندوق 9: البنك الدولي: الاستثمارات العامة ليست بديلاً عن الحكم الرشيد في دول المينا

أصدر البنك الدولي في أيلول الماضي تقريره الدوري حول الآفاق الاقتصادية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (دول المينا). وحمل التقرير عنوان "الاستثمار من أجل النمو وخلق فرص عمل"[21]. يتوقع التقرير أن يصل معدل النمو في دول المينا إلى 4.1% في العام 2011. وهذا المعدل أعلى بمقدار نصف نقطة مئوية عن توقعات البنك في تقرير سابق تم اصداره في ايار الماضي[22]. ويرجع التقرير زيادة النمو إلى مجموعة من العوامل، أهمها: زيادة الإنفاق العام وبالتالي تنشيط دورة الطلب في المنطقة، وزيادة انتاج النفط في دول المينا المصدرة للنفط (باستثناء ليبيا)، وتحسن عجلة الانتاج الصناعي في مصر بشكل أسرع من المتوقع. إضافة إلى ذلك، كان هناك تحسن ملحوظ في النمو الذي حققته ايران نتيجة سياسات اصلاح دعم السلع التي تبنتها.

وعلى الرغم من تحسن توقعات النمو في السنة الحالية، إلا أن ازدياد عدم اليقين في ظل ربيع التحولات العربية وزيادة كلفة الاستثمار، ومخاطر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، دفعت البنك إلى توقع هبوط معدل النمو في دول المينا إلى 3.8% في العام القادم.

يسلّط التقرير الضوء على دور الاستثمار في تحقيق النمو وخلق فرص عمل من خلال مراجعة دورة الاستثمار في دول المينا خلال العقد الماضي. يُقسّم التقرير دول المينا إلى ثلاث مجموعات رئيسية: دول التعاون الخليجي المصدرة للنفط، والدول النامية المصدرة للنفط، والدول المستوردة للنفط. وينوه إلى أن الاستثمار في دول المينا كان قوياً على مدى العقد الماضي مقارنة مع الدول الأخرى. إلا أنه من المهم التمييز

[21] Investing for Growth and Jobs. World Bank Middle East and North Africa Region. Economic Developments and Prospects, 2011.
[22] Facing Challenges and Opportunities. World Bank Middle East and North Africa Region. A Regional Economic Update, May 2011.

بين الاستثمارات العامة، التي تعززت بشكل رئيسي في دول المينا المصدرة للنفط، والاستثمارات الخاصة التي زادت في السنوات الأخيرة بشكل كبير في دول المينا المستوردة للنفط مثل مصر والمغرب. ويقول التقرير أن التوسع في الاستثمارات العامة يشكل مصدراً للقلق في الدول المصدرة للنفط في ظل غياب القانون والحكم الرشيد. إذ تشير الأدبيات إلى غياب الأدلة التجريبية التي تعزز فرضية أن الاستثمار العام يؤدي إلى تحفيز النمو في الاقتصاديات التي تعاني غياباً للحكم الرشيد. وفي المقابل، ثمة علاقة ارتباط قوية بين الاستثمار العام وتحقيق النمو في البلدان التي تتمتع بمستوى كافٍ من سيادة القانون وحماية حقوق الملكية. إضافة إلى ذلك، يقول التقرير أن وجود بيئة قانونية صالحة ستكون مصدر جذب للاستثمارات الخاصة، لا سيما في قطاع الخدمات والصناعات التحويلية، وبالتالي تؤدي إلى خلق فرص عمل وتحقيق نمو في دخل الأفراد.

يُشكّل خلق فرص عمل في دول المينا أحد الشواغل الرئيسية في المنطقة في ظل تسارع نمو قوة العمل. يشير التقرير إلى أن دول المينا استطاعت خلق 3.2 مليون فرصة عمل بالسنة من أصل 6-7 مليون فرصة عمل ضرورية لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل وتقليل معدلات البطالة. ويتوصل التقرير إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل أفضل في منطقة المينا منها في المناطق والدول متوسطة الدخل الأخرى (أي أن النمو الاقتصادي يخلق فرص عمل أكثر في دول المينا). غير أنه مرة أخرى يتوجب التمييز بين دول المينا المستوردة للنفط والتي تعاني من عدم القدرة على خلق فرص عمل، ودول المينا المصدرة للنفط التي استطاعت خلق فرص عمل بوتيرة أسرع، وإن كان معظمها في وظائف حكومية.

8- قطاع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية، 2010

أصدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر تموز من هذا العام تقريراً إحصائياً شاملاً يصف فيه قطاع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية في العام 2010، مستنداً على السجلات الإدارية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة المعنية بهذا القطاع. ويتكون التقرير من ثلاث محاور رئيسية وهي قوة العمل والأجور في قطاع النقل والاتصالات، وقطاع النقل البري، والبريد والاتصالات.

8-1 قوة العمل والأجور

بلغ عدد العاملين في قطاع النقل والاتصالات ما نسبته 5.9% من إجمالي العاملين من الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010، وهي نفس النسبة في العام 2009. أما بالنسبة للأجور فيلاحظ انخفاض الأجر الوسيط اليومي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 16% مقارنة مع العام 2009. وفي غزة انخفض الأجر اليومي الوسيط بنسبة 25% خلال نفس الفترة (انظر جدول 8-1). ويقل الأجر الوسيط للعاملين في قطاع النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية بنسبة 17% عن متوسط أجر العاملين في القطاعات الأخرى الذي يبلغ 70 شيكل (76.9 في الضفة الغربية و46.2 في قطاع غزة).

جدول 8-1: الأجر الوسيط اليومي بالشيكل للعاملين في قطاع النقل والاتصالات (2008-2010)

	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
2008	65.4	76.9	36.4
2009	69.2	76.9	40.0
2010	58.4	90.0	30.0

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008-2010.

8-2 قطاع النقل البري

بلغ طول شبكة الطرق المعبدة في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2010 نحو 4,686 كيلو متر (4,389 في الضفة الغربية و297 في قطاع غزة). يلاحظ ازدياد أطوال طرق المستعمرات بنسبة 112% خلال العام 2010، وذلك بسبب التوسع الاستيطاني المتزايد في الضفة الغربية والذي نتج عنه حاجة الإسرائيليين إلى ربط المستوطنات الجديدة بالمدن والمستوطنات الإسرائيلية الموجودة (انظر جدول 8-2).

جدول 8-2: أطوال شبكة الطرق المعبدة في الأراضي الفلسطينية، 2010 (بالكيلو متر)

	2009	2010		
	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
رئيسي	607	646	76	740
اقليمي	1,095	1092	122	214,1
محلي	2,590	1453	99	255,1
التفافي	439	333	0	333
مستعمرات	400	848	0	884
المجموع الكلي	**5131**	**4389**	**297**	**686,4**

المصدر: وزارة الأشغال العامة والإسكان، 2010.

بلغ مجموع المركبات المرخصة في الأراضي الفلسطينية في نهاية العام 2010 نحو 182.5 ألف مركبة (67% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة)، أغلبها سيارات خاصة بنسبة 63%. أما فيما يتعلق بتوزيع المركبات حسب نوع الوقود المستخدم، فتبين أن 61% من المركبات تستخدم البنزين كوقود، في حين 39% من المركبات تستخدم الديزل. كما تبين أن 42.4% من المركبات في الأراضي الفلسطينية تم إنتاجها في العام 1997 أو ما دون ذلك، و53.8% من المركبات تم إنتاجها خلال الأعوام (1998-2009) و3.7% من المركبات تم إنتاجها في العام 2010.

كما تشير بيانات التقرير إلى وجود 265 مدرسة سياقة في الضفة الغربية حتى نهاية العام 2010. وقد تم إصدار 28,736 رخصة سياقة في الضفة الغربية خلال العام 2010 مقارنة مع 25,677 رخصة في العام 2009، و18,422 رخصة في العام 2008. وقد يعود ارتفاع عدد الرخص الصادرة بشكل ملحوظ في العامين الأخيرين إلى التسهيلات الممنوحة لشراء المركبات.

كما يعمل في الضفة الغربية 84 شركة باصات بمعدل 10.3 باص لكل شركة، ويوجد 247 مكتب لتأجير السيارات بمعدل 4.6 سيارة لكل مكتب، و459 مكتب تكسي بمعدل 9.2 تكسي لكل مكتب.

8-3 البريد والاتصالات

بلغ عدد المواد البريدية الدولية الواردة إلى الضفة الغربية خلال العام 2010 نحو 247.4 ألف مادة بريدية مسجلة انخفاضاً بنسبة 45% مقارنة بالعام 2009. في حين بلغ عدد المواد البريدية الصادرة نحو 116 ألف مادة بريدية مقارنة مع 13.4 ألف في العام 2009. ويوجد في الضفة الغربية 12,875 صندوق بريد و304 مركز للخدمات البريدية.

بلغ عدد خطوط الهاتف الرئيسية في الأراضي الفلسطينية حتى نهاية العام 2010 نحو 360,402 خط، (68% في الضفة الغربية و32% في قطاع غزة) مسجلة انخفاضاً مقداره 2% مقارنة بالعام 2009. وتم إجراء نحو 1.2 مليار مكالمة هاتفية محلية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2010 (64.4% في الضفة الغربية و36.6% في قطاع غزة).

وصل عدد المشتركين في خدمة الهاتف الخلوي في الأراضي الفلسطينية نهاية العام 2010 نحو 2.6 مليون مشترك مقارنة مع 1.8 مليون مشترك خلال العام 2009 و1.3 مليون مشترك خلال العام 2008.

صندوق 10: المخالفات المرورية على الطرق ما بين المدن الفلسطينية: استنزاف آخر للخزينة

ترتبط المدن الفلسطينية في الضفة الغربية فيما بينها بشبكة طرق ومواصلات يقع معظمها في المنطقة المصنفة (ج) والتي تخضع لسيطرة الإحتلال الإسرائيلي وقوانينه. تصنف هذه الطرق كطرق إلتفافية[23] وطرق رئيسية، حيث يستخدم ما يزيد عن 2.5 مليون فلسطيني الطرق الرئيسية أساسا للتنقل ما بين مدنهم وبعض الطرق الإلتفافية في بعض المناطق للنفاذ للشبكة الرئيسية للطرق.

وفقاً للوضع الراهن والقوانين المعمول بها فإن أي مخالفة مرورية ترتكب على الطرق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية تخضع لأحكام ونصوص قانون المرور الإسرائيلي والذي ينص على مخالفات مالية تبدأ من 250 شيكل (لعدم ربط حزام الأمان) لتصل إلى آلاف الشواكل وحجز للمركبات (في حالات التجاوز الخاطئ وتعريض الحياة للخطر). ويتم تحويل مبالغ المخالفات المرورية التي يدفعها المواطنون الفلسطينيون إلى الخزينة الاسرائيلية. ويتم دفع هذه المخالفات إما بشكل مباشر (في المحاكم) أو عن طريق بعض البنوك المحلية أو بواسطة البريد الإسرائيلي.

تشير المعطيات المتوفرة إلى أن الفلسطيين دفعوا، عبر البنوك الفلسطينية فقط، مخالفات مرورية الى السلطات الاسرائيلية تبلغ قيمتها 3,701,200 شيكل خلال الفترة الواقعة ما بين أيلول 2008 وتموز 2011. ويلاحظ أيضاً أن قيم المخالفات المدفوعة شهدت ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة الماضية. إذ في حين تم دفع ما مجموعه 796,400 شيكل خلال العام 2009، فإن المبلغ ارتفع الى 1,719,050 شيكل في العام 2010 والى 1,131,200 شيكل خلال الأشهر السبعة الأولى فقط من العام 2011 أي بزيادة مقدارها نحو 115% و42% على التوالي.

يمكن عزو الأسباب وراء هذه الزيادة الكبيرة في أن الشرطة الإسرائيلية باتت تتشدد بتطبيق القانون نظراُ لتكرار الحوادث المرورية، وخصوصاً أن العديد من الحوادث كان المستوطنون أحد أطرافها وهو الأمر الذي أثار ضجة كبيرة في أوساط المستوطنين العام المنصرم بعد أن ذهب عدد منهم ضحايا لهذه الحوادث. ولقد ذهب بعض المستوطنين لأبعد من ذلك بتجهيز مركباتهم بكاميرات لإلتقاط صور المخالفات المرورية التي يرتكبها الفلسطينيون وتمريرها للشرطة الإسرائيلية. السبب الآخر هو زيادة حركة المركبات الفلسطينية على الطرق الخارجية نظراً للإستقرار النسبي الذي تشهده الضفة الغربية.

تتركز معظم المخالفات المرصودة في منطقة جنوب ووسط الضفة الغربية وتقل في محافظات الشمال. بلغت المخالفات المرصودة في محافظات الخليل، ورام الله، وبيت لحم 84% من مجموع قيم المخالفات التي تم دفعها عبر البنوك الفلسطينية فقط، وتوزع الباقي على محافظات جنين، ونابلس، وأريحا، وطولكرم، وقلقيلية (الجدول 1). ويعزى ذلك ربما إلى قرب طرق جنوب ووسط الضفة الغربية من مدينة القدس والى استخدامها بشكل مكثف من قبل المستوطنين وإلى إزدياد نشاط ورقابة الشرطة عليها.

جدول 1: توزع قيم مخالفات المرور التي دفعها فلسطينيو الضفة إلى السلطات الاسرائيلية عبر المصارف الفلسطينية بين أيلول 2008 وتموز 2011

المحافظة	نسبة المخالفات (%)
الخليل	38
رام الله	30
بيت لحم	16
جنين	6
نابلس	3
أريحا	3
طولكرم	3
قلقيلية	1
المجموع	100% (3.7 مليون شيكل)

[23] الطرق الإلتفافية هي الطرق التي أنشأتها إسرائيل في الضفة الغربية من أجل ربط المستوطنات فيما بينها، وقد بلغ طول هذه الطرق نحو 794 كيلو متر نهاية آب 2008.

9- الوضع الصحي في الاراضي الفلسطينية

قام مركز المعلومات الصحية الفلسطيني التابع لوزارة الصحة باصدار التقرير الصحي في الضفة الغربية لمنتصف العام 2011. يستعرض التقرير مجمل الاوضاع الصحية في الاراضي الفلسطينية. فيما يلي نستعرض بعض المؤشرات:

9-1 المواليد الاحياء

بلغ عدد المواليد الاحياء المسجلين خلال النصف الاول من هذا العام 55,269 مولوداً، 29,505 مولودا في الضفة (52% ذكور) و25,764 مولودا في قطاع غزة (52% ذكور). تشير البيانات إلى أن 98.4% من الولادات تمت في المستشفيات، و1.7% من الولادات تمت في البيوت (انظر الجدول 9-1).

جدول 9-1: توزيع المواليد الاحياء حسب المحافظة والجنس خلال النصف الاول من العام 2011

المحافظة	اناث	ذكور	المجموع
الضفة الغربية	**14,210**	**15,295**	**29,505**
القدس	529	554	1,083
جنين	1,673	1,854	3,527
طوباس	304	381	685
طولكرم	679	775	1,454
قلقيلية	546	566	1,112
سلفيت	459	468	927
نابلس	1,704	1,752	3,456
رام الله والبيرة	1,452	1,655	3,107
بيت لحم	939	1,029	1,968
اريحا	292	316	608
الخليل	5,633	5,945	11,578
قطاع غزة	**12,367**	**13,397**	**25,764**
شمال غزة	2,079	2,289	4,368
غزة	4,523	4,928	9,451
دير البلح	1,750	1,863	3,613
خان يونس	2,423	2,658	5,081
رفح	1,592	1,659	3,251
المجموع	**26,577**	**28,692**	**55,269**

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2011.

9-2 الوفيات بين السكان

بلغ العدد الكلي للوفيات المبلغ عنها 5,575 حالة وفاة، منها 3,028 ذكور و2,547 اناث. كان 64% من العدد الكلي للوفيات في الضفة الغربية، و36% منها في قطاع غزة. سجلت محافظة الخليل أعلى عدد للوفيات المبلغ عنها حيث وصلت الى 741 حالة وفاة، بينما سجلت محافظة القدس أدنى عدد للوفيات المبلغ عنها وهي 38 حالة وفاة (انظر الجدول 9-2). أما بالنسبة لأسباب الوفاة الرئيسية خلال النصف الاول من العام 2011، فقد كان السبب الاول امراض القلب، يليها امراض الدماغ الوعائية ثم السرطان، وامراض السكري.

جدول 9-2: الوفيات بين السكان حسب المحافظة
خلال النصف الاول من العام 2011

المحافظة	عدد الوفيات	اناث	ذكور
الضفة الغربية	**3,556**	**1,657**	**1,899**
القدس	38	18	20
جنين	601	293	308
طوباس	85	38	47
طولكرم	329	164	165
قلقيلية	156	75	81
سلفيت	106	53	53
نابلس	688	301	387
رام الله والبيرة	477	225	252
بيت لحم	261	108	153
اريحا	74	32	42
الخليل	741	350	391
قطاع غزة	**2,019**	**890**	**1,129**
شمال غزة	324	135	189
غزة	727	332	395
دير البلح	286	129	157
خان يونس	432	191	241
رفح	250	103	147
المجموع	**5,575**	**2,547**	**3,028**

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2011.

9-3 حوادث السير

يغطي هذا الجزء عدد الإصابات الناتجة عن حوادث السير في الضفة الغربية ولا تتوفر بيانات عن قطاع غزة. بلغ عدد الاصابات الناتجة عن حوادث السير في الضفة الغربية والتي سجلت في وزارة الصحة 3,612 اصابة، منها 2,723 اصابات ذكور، و889 الاناث. بينما بلغ عدد الاصابات 3,474 اصابة خلال النصف الاول من العام 2010. توزعت هذه الاصابات ما بين 45 حالة وفاة، و34 اعاقة مختلفة. وقد حازت الفئة العمرية (15- 24 سنة) على أعلى عدد من اصابات حوادث السير، تليها الفئة العمرية (25- 34 سنة). سجلت محافظة رام الله والبيرة أعلى عدد اصابات حوادث السير المسجلة حيث وصلت الى 844 اصابة، تليها محافظة نابلس بـــ 715 اصابة، بينما سجلت محافظة طوباس أدنى نسبة لاصابات حوادث السير المسجلة وقد بلغت 19 اصابة. فيما لا تتوفر تقارير بشأن حوادث السير في محافظة القدس (انظر الجدول 9-3).

جدول 9-3: توزيع اصابات حوادث السير حسب المنطقة
ونوع الاصابة خلال النصف الاول من العام 2011

المحافظة	وفاة	اصابة	المجموع
القدس			
جنين	2	462	464
طوباس	0	19	19
طولكرم	0	235	235

المحافظة	وفاة	اصابة	المجموع
قلقيلية	2	155	157
سلفيت	1	112	113
نابلس	5	715	720
رام الله والبيرة	0	844	844
بيت لحم	1	412	413
اريحا	5	157	162
الخليل	2	475	477
جنوب الخليل	0	26	26
المجموع	18	3,612	3,630

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2011.

9-4 التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة:

بلغ عدد تحويلات وزارة الصحة للعلاج في المرافق الصحية خارج وزارة الصحة 29,665 تحويلا خلال النصف الاول من العام 2011، بزيادة قدرها 15% عن الفترة المناظرة من العام 2010. احتلت محافظة غزة المرتبة الاولى من حيث عدد التحويلات حيث بلغ عددها 9,660 تحويلا، أي ما نسبته 32.6% من تحويلات وزارة الصحة (انظر الجدول 9-4). بلغت تكلفة حالات شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة خلال النصف الاول من هذا العام 215.1 مليون شيكل، بزيادة قدرها 36.5% عن نفس الفترة من العام 2010. كانت النسبة الأعلى لحالات شراء الخدمة من داخل فلسطين حيث بلغت 76.2%، ومن خارج فلسطين 23.8%. وكانت الأورام هي السبب الأول للتحويلات خارج وزارة الصحة، تلاها التصوير بالرنين المغناطيسي، ثم امراض وجراحة العيون والامراض الباطنية وقسطرة القلب وامراض المسالك البولية.

جدول 9-4: توزيع التحويلات الصادرة للعلاج خارج مؤسسات وزارة الصحة حسب المحافظة خلال النصف الاول من العام 2011

المحافظة	دخول واقامة	استشارات وفحوص	المجموع
الضفة الغربية	**15,949**	**3,898**	**19,847**
القدس	3,835	506	4,341
جنين	1,177	322	1,499
طوباس	179	52	231
طولكرم	840	285	1,125
قلقيلية	400	163	563
سلفيت	287	115	402
نابلس	1,822	580	2,402
رام الله والبيرة	2,235	626	2,861
بيت لحم	1,261	250	1,511
اريحا	348	86	434
الخليل	3,546	908	4,454
غير ذلك	5	3	8
غير معروف	14	2	16
قطاع غزة	**9,586**	**232**	**9,818**
غزة	9,436	224	9,660

المحافظة	دخول واقامة	استشارات وفحوص	المجموع
شمال غزة	59		59
دير البلح	18		18
خان يونس	44	6	50
رفح	24	2	26
غير ذلك	5		5
غير معروف			0
المجموع	**25,535**	**4,130**	**29,665**

المصدر: وزارة الصحة – مركز المعلومات الصحية الفلسطيني – التقرير الصحي – المحافظات الشمالية – فلسطين – منتصف العام 2011.

صندوق 11: هل الفلسطينيين يعتدون أم ينتقمون؟

هل إسرائيل تعتدي أم تنتقم؟ هل ما تقوم به من هجمات واعتداءات بحق الفلسطينيين ناتج عن طبيعة عدوانية تبادر بالاعتداء الأولي دون مبرر واضح، أم هي مجرد ردود فعل على هجمات واعتداءات يقوم بها الفلسطينيون أولاً؟ أيهما هو المعتدي والمبادر بالعدوانية وأيهما يقوم برد الفعل فقط؟

هل يمكن للتحليل المجرد للاقتصاد المتري– الاحصائي (ecnometrics) الاجابة على سؤال من هذا النوع تحت سقف الحيادية والموضوعية العلمية التامة؟ في الواقع ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من الدراسات التي تطبق تقنيات الاقتصاد المتري للاجابة على أسئلة ذات طابع سياسي وأخلاقي شائكة في إطار نزاع الشرق الأوسط بالعلاقة مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقام بهذه الدراسات أساتذة مرموقون في جامعات رائدة، كما نشرت أبحاثهم في عدد من أبرز المجلات الاقتصادية المتخصصة.

على سبيل المثال درس (Eckstein & Tisiddon, 2004) أثر العمليات "الإرهابية"على متغيرات الاقتصاد الكلي في إسرائيل، في حين تناول (Berrebi & Klor,2006) أثر هذه العمليات على الأسواق المالية في إسرائيل أيضاً. وبحث المؤلفان هذان أيضاً في دراسة نشرت في 2008 العلاقة التبادلية بين المنظمات الفلسطينية المسلحة والنظام السياسي الإسرائيلي. المؤلفان Kydd & Walter (2002) توصلا إلى نتيجة تقول إن العنف الزائد والمبالغ به ليس أمرا عشوائيا أو غير عقلاني، إذ أنه غالباً ما يأتي بالتزامن مع أحداث رئيسية في مسار السلام. وعلى ذلك فإن الهدف الواعي منه هو حرف وتعطيل الجهد الدبلوماسي. وتناول (Kaplan *et. al.*, 2005) أثر التكتيكات الإسرائيلية ضد الإرهاب على تجنيد "الارهابيين" الفلسطينيين. واستنتج هؤلاء أن اعتقال "الارهابيين" يؤدي إلى تقليص محاولات وعمليات التفجيرات الانتحارية، في حين تؤدي عمليات القتل المستهدفة إلى زيادة العمليات الانتحارية. أخيراً اختبر(Jueger& Paserman, 2006) كيف أن إسرائيل تقوم بردود فعل مختلفة على العمليات التي تقوم بها التنظيمات الفلسطينية المختلفة.

وضع هذا المؤلفان الأخيران دراسة في العام 2008 بعنوان: "دورة العنف: تحليل تجريبي لضحايا النزاع الإسرائيلي الفلسطيني"[24]. سعت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال الذي طرحناه في مطلع هذه المقالة: هل العنف الذي يرتكبه الفلسطينيون أو الإسرائيليون يحدد وتيرة ودرجة عنف الطرف الآخر؟ ثم هل العنف الإسرائيلي – الفلسطيني دوراني: أي هل يؤدي عنف أحد الأطراف إلى رد فعل من الطرف الآخر والعكس بالعكس، أم أن السببية هي في اتجاه واحد فقط؟

للوصول إلى اجابات على هذه الأسئلة قام الباحثان بتحليل بيانات العمليات العسكرية وضحاياها خلال سنوات الانتفاضة الثانية (آخر أيلول 2000 إلى أواسط كانون ثاني 2005). ولقد سقط خلال هذه الفترة 994 شخص من الجانب الاسرائيلي مقابل 3,244 ضحية فلسطينية.

تقوم فكرة التحليل على أن العنف من أحد الأطراف يمكن أن يؤثر ديناميكياً على سلوك الطرف الآخر إما بأن يقلل قدرته على الرد، أو أن يردعه أو أن يدفعه إلى الانتقام. على ضوء هذا وضعت الدراسة "دالة رد فعل" رياضية لكل طرف من طرفي النزاع تحتوي على شعاع فيه

[24] Jaeger, D. and D. Paserman (2008) "The cycle of violence? An empirical analysis the Palestinian – Israel conflict." American Economic Review 98: 1591-1604.

متغيرات ردود الفعل الثلاثة. وتم استخدام الأرقام المتاحة لتحديد أثر الضحايا التي يتكبدها كل طرف على ضحايا الطرف الآخر. بعد سلسلة من التطبيقات الرياضية المعقدة توصل المؤلفان إلى النتائج التالية: أولاً، ليس هناك ما يثبت أن أياً من طرفي النزاع يقوم برد فعل منتظم ويمكن التنبؤ به على العنف الذي يتم ارتكابه ضده. ثانياً، هناك اتجاه أحادي للسببية: من العنف الذي يرتكبه الفلسطينيون إلى العنف الذي يرتكبه الإسرائيليون (وليس العكس بالعكس). أي "إن وتيرة وعدد الضحايا الفلسطينيين يمكن التنبؤ به (تحديده) على ضوء وتيرة وعدد الضحايا الإسرائيليين، ولكن لا توجد هناك علاقة سببية مباشرة بين الضحايا الفلسطينيين وبين ردود فعلهم القاتلة".

أحد التفسيرات الممكنة التي يضعها المؤلفان للنتيجة التي توصلا اليها بأن العنف الفلسطيني لا يمكن التنبؤ به على ضوء العنف الإسرائيلي السابق عليه، هو أن الفلسطينيين يرغبون ربما في أن يقوموا برد فعل ولكنهم لا يقدرون عليه بسبب الإجراءات الإسرائيلية المضادة. ويقول المؤلفان إن الفارق في طبيعة رد فعل الطرفين قد يعود على الفوارق الكبيرة بينهما في مجال مسار اتخاذ القرارات وفي القدرات التكنولوجية. ولكنهما يؤكدان من جهة أخرى على أن عدم القدرة على التنبؤ بالعمليات الفلسطينية يؤدي الى زيادة فعالية العمليات "الإرهابية" في تعطيل وتخريب الحياة اليومية في إسرائيل.

صدرت في العام الماضي دراسة مضادة وضعها ثلاثة باحثين (من جامعات زيورخ وتل أبيب وام أيّ تي) بعنوان "كلا الطرفين في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني ينتقمان"[25]. طبق هؤلاء البحاثة ذات تقنيات الاقتصادي الاحصائي التي راجعناها باختصار سابقاً. ولكنهم استخدموا قاعدة بيانات أوسع مما فعل اسلافهم. إذ أن الدراسات السابقة لم تأخذ في الاعتبار سوى عدد الضحايا القتلى في الجانبين، وذلك لصعوبة تطبيق تحليلات كمية على أشكال العنف الأخرى. ولكن هذه الدراسة تأخذ بعين الاعتبار حوادث اطلاق الصواريخ (سواء أدت أم لم تؤد إلى قتلى) وتقحمها في "دالة رد فعل" الطرف الفلسطيني. وعلى هذا توصل التحليل إلى النتائج التالية: تأكيد النتيجة التي توصلت إليها الدراسات السابقة بأن "قتل الإسرائيليين للفلسطينيين يزداد عقب قتل هؤلاء للإسرائيليين". ولكن هناك أيضاً نتائج مغايرة للدراسات السابقة: "إن العنف الفلسطيني يوحي أيضاً بنمط انتقامي، إذ أن عدد الصواريخ يزداد بشدة عقب قتل الاسرائيليين للفلسطينيين، وأن احتمال (وليس بالضرورة عدد) قتل الإسرائيليين على يد الفلسطينيين يزداد عقب قتل الإسرائيليين للفلسطينيين."

الدراسة الأخيرة تجلب بعض الانصاف للجانب الفلسطيني إذن! ولكن السؤال الذي يبقى هو أين يبدأ التاريخ وأين ينتهي في هذا النمط من الدراسات الإحصائية؟ تقول النتيجة التي توصل إليها (Jaeger & Paserman, 2008) : "الطرف الإسرائيلي يقوم برد فعل يمكن التنبؤ به وذو دلالة إحصائية على العنف الفلسطيني، في حين يبدو أن السلوك الفلسطيني لا علاقة له بالعنف الإسرائيلي وهو لا يرمي إلى الانتقام أو إلى الردع". ترى هل يمكن للدراسة أن تصل إلى هذه النتيجة إذا ما أخذت "الخطيئة الأصلية" بعين الاعتبار؟ أي إذ ما بدأت من العنف الأولي الذي تم ارتكابه ضد الشعب الفلسطيني بسلبه أرضه وطرده منها.

10- اتجاهات آراء أصحاب ومدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية

يعرض هذا الجزء من المراقب "مسح آراء أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية بشأن الأوضاع الاقتصادية". قام الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني باجراء هذا المسح في شهر تموز من هذا العام وهو يمثل الربع الثاني 2011. ويغطي مجموعة من العوامل، أهمها: أداء المنشآت الصناعية بشكل عام، والاقتراض والتمويل، والتغير في حجم المبيعات، وعوائق عمليات التصدير، والنظام القضائي وحل النزاعات، والتسهيلات الحكومية، والتوقعات للربع القادم.

[25] Haushofer J., Biletzki A., Kanwisher N. (2010) "Both sides retaliate in the Israeli – Palestinian conflict." Proceedings of the National Academy of Sciences.

أفاد 33.5% من مدراء المؤسسات الصناعية أن أداء مؤسساتهم بشكل عام قد تحسن في شهر تموز 2011 عما كان عليه خلال شهر إبريل 2011 (34.4% في الضفة الغربية، 29.7% في قطاع غزة). وفيما يخص الاقتراض والتمويل، تفيد نتائج المسح إلى ضعف إقبال المؤسسات الصناعية العاملة على طلب القروض من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011، حيث أفاد 94.8% من أصحاب المؤسسات الصناعية العاملة بأنهم لم يعمدوا لطلب الاقتراض من البنوك العاملة، مقابل 5.2% من المؤسسات العاملة عمدت إلى طلب الاقتراض بواقع مرة واحدة أو أكثر.

أظهر 48% من مدراء المؤسسات الصناعية العاملة في الأراضي الفلسطينية بأن السبب الرئيس لتراجع مستوى المبيعات يعود إلى أسباب تتعلق بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الثاني 2011 (44.6% في الضفة الغربية، 66.7% في قطاع غزة). فيما حل سبب ظهور سلع منافسة في المرتبة الثانية بنسبة 21.8% (19.6% في الضفة الغربية، 33.3% في قطاع غزة). من جهة أخرى، أفاد 93% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية الى وجود منافسة للمنتج الرئيسي للمؤسسة بشكل عام (92% في الضفة الغربية، و98.6% في قطاع غزة).

وعن عوائق عمليات التصدير، أشار 77.3% من أصحاب المؤسسات المصدرة إلى أن إغلاق المعابر هو أكبر العوائق على عملية التصدير، فيما أشار 46.6% من أصحاب المؤسسات المصدرة في الضفة الغربية إلى أن المؤسسة تواجه عوائق بسبب عدم توفر ضمانات الدفع من قبل المشترين.

بينت النتائج أن 76.6% من أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية راضون عن نزاهة الشرطة فيما يتعلق بقضايا مؤسساتهم, بينما أشار 58.6% منهم أنهم راضون عن فعالية المحاكم الفلسطينية (61.6% في الضفة الغربية، 44.6% في قطاع غزة). وفيما يتعلق بالتسهيلات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للحصول على الأذون والتراخيص اللازمة، فقد أشارت النتائج أن 62.8% من أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية و16.4% في قطاع غزة راضون عن التسهيلات المقدمة لمؤسساتهم.

وعلى صعيد توقعات أصحاب ومدراء المؤسسات الصناعية للربع الثالث 2011، بلغت نسبة الذين يتوقعون تحسناً على أداء مؤسساتهم 35% في الأراضي الفلسطينية (38% في الضفة الغربية، 32.4% في قطاع غزة). أما بخصوص ارتفاع مستوى المبيعات فقد توقع 37% من مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية ارتفاع مبيعات شركاتهم خلال الربع الثالث 2011.

صندوق 12: الثقل النسبي للقدس والمستوطنات والجولان في الاقتصاد الاسرائيلي

عندما تقدمت إسرائيل، في آذار 2010، بطلب العضوية إلى "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي OECD"، التي تعرف أيضاً باسم "نادي الأغنياء"، طرح بعض الأعضاء تساؤلات حول دقة وسلامة الإحصاءات الإسرائيلية. ذلك لأن أرقام الإحصاءات الإسرائيلية، مثل الناتج المحلي والانفاق وأعداد السكان، تغطي مناطق جغرافية لا تعترف المنظمة بأنها جزء من الأراضي الإسرائيلية. وتشتمل هذه على ثلاث مناطق: القدس الشرقية، المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وأخيراً هضبة الجولان. وأثارت المنظمة أيضاً شكوكاً حول منهجية جمع بعض الاحصاءات وحول سلامة بعض الأرقام الإسرائيلية. ومن بين هذه، على سبيل المثال، الأرقام التي تتعلق بنشاط "التجمعات اليهودية" والتي يمكن أن يفهم أنها تستثني نشاط المجموعات العرقية أو القومية الأخرى التي تقيم وتعمل في هذه "التجمعات اليهودية".

قامت "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي" بتشكيل لجنة من المختصين (من استراليا والنرويج والمملكة المتحدة) للبحث في إشكاليات الإحصاءات الإسرائيلية وتقدير دور العوامل المختلفة في تشويش الأرقام. وأصدرت اللجنة تقريراً مفصلاً توصلت فيه إلى جملة من التوصيات وضعتها أمام مركز الإحصاء الإسرائيلي[26].

سوف نركز في هذا الصندوق فقط على النتائج التي توصل لها التقرير فيما يتعلق بالثقل الاقتصادي والديمغرافي للمناطق المحتلة الثلاث التي يجري عادة ضمها داخل إحصاءات "إسرائيل". إذ قام واضعو التقرير بفرز الأرقام الجمعية إلى قسمين، قسم أول خاص بإسرائيل ما قبل العام 1967 (داخل الخط الأخضر)، وقسم آخر خاص بالمناطق التي ضمتها الاحصاءات الاسرائيلية بعد 1967. أي أن الثقل الاقتصادي للقدس الشرقية والمستوطنات والجولان في الاقتصاد الاسرائيلي بات بالإمكان الوصول إليه.

جدول 1: السكان في العام 2009

	السكان	% إلى إسرائيل قبل 1967
القدس الشرقية	444,300	6.6
مستوطنات الضفة	298,200	4.3
الجولان	40,800	0.6
مجموع مناطق ما بعد 1967*	774,400	11.5
اسرائيل على حدود ما قبل 1967	6,711,200	100

* تمثل مناطق ما بعد 1967 كل من القدس الشرقية ومستوطنات الضفة، والجولان

يستفاد من الجدول 1 أن عدد سكان المناطق المحتلة الثلاث بلغ 774.4 ألف في العام 2009. وهذا يمثل 11.5% من السكان في إسرائيل على حدود ما قبل 1967 (أو 10.3% من إجمالي سكان "الحيز الاقتصادي الكلي" لاسرائيل). وتوصل التقرير إلى أن السكان في مناطق ما بعد 1967 أكثر فتوة ويزدادون على معدل نمو أسرع من سكان إسرائيل على حدود ما قبل 1967. كما بيّن التقرير أن معدل نمو السكان السنوي في مستوطنات الضفة الغربية بلغ 8% بين 1997–2009.

تجدر الإشارة إلى أن أعداد العرب في المناطق الثلاث تبلغ 272.8 ألف في العام 2007 (250.8 ألف في المنطقة J1 من القدس و22 ألف في الجولان). هذا يعني أن نحو 35% من القاطنين في المناطق الثلاث هم من العرب[27].

جدول 2: توزيع أماكن السكن والعمل (%)

مكان الإقامة	مكان العمل				
	القدس الشرقية	المستوطنات	الجولان	إسرائيل ما قبل 67	غيرها
القدس الشرقية	25.7	2	0	52.4	19.9
المستوطنات	3.0	37.7	0.1	50.5	8.7
الجولان	0.1	0.3	67.1	25.1	7.4
مجموع مناطق ما بعد 1967	14.3	17.5	3.8	50.1	14.3
إسرائيل على حدود ما قبل 1967	0.4	0.4	0.1	91.3	7.9

يوضح الجدول 2 أن ربع الذين يقيمون في القدس الشرقية يعملون أيضاً في القدس الشرقية، ولكن ما يزيد على نصفهم (52.4%) يعملون في إسرائيل ما قبل 67. بالمقابل فإن ثلث المقيمين في المستوطنات (37.7%) يعملون فيها، في حين يعمل نصفهم داخل إسرائيل قبل 67.

ويشير التقرير إلى أن معدلات المشاركة في قوة العمل ومعدلات التشغيل أدنى في مناطق ما بعد 67 منها في "الحيز الاقتصادي الكلي" لإسرائيل. كذلك فإن معدلات الفقر في مناطق ما بعد 67 (23.4%) أعلى بشكل ملحوظ مما هي عليه في إسرائيل على حدود ما قبل 67

[26] OECD – Statistical Directorate – Study on the Geographic Coverage of Israeli Data (undated).

[27] أعداد السكان الفلسطينيين في المنطقة J1 من القدس مأخوذة من الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني:
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=3751&lang=ar-JO، وأعداد العرب في الجولان مأخوذة من مركز الاحصاء الاسرائيلي:
http://www1.cbs.gov.il/reader/shnaton/shnatone_new.htm?CYear=2010&Vol=61&CSubject=2

(20.2%). ويشدد التقرير على أن عدم المساواة في توزيع الدخل في إسرائيل (قبل وبعد 67) هي من بين الأعلى بين دول "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي": دخل أغنى 10% من السكان أعلى بمقدار 8 أضعاف من دخل أفقر 10% من السكان في إسرائيل.

يعرض الجدول 3 تقدير مساهمة المناطق الثلاث (القدس الشرقية والمستوطنات والجولان) في الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل. ويشير الجدول إلى أن مساهمة المناطق الثلاث تبلغ أقل من 4% من مساهمة اسرائيل قبل 67 في الناتج المحلي الإجمالي (أو 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي "للحيز الاقتصادي الكلي" لإسرائيل).

الجدول 3 توزيع الناتج المحلي الإجمالي 2007

مليون شيكل

	اسرائيل قبل 67	مناطق ما بعد 67	%
الناتج المحلي الإجمالي	588,735	23,044	3.9
الزراعة والغابات والصيد	10,537	818	7.8
الصناعة	96,342	2,268	2.4
التشييد	28,245	2,159	7.6
تجارة ومطاعم وفنادق	66,055	1,419	2.1
إدارة عامة	38,919	4,324	11.1
تعليم	42,395	2,728	6.4
غيرها	306,242	9,328	3

ويدلل الجدول أيضاً على ارتفاع المساهمة النسبية لمناطق ما بعد 67 الثلاث في القيمة المضافة لثلاثة قطاعات رئيسية: الإدارة العامة، الزراعة والصيد، والبناء والتشييد.

واضح اذن أن المساهمة الاقتصادية للمناطق المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي محدودة خصوصاً عند التذكير بأن نحو 10% من سكان إسرائيل يقطنون في هذه المناطق الثلاث. إن إضافة مناطق ما بعد 67 ترفع الناتج المحلي الإجمالي لاسرائيل فقط بمقدار 4%، ولكنها تؤدي أيضاً إلى هبوط الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمقدار 6.5%. ويعبر التقرير عن ذات الفكرة بطريقة مختلفة: اذا اعتبرنا أن متوسط القيمة المضافة الإجمالية للفرد، أي دخل الفرد، في دول "منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي" الـ 32 تساوي 100، فإن فهرس القيمة المضافة لإسرائيل على حدود ما قبل 67 تبلغ 82. أما عند إضافة مناطق ما بعد 67، فإن فهرس القيمة المضافة لإسرائيل يهبط إلى 77 فقط. أي أن إضافة المناطق الثلاث إلى اقتصاد اسرائيل تدفع بها خمسة نقاط مئوية إلى الأدنى.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000- 2010

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)											
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12
الحسابات القومية (مليون دولار)											
ن.م.ج **	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728.0
ن.م.ج للفرد (دولار)**	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.7	4.5021,
الإنفاق الأسري**	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,285.4	-
الإنفاق الحكومي	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,105.5	-
التكوين الرأسمالي الإجمالي **	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	-
صافي الميزان التجاري السلعي **	(2181.9)	(1999.4)	(1473.1)	(1751.9)	(2335.8)	(2680)	(2795)	(3178.2)	(3234.4)	(3502)	
الواردات السلعية **	2721.5	2394.2	1800.5	2119.9	2736.5	3114.7	3245.4	3824.7	3902.8	4146.9	
الصادرات السلعية **	539.5	394.8	327.4	368.0	400.7	434.7	450.4	646.5	668.4	644.9	
صافي الميزان التجاري الخدمي **	(75.2)	(494.7)	(476.5)	(314.3)	(360.9)	(221.2)	(300.4)	(373.1)	(340.3)	(281.5)	
الواردات الخدمية **	548.2	674.8	673.3	573.3	601.3	503.7	560.3	742.6	836.4	860.8	
الصادرات الخدمية **	472.9	180.1	196.9	259.0	240.4	282.4	259.9	369.5	496.1	579.3	
الأسعار والتضخم											
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27
معدل التضخم (%) ***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75
سوق العمل											
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأوضاع الاجتماعية											
نسبة الفقر (%) ****	–	27.9	–	–	25.9	24.3	24.0	31.2	–	26.2	25.7
نسبة الفقر المدقع (%)****	–	19.5	–	–	14.2	15.3	13.7	18.8	–	13.7	14.1
المالية العامة (مليون دولار)											
صافي الإيرادات المحلية*****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1900.4
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6	2983.2
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غ.م	غ.م	275.1
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1341.9)	(1082.8)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1277
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883
القطاع المصرفي (مليون دولار)											
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** البيانات بالأسعار الثابتة. سنة الأساس للفترة 2000– 2003 هي سنة 1997، وسنة الأساس للفترة 2004 –2010 هي سنة 2004، و بيانات العام 2010 أولية وعرضة للتعديل تقوم على تقديرات ربعية.

*** تم حساب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة. سنة الأساس للفترة 2000–2006 كانت 1996 (1996=100)، سنة الأساس للأعوام 2007–2010 هي 2004 (2004=100).

**** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الاسرة المرجعية (5 افراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية من مأكل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الاسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الاساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

***** إجمالي صافي الإيرادات هو مجموع الإيرادات الجارية بعد خصم الارجاعات الضريبية منها.

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,919.6	2983.2
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1
Surplus (deficit) Budget before Support	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1341.9)	(1082.8)
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1277
Total Surplus (deficit) Budget	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(80.9)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883
Banking Sector (Million Dollars)											
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands.

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed by Israel (with the exception of the data on unemployment and population).

** Data in constant prices. Base year for the 2000-2003 is 1997; base year for 2004-2010 is 2004. Data for 2010 is preliminary and subject to revision and amendment and is based on quarterly estimates.

*** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year. Base year for the period 2000-2006 was 1996 (1996=100), base year for the period 2007-2010 is 2004 (2004=100).

**** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) with a budget less than NIS 1,783 in 2010 to cover the expenses of food, clothing and housing Relative Poverty: any standard family possessing a budget of NIS 2,237 in 2010 to cover the expenses of food, clothing, housing ,health, education, transportation and other expenses.

***** Total net revenues is the total current revenues after the deduction of taxes.

- Figures in brackets are negative.

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2010

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Population by mid year (thousands)											
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12
National Accounts (Million Dollars)											
GDP**	4,118.5	3,765.2	3,264.1	3,749.6	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,241.3	5,728.0
*GDP per capita (USD)***	1,450.2	1,287.9	1,084.8	1,210.9	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.7	1,502.4
*Household Expenditure***	3,982.0	3,901.4	3,627.8	4,103.1	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,285.4	-
Public Expenditure	1,100.7	1,022.7	947.9	903.1	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,105.5	-
*Gross Capital Formation**	1,561.1	1,120.0	954.1	1,204.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	-
*Net Balance of Goods Trade**	(2181.9)	(1999.4)	(1473.1)	(1751.9)	(2335.8)	(2680)	(2795)	(3178.2)	(3234.4)	(3502)	-
Commodity Imports**	2721.5	2394.2	1800.5	2119.9	2736.5	3114.7	3245.4	3824.7	3902.8	4146.9	-
Commodity Exports**	539.5	394.8	327.4	368.0	400.7	434.7	450.4	646.5	668.4	644.9	-
*Net Balance of Services Trade**	(75.2)	(494.7)	(476.5)	(314.3)	(360.9)	(221.2)	(300.4)	(373.1)	(340.3)	(281.5)	-
Services Imports**	548.2	674.8	673.3	573.3	601.3	503.7	560.3	742.6	836.4	860.8	-
Services Exports**	472.9	180.1	196.9	259.0	240.4	282.4	259.9	369.5	496.1	579.3	-
Prices and Inflation											
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.93	3.73
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.54	5.27
Inflation Rate (%)***	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75
Labor Market											
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7
Social Conditions											
Poverty Rate (%) ****	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7
Deep Poverty Rate (%) ****	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1
Public Finance (Million Dollars)											
Net Domestic Revenues *****	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1900.4

High food prices in the international markets; conflicting interpretations: The FAO food price index rose from 168 points in June 2010 to 234 points in June 2011. This box discusses the different schools of thought which offer competing accounts of the rise in food prices. While some schools gives optimistic interpretation which argues that the rise in food prices is a natural, cyclical phenomenon and will not continue in the long run, others gives pessimistic explanation, arguing that the rise in food prices is an early indication of a long-term food crisis which is the result of slowdown in agricultural production due to the depletion of natural resources and rapid population growth.

The effects of the devaluation of the dollar and dinar on the Palestinian local economy: This box discusses the impact of the devaluation of the dollar and dinar against the shekel on both the economy and individuals. The devaluation lead to higher prices for goods and services denominated in dinars and dollars, increase the local revenues of government budget (taxes collected in NIS but reported in dollar), lowere the value of saving deposits held in dollars or dinars, weakened the competitiveness of Palestinian products abroad and increased the Palestinian demand for the shekel.

The World Bank: public investment is not a substitute for good governance in the Middle East and North Africa region: The World Bank issued a report last September entitled "Investing for growth and jobs". The report predicted that the growth rate in the MENA region would reach 4.1% this year, but forecasts a 3.8% decline next year due to the transformations brought on by the Arabic Spring and the risk of slowing global economic growth more generally. The report indicates that the expansion of public investment in oil-exporting countries is a source of concern in the absence of law and good governance. Moreover, private investment in oil-importing countries requires a legitimate legal environment.

Traffic violations on the roads between Palestinian cities: draining the treasury: Palestinians paid $3.7 million shekels between September 2008 and July 2011 in the form of traffic violations to the Israeli authorities (this figure represents only tickets paid through Palestinian banks). This box shows the increase in the amount of tickets issued by Israeli authorities recently. While Palestinians has to pay a total of 796.4 thousand shekels in 2009 in the form of traffic violations, this figure jumped to about 1.7 million shekels in 2010, and to 1.1 million shekels during the first seven months of. Most of the observed traffic violations were in southern and central West Bank.

Do the Palestinians attack or react?: This box discusses the findings of an article called "Both sides retaliate in the Israeli–Palestinian conflict". It aims to refute the argument that Palestinians are inherently violent, and instead demonstrates that a significant proportion of Palestinian violence occurs in response to Israeli aggression.

The relative weight of Jerusalem, the Golan Heights and West Bank settlements in the Israeli economy: The Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) issued a detailed report to discuss Israeli statistics, focusing specifically on the areas that were occupied after 1967 (Jerusalem, the Golan and various settlements). This box focuses on the economic weight and demographic status of the three areas which are usually combined in Israeli statistics.

Trade balance: The total value of commodity imports recorded during the second quarter of 2011 was about $1.1 billion. The value of commodity exports recorded during the same period amounted to approximately $202 million. Consequently, the commodity trade balance deficit dropped to $969 million when compared to the first quarter deficit of $1,114 million.

Health Status: The number of registered live births during the first half of this year was 55,269; 29,505 of these were in the West Bank, and 25,764 took place in the Gaza Strip. The total number of registered deaths during the same period was 5,575, including 3,028 males and 2,547 females. According to traffic accident figures, the number of injuries resulting from traffic accidents registered in the Ministry of Health during the same period was 3,612.

Box topics – The following boxes cover the twelve different topics that have been discussed for this issue:

The cost of the Israeli occupation: $7 billion a year!: The Palestinian Ministry of National Economy recently issued a report measuring the cost of the Israeli occupation on the Palestinian economy. According to the report, the costs inflicted by the Israeli occupation amounted to about $6.8 billion in the year 2010 (85% of GDP). It is worth noting that the report argues that the occupation costs the Palestinian budget about $1.8 billion annually. This means that the end of the occupation would cancel out the Palestinian Authority's reliance on international aid.

PISA report: The Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) has been conducting periodic tests on 15 year old pupils to assess the efficiency of the education system in different countries. This evaluation is known as the Programme for International Student Assessment (PISA), and is done every three years. The last PISA report, conducted in 2009, examines the efficiency of education in about 65 countries, including 4 Arab countries. This box discusses the main results of that evaluation. The report finds that there are four factors that play an important role in the evaluation of the efficiency of the educational system: the decentralization of schools, a special focus on the most vulnerable students, the use of various methods of teaching, and most importantly; the presence of competent teachers.

Palestinian national authority financial crisis: The Palestinian Authority experienced a financial crisis beginning in the middle of 2011 which resulted in delays in the disbursal of public sector employees' salaries for a number of months. The analysis in this box shows that there were defects in the structure of the Palestinian budget which have contributed to the crisis; particularly, the imbalance in the size of government spending (50% of GDP), including a wage bill which totals 58% of all government expenditure.

Higher education institutes budgets in the Palestinian territories: This box analyzes the causes of the financial crisis suffered by the Palestinian higher education sector. Universities rely heavily on premiums paid by students while the bulk of their resources go toward faculty salaries. It appears that the higher education sector is caught in a vicious circle: the decline in premiums leads to the fiscal deficit which is reflected in lower salaries for teachers. This in turn causes a decrease in the quality of education and a reduction in scientific research. Taken together, these elements work to reduce the efficiency of the graduates and may justifies the increase in premiums.

Big Mac Index: the dollar should equal 4.86 shekels!: 25 years ago *The Economist* created the 'Big Mac Index' to measure the deviation of exchange rates from the levels predicted by the "purchasing power parity" theory. This theory holds that exchange rates between currencies must equalize so that prices of goods in different countries are comparable. *The Economist* has used the idea of a standardized commodity available in almost all countries of the world - the Big Mac - to compare prices. In the latest survey conducted (July 2011), *The Economist* concluded that the dollar should be equivalent to 4.86 shekels.

A new income tax law in the Palestinian Territories: The Palestinian president signed a decision recently to abolish the previous income tax law and all its amendments. The aim of the new law is to increase tax revenue; primarily by expanding the tax base and by closing loopholes found in the old law. While income tax rates remained the same they are now calculated in the shekels instead of dollars. The box reviews the amendments in the new law.

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP grew by 7.1% between the first and second quarter of 2011. Moreover, GDP per capita increased by 6.3% in the second quarter 2011 compared to the previous quarter, and increased by 10.6% compared with the second quarter 2010.

The labour market: The number of workers in the West Bank and Gaza increased from 780.2 thousand in the first quarter to 852.4 thousand in the second quarter of 2011. Distribution of workers by region is as follows: 60.7% in the West Bank, 29.4% in the Gaza Strip, and 9.9% in Israel and Israeli settlements. The unemployment rate decreased from 21.7% in the first quarter to 18.7% in second quarter of this year. Furthermore, the average wage of workers in the Gaza Strip increased by some 6% in the second quarter 2011 when compared to with the corresponding quarter in 2010. Consequently, the average daily wage rose to 61.8 NIS; up from 58.1 NIS in the second quarter of 2010.

Public Finance: Net domestic revenues decreased to $537 million in the second quarter 2011, a drop of 8.8% from the previous quarter. Additionally, public expenditures increased to $745 million in the second quarter 2011, an increase of 10% from the first quarter. The combination of these two factors increased the second quarter budget deficit to $208.2 million, compared with the $89 million budget shortfall in the first quarter of 2011.

The banking sector: The net assets of banks operating in the Palestinian territories (18 banks) were up by 1.2% from the first quarter 2011. Total direct credit facilities accounted for $3.4 billion, an increase of 11% when compared to the first quarter of 2011.

Palestine Securities Exchange: At 72 million, the number of shares traded during the second quarter of 2011 rose 45% when compared to the previous quarter. Moreover, the value of shares traded increased by 57% during the same period. At the end of the second quarter of 2011 the Al-Quds index closed at 492.71 points, a decline of 4.96 points from the first quarter 2011.

Company registration: At 373, the total number of new companies registered in the West Bank during the second quarter of 2011 was less than 4% of the first quarter of 2010, and 13% less than the same quarter in 2010. Moreover, the total capital (53.5 million Jordanian dinars) of newly-registered companies decreased by approximately 34% from the first quarter of 2011, and a decrease of 27% compared with corresponding quarter of last year.

Building licenses and cement imports: The number of building permits issued in the West Bank in the second quarter of 2011 increased by 12.4% when compared to the second quarter of 2010. In line with the increase in construction, the quantity of cement imported into the West Bank during the second quarter of 2011 rose by about 28.5% from the previous quarter. In the Gaza Strip, the quantity of cement imported rose by 338% between the first and second quarters of 2011.

Car registration: In the second quarter of 2011, 9,600 cars were imported into the West Bank. This represents an 84% increase when compared to the first quarter of 2011, and a 65% increase when compared with the second quarter of 2010.

Hotel activity: The total number of guests staying in hotels located in the Palestinian territories was 131,659 in the second quarter 2011. 15% of hotel guests were Palestinians while 32% were European. The total nights stayed during the second quarter of 2011 (338,639 nights) represents a 16.4% increase compared to the previous quarter.

Prices and purchasing power: The Consumer Price Index (CPI) in the Palestinian territories decreased by 0.05% in the second quarter of 2011 when compared to the previous quarter. Conversely, the Construction Price Index for residential and non-residential buildings in the West Bank increased by 0.43% when compared to the previous quarter. Moreover, the second quarter of 2011 saw the purchasing power of the US dollar and the Jordanian dinar decline by 4.5% and 4.8% respectively, when compared to their values in the first quarter of 2011.

FOREWORD

This issue of the ***Economic and Social Monitor*** presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in the Palestinian Territory during the second quarter of 2011. Among the topics discussed in this issue are: National accounts data, public finance, labor markets, the indicators of economic activity, and prices and purchasing power. Also included in this addition, is an analysis of foreign trade figures (the trade balance and balance of payments). Finally, the traditional sections of the ***Monitor***, such as banking sector data, Palestine securities exchange are also included.

The ***Economic and Social Monitor*** is a quarterly bulletin. We would like to emphasize once more that economic activity has a seasonal nature, meaning that some activities flourish in certain quarters and naturally shrink in others. Thus, comparing the economic activity in successive quarters often fails to account for seasonal dynamics and produces a skewed view of the inherent tendencies in economic performance. In order to account for seasonal shifts, the ***Economic and Social Monitor*** favors comparing analogous quarters from various years and thus provides time-series of quarterly figures.

The present issue of the ***Monitor*** includes twelve independent text boxes, each of which addresses a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in the Palestinian Territory. For example, one box concentrates on the severe fiscal crisis faced by the Palestinian National Authority while others deal with issues such as the cost of the occupation on the Palestinian economy, and the increase in food prices on the international market. An additional box reviews with an econometric study that distinguishes between who attacks and who retaliates in the Palestinian-Israeli conflict. Another sheds light on traffic violations as source of fiscal leakage of Palestinian income to the Israeli budget.

We hope that this issue further strengthens the role of the ***Economic and Social Monitor*** as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. Finally, we hope that this issue opens the door for necessary debate on the current restrictions and future possibilities of economic growth in the Palestinian Territory.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority (PMA)

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute −MAS (General Coordinator**: Haneen Ghazawneh**)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator**: Amina Khasib**)
Palestine Monetary Authority (Coordinator**: Shaker Sarsour**)

Editor: **Nu'man Kanafani**

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright
© 2011 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2011 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2011 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies
Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic &Social Monitor* is supported by the Palestine Investment Fund (PIF)

صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

October, 2011

Palestine Monetary Authority
(PMA)

Palestinian Central Bureau of Statistics
(PCBS)

Palestine Economic Policy Research Institute
(MAS)

2017

Economic & Social Monitor

Volume 26
October